



جامعة غليزان
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية

موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علوم اقتصادية

من إعداد

د. زواد اسيا





المخطط البيداغوجي للمقياس

1. معلومات عامة حول المقياس:

عنوان المقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية

القسم: علوم اقتصادية

التخصص: علوم اقتصادية

المستوى: السنة الثانية ليسانس (السداسي الثالث)

وحدة التعليم: أساسية

المعامل: 02

الرصيد: 04

طبيعة التكوين: محاضرات وأعمال موجهة

المدة الزمنية: 14 أسبوع

الحجم الساعي الأسبوعي:

✓ محاضرات: ساعة ونصف أسبوعياً

✓ أعمال موجهة: ساعة ونصف أسبوعياً

نمط التكوين: حضوري وعن بعد

نظام التقييم: يعتمد تقييم الطالب على التقييم المستمر إلى جانب الامتحان النهائي، حيث تمثل المحاضرات

60% من العلامة النهائية، وتمثل الأعمال الموجهة 40%

2. وصف المقياس

يهتم هذا المقياس بدراسة التطور التاريخي للوقائع الاقتصادية العالمية من خلال تحليل أهم التحولات والأحداث التي شكلت مسار الاقتصاد عبر مختلف المراحل التاريخية. ويرتكز على فهم السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي رافقت نشأة وتطور الأنظمة الاقتصادية، مع إبراز تأثير الأزمات والتحولات الكبرى في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية العالمية. كما يهدف إلى الربط بين الفكر الاقتصادي والوقائع الاقتصادية الفعلية، بما يسمح للطالب ببناء رؤية تحليلية شاملة لمسار الاقتصاد العالمي وتطوره عبر الزمن.

3. الفئة المستهدفة

تُوجّه هذه المطبوعة البيداغوجية إلى طلبة السنة الثانية ليسانس في تخصص العلوم الاقتصادية، باعتبارها دعماً تعليمياً يهدف إلى مرافقة الطالب في فهم مضامين مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية واستيعاب تطور الاقتصاد العالمي عبر مختلف مراحل التاريخ. كما تستهدف إلى تعزيز قدرة الطالب على ربط الوقائع الاقتصادية بسياقاتها التاريخية والفكرية، وتنمية مهاراته التحليلية في قراءة وتحليل الأحداث الاقتصادية الكبرى، بما يساهم في تحسين مستواه الأكاديمي وتسهيل عملية الفهم والاستيعاب.



4. المكتسبات القبلية

يتطلب هذا المقياس توفر الطالب على معارف أولية في بعض المقاييس الأساسية، خاصة:

- ✓ مدخل إلى علم اجتماع المنظمات
- ✓ تاريخ الفكر الاقتصادي
- ✓ إضافة إلى امتلاكه قدرات تحليلية أولية تساعد على فهم الظواهر الاقتصادية وربطها بسياقاتها التاريخية.

5. الهدف العام للمقياس

يسعى هذا المقياس إلى تمكين الطالب من فهم وتحليل مسار تطور الاقتصاد العالمي عبر التاريخ، مع التركيز على أبرز الوقائع الاقتصادية الكبرى، وإدراك تأثيرها في تشكيل الأنظمة الاقتصادية الحديثة، من أزمة 1929 إلى الأزمات الاقتصادية العالمية المعاصرة.

6. الأهداف التعليمية

- ✓ مستوى التذكر: يسعى المقياس إلى تمكين الطالب من استرجاع المفاهيم الأساسية المرتبطة بتاريخ الفكر الاقتصادي، والتعرف على أهم المحطات التاريخية التي مر بها الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تعداد خصائص الأنظمة الاقتصادية المختلفة.
- ✓ مستوى الفهم: يهدف المقياس إلى مساعدة الطالب على تفسير تطور الوقائع الاقتصادية عبر الزمن، وشرح أسباب الأزمات الاقتصادية ونتائجها، مع توضيح العلاقة بين الظواهر الاقتصادية ومحيطها السياسي والاجتماعي، والتمييز بين مختلف الأنظمة الاقتصادية.
- ✓ مستوى التطبيق: يعمل المقياس على تمكين الطالب من توظيف المعارف والمفاهيم الاقتصادية المكتسبة في تحليل الأحداث التاريخية وربطها بالواقع، إضافة إلى استخدامها في فهم التحولات الاقتصادية المعاصرة.
- ✓ مستوى التحليل: يسعى المقياس إلى تنمية قدرة الطالب على تحليل أسباب ونتائج الأزمات الاقتصادية، والمقارنة بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة، وربط الوقائع الاقتصادية بسياقاتها التاريخية بشكل علمي ومنهجي.
- ✓ مستوى التقييم: يهدف المقياس إلى تطوير قدرة الطالب على إصدار أحكام علمية مبنية على التحليل، من خلال تقييم فعالية الأنظمة الاقتصادية ومناقشة آثار العولمة والتغيرات الاقتصادية العالمية.
- ✓ مستوى الإبداع: كما يسعى المقياس إلى تشجيع الطالب على بناء تفسيرات وتحليلات خاصة، واقتراح أفكار جديدة حول الظواهر الاقتصادية، وإنجاز بحوث وعروض علمية تعكس قدرته على التفكير النقدي والإبداعي.



7. الوسائل البيداغوجية

يعتمد تدريس هذا المقياس على مجموعة من الوسائل البيداغوجية تشمل المحاضرات النظرية والعملية، إضافة إلى تحليل الوقائع الاقتصادية عبر خرائط زمنية. كما يتم الاعتماد على الوثائق والمراجع الأكاديمية والوسائط الرقمية لدعم الفهم وتعزيز القدرات التحليلية وربط الأحداث بسياقها التاريخي.

8. محتوى المقياس

يتضمن مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية مجموعة من الفصول العلمية التي تعالج أهم التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي عبر مختلف المراحل التاريخية، وذلك وفق مقاربة تحليلية تاريخية.

الفصل الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

يتناول هذا الفصل تحديد مفهوم الوقائع الاقتصادية، مع إبراز أهميتها في دراسة تطور الاقتصاد العالمي، ودورها في تفسير التحولات الاقتصادية وربط الأحداث بسياقاتها التاريخية المختلفة.

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929

يخصص هذا الفصل لدراسة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929، من خلال تحليل أسبابها العميقة، وامتدادها الدولي، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدت لمواجهتها.

الفصل الثالث: الثورة الصناعية في أوروبا

يعالج هذا الفصل الثورة الصناعية في أوروبا باعتبارها نقطة تحول كبرى في التاريخ الاقتصادي، مع التركيز على تطور أساليب الإنتاج، والتحول نحو الصناعة، وانعكاسات ذلك على البنية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الرابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية

يتناول هذا الفصل تطور الأنظمة الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، مع تحليل خصائص الاقتصاد المخطط والتحولات التي عرفها هذا النموذج الاقتصادي.

الفصل الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية

يُعالج هذا الفصل تطور الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية، مع إبراز خصائصه، وآليات نموه، والتحولات التي شهدتها في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

الفصل السادس: نظام برتن وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

يتطرق هذا الفصل إلى نظام برتن وودز ودوره في تنظيم الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، مع تحليل مؤسساته وآليات اشتغاله وأثره في العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل السابع: انهيار النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي

يخصص هذا الفصل لدراسة أسباب انهيار النظام الاشتراكي، وتفكك الاتحاد السوفياتي، مع تحليل انعكاساته السياسية والاقتصادية على النظام العالمي.



الفصل الثامن: بروز الاقتصادات الآسيوية الصاعدة

يعالج هذا الفصل صعود الاقتصادات الآسيوية ودورها في إعادة تشكيل التوازن الاقتصادي العالمي، مع تركيزه على أهم عوامل النمو والتطور في هذه الدول.

الفصل التاسع: العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية

يتناول هذا الفصل ظاهرة العولمة الاقتصادية، وأثرها على الاقتصاد العالمي، إضافة إلى دراسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول.

الفصل العاشر: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

يختتم المقياس بدراسة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، من خلال تحليل أسبابها، ومسارها، وأثارها العميقة على النظام المالي والاقتصادي العالمي.





الفهرس العام

المحتويات

الفصل الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

10

11

12

13

13

14

14

15

1. - تعريف الوقائع الاقتصادية
 2. - التمييز بين الوقائع الاقتصادية والمفاهيم المشابهة
 3. - خصائص الوقائع الاقتصادية
 4. - العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي
 5. - أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية
 6. - العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية
- #### الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929

16

18

20

22

23

27

24

25

26

28

30

32

33

33

34

34

1. - مفهوم الأزمة الاقتصادية والكساد الاقتصادي
 2. - الخريطة الاقتصادية الدولية قبل وبعد الأزمة
 3. - العوامل المفسرة لأزمة 1929
 4. - المربع السحري للأهداف الاقتصادية
 5. - عولمة الأزمة ونتائجها
 6. - كينز والتحول في الفكر الاقتصادي
- #### الفصل الثالث: الثورة الصناعية في أوروبا
1. - مفهوم الثورة الصناعية
 2. - أسباب الثورة الصناعية
 3. - أسبقية الثورة الصناعية في إنجلترا
 4. - مظاهر الثورة الصناعية
 5. - النتائج الاقتصادية للثورة الصناعية
 6. - النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية
 7. - النتائج التقنية والتكنولوجية
 8. - الآثار السلبية للثورة الصناعية
 9. - دور الدولة في مواجهة آثار الثورة الصناعية

35

37

41

45

47

50

51

- #### الفصل الرابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية
1. - أهم الأفكار الاشتراكية
 2. - أسس ومبادئ النظام الاشتراكي
 3. - تقييم النظام الاشتراكي
 4. - تحليل النظام الاشتراكي
- #### الفصل الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية
1. - مفهوم النظام الرأسمالي



53	2. - مبادئ وأسس النظام الرأسمالي
56	3. - أهداف النظام الرأسمالي
58	4. - خصائص النظام الرأسمالي
61	5. - تقييم النظام الرأسمالي
65	الفصل السادس: نظام برتن وودز (BW) والنظام الاقتصادي العالمي الجديد
66	1. - نشأة نظام بريتون وودز
68	2. - مبادئ نظام بريتون وودز
70	3. - مؤسسات نظام بريتون وودز
73	4. - انهيار نظام بريتون وودز
75	5. - النظام الاقتصادي العالمي الجديد
79	الفصل السابع: انهيار النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي
80	1. - رواد الفكر الاشتراكي
82	2. - أسس النظام الاشتراكي
85	3. - عيوب النظام الاشتراكي
87	4. - أسباب انهيار النظام الاشتراكي
89	- نتائج انهيار النظام الاشتراكي
92	الفصل الثامن: بروز الاقتصادات الآسيوية الصاعدة
93	1. - محددات النمو في الاقتصادات الآسيوية
95	2. - سياسات النمو في الاقتصادات الآسيوية
97	3. - أسباب نجاح الاقتصادات الآسيوية
99	4. - أمثلة عن تجارب تنمية معاصرة
103	الفصل التاسع: العولمة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الدولية
104	1. - مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها
106	2. - أنواع العولمة الاقتصادية
107	3. - أدوات العولمة الاقتصادية
109	4. - التكتلات الاقتصادية الدولية
111	5. - انعكاسات العولمة على الدول النامية
113	الفصل العاشر: الأزمة المالية العالمية لسنة 2008
114	1. - مفهوم الأزمات المالية
115	2. - أنواع وخصائص الأزمات المالية
117	3. - المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات
119	4. - الأزمة المالية: الأسباب والمظاهر
121	5. - آثار الأزمة وخطط معالجتها



قائمة المختصرات

المختصرات	التسمية باللغة العربية	Désignation complète en langue étrangère
EG	النمو الاقتصادي	Economic Growth
PEV	الوقائع الاقتصادية	Economic Events
INF	معدل التضخم	Inflation Rate
UN	الأمم المتحدة	United Nations
IR	الثورة الصناعية	Industrial Revolution
GD	الكساد العظيم 1929	Great Depression
CAP	الرأسمالية الصناعية	Industrial Capitalism
CP	النظام الرأسمالي	Capitalist System
SP	النظام الاشتراكي	Socialist System
PE	الاقتصاد المخطط	Planned Economy
IMF	صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund
WB	البنك الدولي	World Bank
GATT	الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة	General Agreement on Tariffs and Trade
BW	نظام بروتون وودز	Bretton Woods System
USSR	الاتحاد السوفياتي	Union of Soviet Socialist Republics
EU	الاتحاد الأوروبي	European Union
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment
WTO	منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization
GFC	الأزمة المالية العالمية 2008	Global Financial Crisis (2008)
GLB	العولمة الاقتصادية	Economic Globalization
EM	الاقتصادات الصاعدة	Emerging Markets
EC	التكتلات الاقتصادية	Economic Bloc

الفصل الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

الفصل الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية وأهميتها

تمهيد:

يعد مفهوم الوقائع الاقتصادية من المفاهيم الأساسية في دراسة علم الاقتصاد، حيث يمثل المدخل الأول لفهم طبيعة النشاط الاقتصادي وتطوره عبر الزمن. فالاقتصاد لا يفهم فقط من خلال النماذج النظرية أو القوانين المجردة، بل من خلال تحليل ما يحدث فعلياً داخل المجتمعات من أنشطة وسلوكيات اقتصادية. ومن هنا، فإن الوقائع الاقتصادية تعكس الواقع الحقيقي الذي تتجسد فيه العلاقات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التوزيع أو الاستهلاك.

كما أن دراسة الوقائع الاقتصادية تكتسي أهمية خاصة لأنها تمكن من الربط بين الجانب النظري والتطبيقي، وتساعد على فهم التحولات التي يشهدها الاقتصاد في مختلف مراحله. فكل نظام اقتصادي هو نتيجة لسلسلة من الوقائع التي تراكمت عبر الزمن، وهو ما يجعل تحليل هذه الوقائع ضرورياً لفهم الحاضر واستشراف المستقبل. إضافة إلى ذلك، فإن الوقائع الاقتصادية لا تنفصل عن السياق الاجتماعي والسياسي، بل تتأثر به وتؤثر فيه، مما يفرض اعتماد مقاربة شمولية في دراستها (خبابة، عبد الله، 2009، ص 15).

1. تعريف الوقائع الاقتصادية

تشير الوقائع الاقتصادية إلى مجموع الأنشطة والأحداث التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي للإنسان، والتي تتعلق بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها، وذلك ضمن إطار زمني ومكاني محدد. وتمثل هذه الوقائع التعبير الواقعي لسلوك الأفراد والمؤسسات في تعاملهم مع الموارد المتاحة، في ظل وجود حاجات متعددة وإمكانات محدودة.

ولا تقتصر الوقائع الاقتصادية على الأحداث الكبرى، بل تشمل أيضاً الأنشطة اليومية التي يقوم بها الأفراد، مثل الشراء أو الادخار أو الاستثمار، إذ يمكن أن تتحول هذه السلوكيات البسيطة إلى وقائع ذات أهمية عندما تتكرر أو يكون لها تأثير واسع. ومن هذا المنطلق، فإن الوقائع الاقتصادية تعد أساس التحليل الاقتصادي، لأنها تعكس ما يحدث فعلياً داخل الاقتصاد. (Brasseul, Jacques, 2022, p. 12)

1.1 البعد الاقتصادي للواقعة

يتجلى البعد الاقتصادي للواقعة في ارتباطها المباشر بمشكلة الندرة، حيث يسعى الإنسان إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع باستخدام موارد محدودة. وهذا ما يدفعه إلى اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بكيفية تخصيص هذه الموارد، سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة أو الدولة. فالواقعة الاقتصادية ليست مجرد حدث، بل هي نتيجة لعملية اختيار، حيث يتم المفاضلة بين بدائل متعددة. فعندما يقرر المستثمر توجيه أمواله نحو مشروع معين، فإن هذا القرار يشكل واقعة اقتصادية، لأنه يؤثر على الإنتاج والتشغيل والدخل. كما أن هذه القرارات تتأثر بعوامل مثل الأسعار والتكاليف والتوقعات المستقبلية، وهو ما يجعل الواقعة الاقتصادية جزءاً من منظومة معقدة من العلاقات الاقتصادية (الزواري، راشد، 2009، ص 33).

1.2 البعد التاريخي والاجتماعي للواقعة

لا يمكن فهم الوقائع الاقتصادية بمعزل عن السياق التاريخي والاجتماعي الذي تنشأ فيه، لأنها تعكس تفاعل الإنسان مع محيطه عبر الزمن. فكل واقعة اقتصادية هي نتيجة لتطورات سابقة، كما أنها تمهد لوقائع لاحقة، وهو ما يمنحها طابعاً تاريخياً واضحاً.

كما أن السلوك الاقتصادي يتأثر بالعوامل الاجتماعية، مثل القيم والعادات والتقاليد، وهو ما يجعل الوقائع الاقتصادية تختلف من مجتمع إلى آخر. فأنماط الاستهلاك، على سبيل المثال، لا تحددها فقط القدرة الشرائية، بل تتأثر أيضاً بالثقافة السائدة داخل المجتمع. وهذا ما يؤكد أن تحليل الوقائع الاقتصادية يتطلب فهم البيئة الاجتماعية التي تنشأ فيها (خبابة، عبد الله، 2009، ص 22).

أمثلة توضيحية للوقائع الاقتصادية

لتقريب المفهوم، يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة التي تعد وقائع اقتصادية، مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، أو حدوث أزمة مالية، أو توسع نشاط تجاري معين. وهذه الوقائع تختلف من حيث حجمها وتأثيرها، لكنها تشترك في كونها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي ولها نتائج ملموسة. كما يمكن التمييز بين الوقائع حسب نطاقها، حيث توجد وقائع محلية تقتصر على دولة معينة، ووقائع دولية تؤثر على الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل العولمة (حمد، محمد، 2009، ص 27).

2 التمييز بين الوقائع الاقتصادية والمفاهيم المشابهة

2.1 الواقعة الاقتصادية والحدث الاقتصادي

يعتبر الحدث الاقتصادي عنصراً أولياً قد يكون محدود الأثر، مثل تغير سعر سلعة في يوم معين أو إفلاس مؤسسة صغيرة. غير أن هذا الحدث قد يتحول إلى واقعة اقتصادية إذا اتسع نطاق تأثيره أو تكرر بشكل ملحوظ. وعليه، فإن الفرق بينهما يكمن في درجة التأثير والاستمرارية، حيث أن الواقعة الاقتصادية تكون أكثر شمولاً وتأثيراً، بينما يظل الحدث محدوداً في نطاقه (بلحاج، أحمد، 2008، ص 41).

2.2 الواقعة الاقتصادية والظاهرة الاقتصادية

تختلف الظاهرة الاقتصادية عن الواقعة في كونها تمثل اتجاهاً عاماً أو حالة مستمرة نسبياً، مثل التضخم أو البطالة. فهي لا ترتبط بحدث واحد، بل تنتج عن تكرار مجموعة من الوقائع الاقتصادية عبر الزمن، مما يجعلها أكثر استقراراً واستمرارية (حمد، محمد، 2009، ص 27).

3 خصائص الوقائع الاقتصادية

تتسم الوقائع الاقتصادية بعدة خصائص تجعلها موضوعا أساسيا في التحليل الاقتصادي. فهي ذات طابع تاريخي، حيث ترتبط بسياق زمني محدد ولا يمكن فهمها دون الرجوع إلى جذورها (Brasseul, Jacques, 2022, p. 45). كما أنها ذات طابع إنساني واجتماعي، لأنها تعكس سلوك الأفراد والجماعات في تعاملهم مع الموارد (خبابة، عبد الله، 2009، ص 30). وتتميز كذلك بالطابع المركب، نتيجة تداخل عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية في تشكيلها (الزوارى، راشد، 2009، ص 55). إضافة إلى ذلك، فهي ديناميكية ومتغيرة باستمرار، مما يعكس طبيعة الاقتصاد المتجددة. كما أنها قابلة للقياس والتحليل باستخدام المؤشرات الاقتصادية، وهو ما يسمح بدراساتها بشكل علمي (بلحاج، أحمد، 2008، ص 60).

4 العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي

ترتبط الوقائع الاقتصادية ارتباطا وثيقا بالتاريخ الاقتصادي، حيث تمثل العناصر الأساسية التي تشكل المسار التاريخي للاقتصاد. فكل واقعة اقتصادية هي جزء من سلسلة زمنية تساهم في تفسير التحولات الاقتصادية الكبرى (Brasseul, Jacques, 2022, p. 70). كما أن دراسة هذه الوقائع تساعد على فهم كيفية انتقال المجتمعات من نظام اقتصادي إلى آخر، وتفسير الأزمات والتحولات التي شهدتها الاقتصاد العالمي (حمد، محمد، 2009، ص 48). ويعد المنهج التاريخي أداة أساسية في هذا المجال، لأنه يسمح بتحليل الوقائع في سياقها الزمني وربطها بأسبابها ونتائجها (بلحاج، أحمد، 2008، ص 75).

5 أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية

تتمثل أهمية دراسة الوقائع الاقتصادية في كونها تساعد على فهم تطور الأنظمة الاقتصادية، وتفسير الأزمات، ودعم اتخاذ القرار الاقتصادي. فهي تمكن من تحليل الواقع الاقتصادي بشكل علمي، اعتمادا على البيانات والمؤشرات (خبابة، عبد الله، 2009، ص 44). كما تساهم في تنمية القدرات التحليلية لدى الطالب، من خلال تعليمه كيفية الربط بين الأسباب والنتائج، وفهم العلاقات المعقدة بين المتغيرات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، فهي تساعد على تفسير الفوارق بين الدول واستخلاص الدروس من التجارب الاقتصادية المختلفة (Brasseul, Jacques, 2022, p. 95).

6 العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية

تتأثر الوقائع الاقتصادية بعدة عوامل، منها العوامل الاقتصادية المباشرة مثل العرض والطلب والأسعار (الزوارى، راشد، 2009، ص 90)، والعوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر على سلوك الأفراد والسياسات الاقتصادية (خبابة، عبد الله، 2009، ص 60). كما تلعب العوامل التكنولوجية دورا مهما في تطوير النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل الثورة الرقمية (Brasseul, Jacques, 2022, p. 110). ولا يمكن إغفال العوامل البيئية والديموغرافية، التي تؤثر على الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الموارد (حمد، محمد، 2009، ص 88).

7 أسئلة الفصل الأول:

- ✓ ما المقصود بالوقائع الاقتصادية؟
- ✓ ما الفرق بين الواقعة الاقتصادية والظاهرة الاقتصادية؟
- ✓ ما أهم خصائص الوقائع الاقتصادية؟
- ✓ ما العلاقة بين الوقائع الاقتصادية والتاريخ الاقتصادي؟
- ✓ لماذا تعتبر دراسة الوقائع الاقتصادية مهمة؟
- ✓ كيف تساعد دراسة الوقائع الاقتصادية في فهم وتحليل الأزمات الاقتصادية الكبرى مثل الكساد الكبير؟

الفصل الثاني:
الأزمة الاقتصادية العالمية
لسنة 1929

الفصل الثاني: الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929

تمهيد:

تعد أزمة 1929، أو ما يعرف بالكساد العظيم، من أخطر الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الحديث، ليس فقط بسبب حدتها، بل بسبب اتساع أثارها وامتدادها الزمني والجغرافي، حيث لم تبق محصورة داخل الاقتصاد الأمريكي، بل تحولت إلى أزمة عالمية مست مختلف جوانب النشاط الاقتصادي. وقد انطلقت هذه الأزمة من النظام المالي الأمريكي، قبل أن تمتد بسرعة إلى الاقتصاد الحقيقي، لتشمل الإنتاج والتجارة والتشغيل والنظام النقدي في معظم دول العالم (بوقرة، رابح، وخبابة، عبد الله، 2014، ص. 52). وقد عرفت هذه الأزمة في الأدبيات الاقتصادية بعدة تسميات، أهمها الكساد الكبير أو الكساد العظيم، بينما تشير إليها الأدبيات الغربية بمصطلحي The Great Depression و La Grande Dépression (Brasseul, 2022, p. 33). وقد جاءت هذه الأزمة في سياق اقتصادي اتسم بازدهار قوي خلال عشرينيات القرن العشرين، وهو ما خلق وهما اقتصاديا مفاده أن النمو يمكن أن يستمر بشكل دائم، غير أن هذا الازدهار كان في حقيقته غير متوازن، إذ تأسس على توسع كبير في المضاربات المالية، وسوء توزيع الدخل، ووجود فجوة واضحة بين الإنتاج والاستهلاك (خبابة، عبد الله، 2009، ص. 88).

1 مفهوم الأزمة الاقتصادية والكساد الاقتصادي

1.1 الأزمة الاقتصادية:

تعد حالة من الاختلال المفاجئ الذي يصيب النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى اضطراب في التوازن بين العرض والطلب داخل الاقتصاد. وتتميز الأزمة عادة بطابعها المؤقت مقارنة بالكساد، حيث تظهر بشكل سريع في شكل تراجع في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض الأسعار، أو انهيار البورصة، أو تراجع حجم الاستثمارات، أو اضطراب النظام المالي. كما تعكس الأزمة الاقتصادية مرحلة من عدم الاستقرار في الدورة الاقتصادية، تكون فيها الأسواق عاجزة عن العمل بكفاءة، مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين أو مؤسسات مالية. وغالبا ما تكون الأزمة نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والنقدية، وقد تكون مدخلا لظهور حالات أكثر حدة مثل الكساد إذا لم تتم معالجتها بشكل فعال. وبذلك، يمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية مرحلة اضطراب اقتصادي قابلة للتجاوز، لكنها قد تتحول إلى كساد إذا امتدت في الزمن وتعاضمت أثارها لتشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الكلي.

1.2 الكساد الاقتصادي:

يعد من أخطر الظواهر التي تصيب الاقتصاد الكلي، وهو لا يقتصر على تراجع بسيط أو مؤقت في النشاط الاقتصادي، بل يمثل حالة اختلال عميق وشامل وممتد زمنياً، يفقد فيها النظام الاقتصادي قدرته على تحقيق التوازن بين العرض والطلب. ويؤدي هذا الاختلال إلى تعطيل آليات السوق الطبيعية، بحيث تصبح غير قادرة على تصريف الإنتاج أو تحفيز الاستهلاك والاستثمار (بن طاهر، حسين، 2010، ص. 41). وتتجلى هذه الطبيعة الماكرو-اقتصادية للكساد في مجموعة من المؤشرات المترامنة، أهمها الانخفاض الحاد في مستويات الإنتاج الصناعي والزراعي، نتيجة تراجع الطلب الكلي على السلع والخدمات. كما يظهر الكساد في ارتفاع كبير في معدلات البطالة، بسبب إغلاق المؤسسات وتسريح العمال، وهو ما يؤدي بدوره إلى تدهور القدرة الشرائية للأفراد وتفاقم الأزمة بشكل حقيقي (توفيق، محب خلة، 2011، ص. 67).

✓ **من الناحية الاستثمارية:** يشهد الاقتصاد خلال حالة الكساد تراجعاً واضحاً في حجم الاستثمارات الخاصة والعامة، نتيجة غياب الثقة في المستقبل الاقتصادي وارتفاع درجة المخاطرة. كما تنخفض الأسعار بشكل عام نتيجة فائض العرض مقابل ضعف الطلب، وهو ما قد يدخل الاقتصاد في حلقة انكماشية تزيد من عمق الأزمة وتطيل مدتها.

✓ **على المستوى المالي والمصرفي:** فإن الكساد غالباً ما يقترن بانخفاض الثقة في النظام المالي، حيث تتعرض البنوك لضغوط شديدة نتيجة سحب الودائع وتراجع الائتمان، مما قد يؤدي إلى إفلاس عدد منها. وهذا ما حدث خلال أزمة 1929، حيث انتقلت الأزمة من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي، ثم عادت لتعمق انهيار القطاع المالي مرة أخرى في دائرة تفاعلية متشابكة.

وعليه، فإن الكساد الاقتصادي لا يفهم فقط كظاهرة اقتصادية ظرفية، بل كحالة كلية شاملة تمس جميع مكونات الاقتصاد: الإنتاج، التشغيل، الاستثمار، الأسعار، والنظام المالي. ومن هذا المنظور، يمكن اعتباره الإطار التفسيري الأنسب لفهم عمق أزمة 1929، باعتبارها لم تكن مجرد أزمة مالية، بل تحولت إلى كساد عالمي طويل الأمد كشف هشاشة النظام الاقتصادي الرأسمالي في تلك المرحلة.

2. الخريطة الاقتصادية الدولية قبل وبعد الأزمة

كان النظام الاقتصادي العالمي قبل أزمة 1929 يقوم على مبادئ الليبرالية الاقتصادية المطلقة، حيث كان السوق هو الآلية الأساسية لتنظيم النشاط الاقتصادي، مع تدخل محدود جداً للدولة في ضبط التوازنات الاقتصادية. وقد تميز هذا النظام بانتشار حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال بين الدول، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال العشرينيات. في هذا السياق، برزت الولايات المتحدة كقوة اقتصادية أولى على المستوى العالمي، بينما اعتمدت العديد من الدول الأوروبية على القروض والاستثمارات الأمريكية لإعادة بناء اقتصاداتها بعد الحرب العالمية الأولى، مما جعلها مرتبطة بشكل كبير بالاقتصاد الأمريكي (القر، مدحت، 2008، ص. 55).

غير أن هذا النمو الذي تحقق خلال هذه الفترة كان نمواً غير متوازن، إذ لم يكن قائماً على أسس اقتصادية مستدامة، بل اتسم بوجود اختلال هيكلي واضح بين الإنتاج والاستهلاك. فقد كان الإنتاج الصناعي والزراعي يتوسع بوتيرة أسرع من قدرة الأسواق على الاستيعاب، مما أدى إلى فائض في الإنتاج مقابل ضعف في الطلب الفعلي. هذا الاختلال ساهم في تراكم المخزونات، وانخفاض الأرباح، وخلق حالة من الهشاشة داخل النظام الاقتصادي العالمي، رغم المظهر الخارجي للازدهار.

ومع اندلاع أزمة 1929، انهيار هذا البناء الاقتصادي العالمي بشكل سريع وعميق، حيث تعرض النظام المالي الدولي لاضطراب كبير تمثل في إفلاس البنوك وتراجع الثقة في النظام المصرفي، إضافة إلى توقف تدفق رؤوس الأموال بين الدول. كما شهدت التجارة العالمية انكماشاً حاداً نتيجة تبني سياسات حمائية ورفع الرسوم الجمركية، مما أدى إلى تفكك الروابط الاقتصادية الدولية التي كانت قائمة خلال فترة ما قبل الأزمة. وفي ظل هذا الانهيار، بدأت الدول تتخلى تدريجياً عن مبادئ الليبرالية الاقتصادية التقليدية، واتجهت نحو تبني سياسات تدخل اقتصادي مباشر من خلال الدولة، سواء عبر التخطيط أو دعم الإنتاج أو تنظيم الأسواق. وقد شكل هذا التحول بداية مرحلة جديدة في الفكر والسياسات الاقتصادية، حيث أصبح تدخل الدولة ضرورة لمواجهة اختلالات السوق ومنع تكرار الأزمات الكبرى (عبد الحميد، عبد المطلب، 2006، ص. 73). وبذلك يمكن القول إن الأزمة لم تكن مجرد حدث اقتصادي عابر، بل شكلت نقطة تحول جوهرية أعادت تشكيل الخريطة الاقتصادية الدولية، من نظام ليبرالي منفتح إلى نظام أكثر تدخلاً وتنظيماً، يقوم على إعادة التوازن بين قوى السوق ودور الدولة في إدارة الاقتصاد.

جدول (1): التحولات الاقتصادية قبل وبعد أزمة 1929

العنصر	قبل 1929	بعد 1929
النظام الاقتصادي	ليبرالي	تدخلي
التجارة الدولية	مزهرة	منهارة
البطالة	ضعيفة	مرتفعة جداً
دور الدولة	محدود	قوي ومتزايد
الاستثمارات	نشطة	شبه متوقفة

3. العوامل المفسرة لازمة 1929

لم تكن أزمة 1929 وليدة سبب واحد، بل نتجت عن تفاعل معقد بين عوامل اقتصادية ومالية ونقدية ونفسية، حيث تداخلت هذه العوامل بشكل أدى إلى انهيار النظام الاقتصادي العالمي تدريجياً بدل أن يكون فجائياً (أحمد، مصطفى، وحسن، 2000، ص. 23).

✓ العامل المالي: (الشرارة المباشرة للأزمة)

يُعد العامل المالي من أهم الأسباب المباشرة، إذ شهدت بورصة وول ستريت توسعاً غير مسبوق في المضاربات، خاصة عبر نظام الشراء بالهامش، الذي يسمح بشراء الأسهم بأموال مقترضة. هذا الوضع أدى إلى تضخم اصطناعي في أسعار الأسهم بعيداً عن قيمتها الحقيقية، مما جعل السوق هشاً وسريع الانهيار عند أول صدمة (القصار، 2009، ص. 18).

✓ العامل الإنتاجي (اختلال العرض والطلب)

عرف الاقتصاد الأمريكي توسعاً كبيراً في الإنتاج الصناعي والزراعي خلال العشرينيات، لكن هذا الإنتاج لم يكن مرفقاً بزيادة موازية في القدرة الشرائية للمستهلكين. ونتيجة لذلك، حدث فائض في

الإنتاج وتراكم السلع غير المباعة، مما أدى إلى انخفاض الأرباح وتراجع النشاط الاقتصادي تدريجياً (بوكرة وخبابة، 2014، ص. 60).

✓ العامل النقدي (انكماش السيولة المالية)

ساهمت السياسة النقدية الانكماشية، خاصة رفع أسعار الفائدة وتشديد الائتمان، في تقليص حجم السيولة داخل الاقتصاد. هذا الوضع أدى إلى صعوبة الحصول على القروض، وإفلاس العديد من المؤسسات التي كانت تعتمد على التمويل البنكي، مما عمّق حدة الأزمة (عبد السلام، 2010، ص. 102).

✓ العامل النفسي (انهيار الثقة الاقتصادية)

لعب العامل النفسي دوراً حاسماً بعد بداية الانهيار، حيث أدى سقوط أسعار الأسهم إلى حالة ذعر واسعة، دفعت المستثمرين والمودعين إلى سحب أموالهم من البنوك بشكل جماعي. هذا السلوك الجماعي ساهم في تسريع انهيار النظام المالي (الواري، 1985، ص. 66).

✓ العامل البنوي (اختلال هيكل الاقتصاد)

يكشف هذا العامل عن خلل عميق في بنية الاقتصاد الرأسمالي آنذاك، حيث أصبح القطاع المالي منفصلاً عن الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج والاستهلاك. هذا الانفصال جعل النظام أكثر هشاشة، وساهم في تضخيم الأزمات بدل امتصاصها (إبراهيم كبة، 1970، ص. 14).

جدول (2): أسباب أزمة 1929

المستوى	السبب	الآلية	النتيجة
مالي	المضاربة	تضخم أسعار الأسهم	انهيار البورصة
إنتاجي	فائض الإنتاج	ضعف الطلب	ركود اقتصادي
نقدي	تشديد السياسة النقدية	نقص السيولة	إفلاس المؤسسات
نفسي	فقدان الثقة	سحب الودائع	انهيار البنوك
بنوي	انفصال المالي عن الحقيقي	هشاشة النظام	أزمة شاملة

4. المربع السحري للأهداف الاقتصادية

يمثل المربع السحري إطاراً تحليلياً يربط بين أربعة أهداف اقتصادية أساسية هي النمو الاقتصادي، التشغيل، استقرار الأسعار، والتوازن الخارجي. ويقوم هذا المفهوم على فكرة أن تحقيق التوازن بين هذه الأهداف في وقت واحد يعد شرطاً لاستقرار الاقتصاد الكلي، بينما يؤدي اختلال أحدها أو أكثر إلى ظهور اضطرابات اقتصادية قد تتطور إلى أزمات شاملة.

وفي سياق اقتصاد العشرينيات، يتضح أن هذا المربع السحري عرف اختلالاً واضحاً بين عناصره، حيث سجل النمو الاقتصادي ارتفاعاً ملحوظاً من حيث الظاهر، لكنه كان نمواً غير متوازن ومبنياً بدرجة كبيرة على

المضاربات والتوسع الائتماني أكثر من كونه نموا حقيقيا قائما على الانتاج والاستهلاك الفعلي. وهذا ما جعله نموا هشاً وسريعاً في الانهيار عند اول صدمة (بن طاهر، حسين، 2010، ص. 55).

اما على مستوى التشغيل، فقد كان الوضع يتسم بعدم الاستقرار، حيث لم يواكب ارتفاع النشاط الاقتصادي المفترض تحسن دائم في سوق العمل، بل ظلت معدلات البطالة قابلة للارتفاع بسرعة مع اي تباطؤ اقتصادي، وهو ما يعكس ضعف القدرة على خلق وظائف مستدامة في تلك المرحلة.

وفيما يتعلق باستقرار الاسعار، فقد كان هذا الاستقرار شكلياً أكثر منه حقيقياً، اذ ان استقرار المؤشرات العامة للاسعار اخفى وراءه اختلالات بنيوية، خاصة في اسعار الاصول المالية مثل الاسهم، التي عرفت تضخماً كبيراً نتيجة المضاربات، في مقابل ضعف في اسعار السلع الحقيقية في بعض القطاعات.

اما التوازن الخارجي، فقد تميز ايضا بالهشاشة، حيث كانت حركة رؤوس الاموال والتجارة الدولية تعتمد بشكل كبير على تدفقات غير مستقرة، مما جعل ميزان المدفوعات في العديد من الدول عرضة للتقلبات السريعة، خاصة مع اعتماد النظام النقدي الدولي على قاعدة الذهب التي ساهمت في نقل الصدمات بدل امتصاصها.

وعليه، يمكن القول ان اختلال المربع السحري خلال فترة العشرينيات كان من العوامل البنيوية التي مهدت لاندلاع أزمة 1929، حيث ان النمو الظاهري لم يكن مدعوماً بتوازن حقيقي بين عناصر الاقتصاد الكلي، مما جعل النظام الاقتصادي العالمي أكثر هشاشة وعرضة للانهيار عند اول صدمة مالية.

5. عولمة الأزمة ونتائجها

انتقلت الأزمة بسرعة إلى العالم نتيجة الترابط المالي والتجاري، مما أدى إلى انهيار البنوك وتراجع التجارة العالمية وارتفاع البطالة (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص. 91).

كما لعبت قاعدة الذهب دوراً في نقل الأزمة بين الدول (النجار، سعيد، 1996، ص. 40).

✓ انتشار الأزمة من الولايات المتحدة إلى الاقتصاد العالمي

لم تبقَ أزمة 1929 محصورة داخل الولايات المتحدة، بل تحولت سريعاً إلى أزمة عالمية نتيجة الترابط المتزايد بين الاقتصادات خلال فترة ما بين الحربين. فقد كانت الولايات المتحدة تمثل مركزاً مالياً مهماً ومصدراً رئيسياً للقروض والاستثمارات الدولية، وعند انهيار البورصة والنظام المصرفي، انقطع تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج، مما أدى إلى أزمة سيولة حادة في العديد من الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا والنمسا وفرنسا (أحمد، مصطفى، وحسن، 2000، ص. 23).

✓ انهيار التجارة الدولية وتصاعد السياسات الحمائية

أدت الأزمة إلى تراجع حاد في التجارة الدولية، حيث لجأت الدول إلى سياسات حمائية تقوم على رفع الرسوم الجمركية وتقليص الاستيراد بهدف حماية أسواقها الداخلية. غير أن هذه الإجراءات عمّقت الأزمة بدل معالجتها، إذ انكمش حجم المبادلات التجارية بشكل كبير، وتراجع النظام التجاري العالمي الذي كان قائماً على الانفتاح النسبي قبل الأزمة (القصار، 2009، ص. 18).

✓ تفاقم البطالة والانعكاسات الاجتماعية العالمية

امتدت آثار الأزمة إلى سوق العمل العالمي، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير نتيجة إغلاق المصانع وتوقف الاستثمارات وتراجع الطلب العالمي. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية وظهور موجات واسعة من الفقر في العديد من الدول الصناعية والمرتبطة بالتجارة الخارجية (بوقرة وخبابة، 2014، ص. 60).

✓ الاضطراب النقدي وتفكك النظام المالي الدولي

عرف النظام المالي الدولي اضطرابًا كبيرًا تمثل في انهيار العديد من البنوك وتراجع الثقة في المؤسسات المالية، إضافة إلى تفكك تدريجي لنظام قاعدة الذهب الذي كان ينظم العلاقات النقدية بين الدول. وقد أدى ذلك إلى تبني سياسات نقدية وطنية مستقلة بدل النظام النقدي الدولي الموحد (عبد السلام، 2010، ص. 102).

✓ الأبعاد النفسية وتعمق الأزمة

ساهم العامل النفسي في تعميق الأزمة عالميًا، حيث أدى انهيار البورصة إلى فقدان الثقة في النظام المالي، وانتشار الذعر وسحب الودائع من البنوك، مما سرّع من انهيار المؤسسات المالية ووسع نطاق الأزمة على المستوى الدولي (الواري، 1985، ص. 66).

✓ المآلات الكبرى للأزمة وتحول الفكر الاقتصادي

شكلت أزمة 1929 نقطة تحول كبرى في تاريخ الاقتصاد العالمي، إذ كشفت هشاشة النظام الليبرالي القائم على حرية السوق، وأبرزت ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. كما مهدت لإعادة التفكير في آليات التنظيم الاقتصادي العالمي خلال العقود اللاحقة، وصولاً إلى أنظمة أكثر تدخلًا واستقرارًا (إبراهيم كبة، 1970، ص. 14).

جدول (3): نتائج السياسات الاقتصادية خلال الأزمة

السياسة	الهدف	النتيجة
الحماية	حماية الاقتصاد	انهيار التجارة
رفع الفائدة	حماية العملة	تعميق الركود
تخفيض العملة	دعم الصادرات	اضطراب نقدي
التقشف	تقليل العجز	ارتفاع البطالة

6. كينز والتحول في الفكر الاقتصادي

مثلت أزمة 1929 نقطة تحول عميقة في الفكر الاقتصادي العالمي، حيث كشفت بوضوح حدود الفكر الكلاسيكي القائم على فكرة أن الأسواق قادرة على تصحيح اختلالاتها ذاتياً عبر قوى العرض والطلب، وأن الاقتصاد يميل تلقائياً نحو التوازن دون حاجة كبيرة لتدخل الدولة. غير أن الواقع الذي فرضته أزمة الكساد الكبير أثبت عكس ذلك، إذ استمر الانكماش الاقتصادي وارتفعت البطالة وتراجع الإنتاج رغم افتراضات التوازن الذاتي، مما أبرز فشل التفسير الكلاسيكي في معالجة الأزمات الحادة (توفيق، محب خلة، 2011، ص. 95).

في هذا السياق برز الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز كنقطة تحول فكرية، حيث قدم رؤية جديدة أعادت صياغة فهم الاقتصاد الكلي. فقد اعتبر كينز أن المشكلة الأساسية في أزمات مثل 1929 لا تكمن في جانب العرض، بل في ضعف الطلب الكلي، أي مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات. وعندما ينخفض هذا الطلب، يدخل الاقتصاد في حالة ركود حتى لو كانت قدراته الإنتاجية كبيرة وغير مستغلة.

يرى كينز أن الاقتصاد لا يمتلك دائماً آليات ذاتية كافية للعودة إلى التوازن في فترات الركود، لذلك يصبح تدخل الدولة ضرورة اقتصادية وليس خياراً سياسياً. ويتم هذا التدخل من خلال زيادة الإنفاق العام، وتحفيز الاستثمار، وتخفيض أسعار الفائدة، بهدف دعم الطلب الكلي وإعادة تشغيل عجلة الإنتاج وخلق فرص العمل (القر، مدحت، 2008، ص. 55).

كما يوضح التحليل الكينزي أن البطالة في فترات الكساد ليست بطالة اختيارية أو مؤقتة، بل هي بطالة غير إرادية ناتجة عن نقص الطلب الفعال، مما يعني أن ترك السوق لقواه الذاتية يؤدي إلى استمرار الأزمة بدل حلها. وبالتالي، فإن دور الدولة يصبح محوريا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية التوسعية.

وقد أدى هذا التحول إلى إعادة بناء الفكر الاقتصادي الحديث، حيث انتقل الاقتصاد من هيمنة الفكر الكلاسيكي الليبرالي إلى الفكر الكينزي التدخلي، الذي أصبح أساس السياسات الاقتصادية في العديد من الدول بعد أزمة 1929، خاصة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تبنت معظم الحكومات سياسات تقوم على إدارة الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار والنمو.

وبذلك يمكن اعتبار كينز مؤسس التحول في الاقتصاد الكلي الحديث، حيث لم يقتصر أثره على تفسير أزمة 1929 فقط، بل تجاوز ذلك إلى وضع أسس نظرية للتدخل الاقتصادي للدولة، والتي ما زالت إلى اليوم تشكل مرجعا أساسيا في تحليل الأزمات الاقتصادية وإدارتها.

يتضح أن أزمة 1929 لم تكن مجرد أزمة مالية، بل نتيجة تراكم اختلالات بنيوية عميقة داخل النظام الرأسمالي، شملت الإنتاج والتمويل والسياسة النقدية والثقة الاقتصادية، وهو ما جعلها أزمة عالمية شاملة (Brasseul, Jacques, 2022, p. 40).

7. اسئلة الفصل الثاني:

- ✓ وضح الفرق بين الأزمة الاقتصادية والكساد الاقتصادي.
- ✓ ما هي أبرز خصائص الكساد الاقتصادي من حيث المدة والحدة والآثار؟
- ✓ هل يمكن أن تتحول الأزمة الاقتصادية إلى كساد؟ علل إجابتك.
- ✓ كيف تمهد الاضطرابات الاقتصادية مثل الأزمات والكساد لفهم التحولات الكبرى في النظام الاقتصادي العالمي؟
- ✓ ما هي أهم العوامل التي أدت إلى أزمة 1929؟
- ✓ كيف يمكن تفسير الأزمات الاقتصادية والكساد الاقتصادي في ضوء التحولات البنوية التي أحدثتها الثورة الصناعية في النظام الاقتصادي العالمي؟

الفصل الثالث: الثورة الصناعية في اوروبا

الفصل الثالث: الثورة الصناعية في أوروبا

تمهيد:

عرفت الصناعة الأوروبية قبل القرن الثامن عشر تطوراً بطيئاً ومحدوداً، حيث كانت تعتمد أساساً على الحرف اليدوية والإنتاج المنزلي، وهو ما جعلها عاجزة عن تلبية الطلب المتزايد. كما واجهت الصناعة العديد من العراقيل، خاصة تخوف الحكومات من استعمال الآلات، خوفاً من تأثيرها على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي دفع في بعض الأحيان إلى منع استخدامها. غير أن هذه الأوضاع شهدت تحولاً تدريجياً مع نهاية القرن الثامن عشر، نتيجة لعدة عوامل، أهمها ازدهار التجارة الخارجية، واتساع الأسواق، والنمو السكاني. وقد أدى ذلك إلى تغيير نظرة الحكومات نحو الابتكار، حيث انتقلت من الرفض إلى التشجيع، وهو ما ساهم في خلق بيئة ملائمة لظهور الثورة الصناعية، التي شكلت نقطة تحول حاسمة في تاريخ الاقتصاد (براسول، جاك، 2022، ص 112).

1 مفهوم الثورة الصناعية

1.1 تعريف الثورة الصناعية

تتمثل الثورة الصناعية في مجموعة من التطورات التي عرفتتها الصناعة في إنجلترا بداية من منتصف القرن الثامن عشر، والتي أحدثت تغييراً جذرياً في طبيعة الإنتاج، حيث تم الانتقال من العمل اليدوي إلى العمل الآلي، ومن الإنتاج الصغير إلى الإنتاج الواسع. وقد ساهمت هذه التحولات في رفع كميات الإنتاج بشكل كبير، كما أدت إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال، بفضل الاعتماد على الآلات الحديثة، خاصة في مجالات الغزل والنسيج، وتعددين الفحم، وتوليد الطاقة. ومن هنا، فإن الثورة الصناعية لا تُفهم فقط كتحول تقني، بل كتحول شامل في النظام الاقتصادي (عبد الله، خليل، 2009، ص 87).

1.2 خصائص الثورة الصناعية

اتسمت الثورة الصناعية بعدة خصائص ميّزتها عن المراحل السابقة، حيث أدت إلى تغيير جذري في بنية الاقتصاد، ومن أهم هذه الخصائص:

- ✓ الاعتماد على الآلة بدل العمل اليدوي
- ✓ استخدام مصادر طاقة جديدة مثل الفحم والبخار
- ✓ الانتقال إلى الإنتاج الكبير
- ✓ ظهور نظام المصانع
- ✓ توسع الأسواق

وقد ساهمت هذه الخصائص في زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي كبير، لكنها في المقابل أدت إلى ظهور تحديات اجتماعية جديدة، مثل تدهور ظروف العمل، واتساع الفوارق الطبقيّة (براسول، جاك، 2022، ص 115).

2 أسباب الثورة الصناعية

2.1 العامل الديمغرافي

كان للنمو السكاني دور مهم في قيام الثورة الصناعية، حيث أدى انخفاض معدلات الوفيات إلى زيادة عدد السكان، وهو ما ساهم في توسيع الأسواق وزيادة الطلب على السلع. كما وفّر هذا النمو السكاني يدًا عاملة كبيرة، ساعدت على تشغيل المصانع وزيادة الإنتاج. وقد أدى هذا التفاعل بين العرض (العمالة) والطلب (الاستهلاك) إلى خلق بيئة اقتصادية مناسبة لتطور الصناعة.

2.2 ازدهار التجارة الداخلية والخارجية

عرفت التجارة الأوروبية تطورًا كبيرًا نتيجة الاكتشافات الجغرافية، التي فتحت أسواقًا جديدة أمام المنتجات الأوروبية. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة الطلب، مما شجّع على تطوير الإنتاج الصناعي. كما ساهمت التجارة في تحقيق وفورات الحجم، حيث أدى الإنتاج الكبير إلى تخفيض التكاليف، وبالتالي انخفاض الأسعار وزيادة الطلب، وهو ما عزز من نمو الصناعة (عبد الله، خليل، 2009، ص 92).

2.3 رأس المال

ساهم تراكم رؤوس الأموال الناتج عن النشاط التجاري في تمويل المشاريع الصناعية، حيث استُخدمت هذه الأموال في تطوير الآلات وتوسيع الإنتاج. كما لعبت البنوك دورًا مهمًا في توفير التمويل اللازم، من خلال تقديم القروض وتسهيل عمليات الاستثمار. وقد أدى ذلك إلى تسريع عملية التصنيع، وتحقيق نمو اقتصادي متسارع (براسول، جاك، 2022، ص 118).

2.4 الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة

اتبعت الدول الأوروبية سياسات تقوم على الحرية الاقتصادية، مما سمح للأفراد بالاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما عملت الحكومات على تشجيع الابتكار، من خلال حماية حقوق المخترعين وتخفيض الضرائب. وقد ساهمت هذه السياسات في خلق بيئة ملائمة لتطور الصناعة، حيث أصبح الاستثمار أكثر جاذبية، وهو ما ساعد على تسريع وتيرة الثورة الصناعية.

3 أسبقية الثورة الصناعية في إنجلترا عنها في الدول الأوروبية

تُعدّ إنجلترا مهد الثورة الصناعية، حيث كانت أول دولة أوروبية تشهد هذا التحول الاقتصادي الكبير. ولم يكن ذلك نتيجة عامل واحد، بل نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي جعلت إنجلترا تتفوق على باقي الدول الأوروبية في مجال التصنيع. وقد أدت هذه الأسبقية إلى منح إنجلترا مكانة اقتصادية متميزة، حيث أصبحت مركزًا صناعيًا عالميًا، ومصدرًا رئيسيًا للمنتجات الصناعية، وهو ما ساهم في تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي (براسول، جاك، 2022، ص 120).

3.1 العامل السكاني

تميّزت إنجلترا بخصائص سكانية مقارنة بباقي الدول الأوروبية، حيث كان عدد السكان أقل نسبيًا، وهو ما أدى إلى نقص في اليد العاملة. وفي ظل تزايد الطلب على المنتجات، أصبح من الضروري البحث عن وسائل لزيادة الإنتاج دون الاعتماد الكامل على العمل اليدوي.

وقد شكّل هذا الوضع دافعاً قوياً لتطوير الآلات واستخدامها في الإنتاج، من أجل تعويض نقص العمالة، وهو ما ساهم في تسريع عملية التصنيع. وبذلك يمكن القول إن ندرة اليد العاملة كانت عاملاً محفزاً للابتكار، بدل أن تكون عائقاً أمام الإنتاج.

3.2 وفرة رؤوس الأموال

تمتعت إنجلترا بوفرة كبيرة في رؤوس الأموال، نتيجة ازدهار تجارتها الخارجية، خاصة بعد الاكتشافات الجغرافية الكبرى. فقد أصبحت لندن مركزاً عالمياً للتجارة، وهو ما أدى إلى تراكم الثروات في أيدي التجار وأصحاب المصانع. كما ساهمت المستعمرات في توفير موارد مالية ضخمة، إضافة إلى المواد الأولية اللازمة للصناعة. وقد عزز هذا الوضع ظهور نظام مصرفي متطور، خاصة مع إنشاء بنك إنجلترا، الذي لعب دوراً مهماً في جمع المدخرات وتوفير القروض، وهو ما ساعد على تمويل المشاريع الصناعية (عبد الله، خليل، 2009، ص 101).

3.3 الاستقرار السياسي

تميّزت إنجلترا بدرجة عالية من الاستقرار السياسي مقارنة بباقي الدول الأوروبية، التي كانت تعاني من الحروب والاضطرابات. وقد ساهم هذا الاستقرار في توفير بيئة مناسبة للاستثمار، حيث شعر المستثمرون بالأمان، مما شجّعهم على توجيه أموالهم نحو النشاط الصناعي. وفي المقابل، فإن دولاً مثل فرنسا وألمانيا تأخرت في التصنيع، بسبب عدم الاستقرار السياسي، والانقسامات الداخلية، وهو ما أعاق تطور النشاط الاقتصادي. وبالتالي، يمكن اعتبار الاستقرار السياسي من العوامل الأساسية التي ساعدت إنجلترا على التقدم الصناعي.

3.4 اتساع نطاق التجارة الخارجية

حصلت إنجلترا على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم، وهو ما ساهم في توسيع أسواقها الخارجية. فقد كانت تستورد المواد الخام من مستعمراتها، مثل القطن، وتعيد تصديرها بعد تصنيعها، وهو ما وفر لها ميزة تنافسية كبيرة. كما ساعد هذا التوسع التجاري على ضمان تصريف الإنتاج الصناعي، وهو ما شجّع على زيادة الإنتاج والاستثمار في الصناعة. وبذلك، فإن العلاقة بين التجارة والصناعة كانت علاقة تكاملية، حيث ساهم كل منهما في دعم الآخر.

3.5 تكامل العوامل المؤدية للأُسبُقية الصناعية

يمكن فهم أُسبُقية إنجلترا في الثورة الصناعية من خلال تكامل مجموعة من العوامل، وليس اعتماداً على عامل واحد فقط. فقد اجتمعت الظروف الاقتصادية (رأس المال والتجارة)، والاجتماعية (العمالة)، والسياسية (الاستقرار)، لتخلق بيئة مثالية للتصنيع. ويمكن تلخيص هذه العوامل في العناصر التالية:

✓ توفر رأس المال

✓ الاستقرار السياسي

✓ اتساع الأسواق

✓ الحاجة إلى تطوير الإنتاج

✓ تطور النظام المالي

وهذا التكامل هو ما جعل إنجلترا تتقدم على باقي الدول الأوروبية، وتصبح رائدة في مجال الثورة الصناعية.

4 مظاهر الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر

شهدت الثورة الصناعية مجموعة من المظاهر التي عكست عمق التحول الذي عرفه الاقتصاد الأوروبي، حيث لم يقتصر الأمر على إدخال الآلات، بل شمل تغييرات جذرية في تنظيم الإنتاج، وحجم المؤسسات، وطبيعة العلاقات الاقتصادية. وقد تركزت هذه التحولات بشكل خاص في قطاعات النسيج والتعدين، التي كانت من أوائل القطاعات التي استفادت من التقدم التقني.

كما أدى استخدام الطاقة البخارية إلى تطور كبير في صناعة الآلات، حيث تم الانتقال من استخدام الخشب إلى المعادن، خاصة الحديد، الذي أصبح عنصرًا أساسيًا في الصناعة. وقد ساهم ذلك في رفع كفاءة الإنتاج، وزيادة قدرته على تلبية الطلب المتزايد، وهو ما يعكس بداية الاقتصاد الصناعي الحديث (براسول، جاك، 2022، ص 125).

ويمكن القول إن هذه المظاهر لم تكن مجرد تغييرات تقنية معزولة، بل كانت تعبيرًا عن تحول شامل في منطق الإنتاج الاقتصادي، حيث أصبح الهدف الأساسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن. كما ساهم هذا التحول في إعادة تشكيل العلاقات بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا منتجين أو تجارًا أو مستهلكين، وهو ما مهد لظهور الاقتصاد الحديث القائم على التوسع والاستمرارية في النمو.

4.1 ظهور المصانع

يُعدّ ظهور المصانع من أبرز مظاهر الثورة الصناعية، حيث أدى استخدام الآلات إلى تغيير مكان الإنتاج، فلم يعد يتم داخل المنازل أو الورش الصغيرة، بل أصبح يتم داخل وحدات إنتاجية كبيرة تُعرف بالمصانع. وقد تركزت هذه المصانع في مناطق معينة، غالبًا بالقرب من مصادر الطاقة مثل الأنهار أو مناجم الفحم، وهو ما أدى إلى ظهور مراكز صناعية جديدة. كما ساهم هذا التحول في بروز فئات اجتماعية جديدة، مثل:

• طبقة الرأسماليين (أصحاب المصانع)

• طبقة العمال الصناعيين

• طبقة المديرين (بسبب تعقد التسيير)

وقد أدى ذلك إلى تغيير البنية الاجتماعية، حيث أصبح المجتمع أكثر ارتباطًا بالإنتاج الصناعي. كما أن نظام المصنع لم يغيّر فقط مكان الإنتاج، بل غيّر أيضًا طبيعة العمل نفسه، حيث أصبح العمل أكثر تنظيمًا وخضوعًا لقواعد صارمة، مثل تحديد ساعات العمل وتقسيم المهام بين العمال. وقد ساهم هذا التنظيم في رفع الإنتاجية، لكنه في المقابل حدّ من استقلالية العامل، الذي أصبح مجرد جزء من عملية إنتاج كبيرة، وهو ما يعكس التحول من العمل الحرفي الفردي إلى العمل الصناعي الجماعي (عبد الله، خليل، 2009، ص 107).

4.2 كبر حجم المشروعات

تميزت الثورة الصناعية بانتقال الإنتاج من وحدات صغيرة إلى مؤسسات كبيرة الحجم، حيث أصبح الإنتاج يتم داخل مصانع ضخمة بدل الورش التقليدية. وقد ساهم هذا التوسع في تحقيق ما يُعرف بـ"وفورات الحجم"، حيث تنخفض تكلفة الإنتاج كلما زاد حجمه.

كما أدى كبر حجم المشروعات إلى الحاجة إلى تنظيم إداري أكثر تعقيدًا، وهو ما ساهم في ظهور الإدارة الحديثة، وتطور أساليب التسيير داخل المؤسسات الاقتصادية.

إضافة إلى ذلك، فإن توسع حجم المشروعات ساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، حيث أصبحت قادرة على التحكم في كميات الإنتاج والأسعار بشكل أكبر. كما أدى ذلك إلى ظهور أشكال جديدة من التنظيم الاقتصادي، مثل الشركات الكبرى، التي تعتمد على تقسيم العمل الإداري والتقني، وهو ما يعكس بداية تطور الفكر التنظيمي داخل المؤسسات الاقتصادية.

4.3 نمو التجارة الخارجية ومبدأ التخصص في الإنتاج

أدت الثورة الصناعية إلى توسع التجارة الخارجية بشكل كبير، حيث أصبحت الدول الصناعية، مثل إنجلترا، تعتمد على تصدير المنتجات المصنعة واستيراد المواد الأولية.

كما ظهر مبدأ التخصص في الإنتاج، حيث بدأت كل دولة تركز على إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، وهو ما ساهم في زيادة الكفاءة وتحقيق نمو اقتصادي أكبر. وقد أدى ذلك إلى:

- توسع المبادلات التجارية
- زيادة الترابط بين الاقتصادات
- تطور الأسواق العالمية

وهذا يعكس بداية النظام الاقتصادي العالمي الحديث (عبد الله، خليل، 2009، ص 108).

كما أن هذا التوسع في التجارة لم يكن مجرد زيادة في حجم المبادلات، بل أدى إلى إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت الدول مترابطة من خلال شبكات تجارية معقدة. وقد ساهم ذلك في ظهور ما يُعرف بالتقسيم الدولي للعمل، حيث تتخصص بعض الدول في الإنتاج الصناعي، بينما تعتمد أخرى على تصدير المواد الخام، وهو ما يعكس تطور الاقتصاد نحو الطابع العالمي.

4.4 نمو النزاعات الاحتكارية

مع تطور الصناعة وتراكم رؤوس الأموال، بدأت تظهر أشكال من الاحتكار، حيث سيطرت الشركات الكبرى على الأسواق، وعملت على تقليل المنافسة.

وقد تجلّى ذلك في ظهور تنظيمات اقتصادية مثل:

✓ الكارتل (Cartel) في ألمانيا

✓ التراست (Trust) في الولايات المتحدة

حيث كانت هذه التنظيمات تهدف إلى التحكم في الإنتاج والأسعار، وتقاسم الأسواق بين الشركات. وقد أدى ذلك إلى ظهور مشكلات اقتصادية، مثل ضعف المنافسة وارتفاع الأسعار، مما دفع الدول لاحقًا إلى سن قوانين لمكافحة الاحتكار.

كما أن هذه الظاهرة تعكس مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي، حيث لم يعد التنافس الحر هو السمة الأساسية للسوق، بل بدأت المؤسسات الكبرى تميل إلى التنسيق فيما بينها لتحقيق مصالح مشتركة. وقد أدى ذلك إلى اختلال التوازن في السوق، وهو ما استدعى تدخل الدولة لاحقًا من خلال وضع تشريعات تهدف إلى حماية المنافسة وضمان استقرار النظام الاقتصادي.

4.5 التكامل بين مظاهر الثورة الصناعية

يمكن ملاحظة أن مظاهر الثورة الصناعية لم تكن منفصلة، بل كانت مترابطة، حيث أدى تطور الصناعة إلى توسع التجارة، ونتج عن ذلك زيادة في حجم المشروعات، وهو ما ساهم في ظهور الاحتكار.

وهذا الترابط يعكس طبيعة الثورة الصناعية كتحول شامل، شمل مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، ولم يقتصر على جانب واحد فقط، وهو ما يجعلها نقطة تحول أساسية في تاريخ الاقتصاد.

كما يمكن القول إن هذا التكامل يعكس منطقتين اقتصاديتين جديدتين يقوم على الترابط بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، حيث يؤثر كل عنصر في الآخر بشكل مباشر. فزيادة الإنتاج تؤدي إلى توسع الأسواق، وهذا بدوره يحفز الاستثمار، مما يؤدي إلى مزيد من التطور الصناعي. وبالتالي، فإن الثورة الصناعية لم تكن مجرد مرحلة انتقالية، بل كانت بداية لنظام اقتصادي متكامل يقوم على النمو المستمر والتفاعل بين مختلف مكوناته..

5 النتائج الاقتصادية للثورة الصناعية

أدت الثورة الصناعية إلى مجموعة من النتائج الاقتصادية العميقة التي غيرت بنية الاقتصاد الأوروبي والعالمي بشكل جذري، حيث لم تقتصر آثارها على زيادة الإنتاج فقط، بل شملت إعادة تنظيم شاملة لمختلف عناصر النشاط الاقتصادي، مثل أنماط الإنتاج، وحركة التجارة، وآليات التمويل، وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات. فقد انتقل الاقتصاد من نمط تقليدي بسيط يعتمد على الحرف اليدوية والإنتاج المحدود، إلى نظام صناعي معقد يقوم على الإنتاج الواسع، واستعمال التكنولوجيا، وتكامل الأسواق على المستوى الوطني والدولي.

كما أن هذه التحولات لم تكن كلها إيجابية، بل حملت في طياتها آثارًا مزدوجة، حيث ساهمت من جهة في تحقيق نمو اقتصادي سريع ورفع القدرة الإنتاجية، ومن جهة أخرى أدت إلى بروز اختلالات اجتماعية، مثل اتساع الفوارق الطبقيّة، وتدهور أوضاع العمال في المراحل الأولى. وهذا ما يعكس الطبيعة المركبة للثورة الصناعية، باعتبارها تحولاً اقتصادياً كبيراً رافقته تحديات اجتماعية واضحة (براسول، جاك، 2022، ص 130).

5.1 تطور الإنتاج وظهور المصانع الكبرى

من أبرز نتائج الثورة الصناعية التحول الجذري في أساليب الإنتاج، حيث أدى الاعتماد على الآلات إلى زيادة هائلة في حجم الإنتاج مقارنة بالنظام التقليدي القائم على الحرف اليدوية. فقد أصبح الإنتاج يتم داخل مصانع كبرى مجهزة بوسائل تقنية متطورة، مما سمح بإنتاج كميات كبيرة من السلع في وقت قصير وبتكاليف أقل. وقد ساهم هذا التحول في تلبية الطلب المتزايد على المنتجات، خاصة مع اتساع الأسواق الداخلية والخارجية. كما أدى هذا التطور إلى تحسين كفاءة الإنتاج من خلال تنظيم العمل وتقسيمه داخل المصنع، غير أن هذا التحول كان له تأثير سلبي على الحرف التقليدية، حيث تراجعت أهميتها بشكل كبير، واختفت بعض المهن التي لم تستطع التكيف مع الإنتاج الآلي. وبالتالي، فإن ظهور المصانع الكبرى لم يكن مجرد تطور تقني، بل شكل تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد وسوق العمل (عبد الله، خليل، 2009، ص 110).

5.2 انتعاش النشاط الاقتصادي

ساهمت الثورة الصناعية في خلق ديناميكية اقتصادية جديدة، حيث أدت زيادة الإنتاج إلى تنشيط مختلف القطاعات المرتبطة به، مثل التجارة، والنقل، والخدمات المالية. فقد ازدهرت البنوك وظهرت مؤسسات مالية وتجارية جديدة، مثل شركات التأمين ووكالات التوزيع، التي لعبت دوراً مهماً في تسهيل حركة رؤوس الأموال وتنظيم المعاملات الاقتصادية. كما أدى هذا الانتعاش إلى زيادة حجم الاستثمارات، حيث أصبح توظيف رأس المال في الصناعة أكثر جاذبية، وهو ما ساهم في تسريع النمو الاقتصادي. ويمكن القول إن هذا التوسع لم يكن قطاعياً فقط، بل شمل الاقتصاد ككل، نتيجة الترابط بين مختلف الأنشطة، حيث يؤدي تطور الصناعة إلى تحفيز التجارة، ومن ثم دعم باقي القطاعات الاقتصادية.

5.3 اتساع التجارة العالمية

أدى التوسع الكبير في الإنتاج الصناعي إلى الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف السلع، وهو ما ساهم في نمو التجارة العالمية بشكل غير مسبوق. فقد أصبحت الدول الصناعية، وعلى رأسها إنجلترا، تعتمد بشكل متزايد على التصدير، خاصة نحو مستعمراتها، التي كانت تمثل مصدراً مهماً للمواد الأولية وسوقاً لتصريف المنتجات المصنعة.

وقد ساهم هذا التوسع في تعزيز الترابط بين الاقتصادات المختلفة، حيث ظهرت شبكة معقدة من العلاقات التجارية الدولية، كما أدى إلى نشوء تقسيم دولي للعمل، تخصصت بموجبه بعض الدول في الإنتاج الصناعي،

بينما تخصصت أخرى في توفير المواد الخام. ويُعدّ هذا التحول من أهم ملامح الاقتصاد العالمي الحديث (عبد الله، خليل، 2009، ص 112).

5.4 ارتفاع الدخل القومي

من النتائج المهمة للثورة الصناعية ارتفاع الدخل القومي، نتيجة الزيادة الكبيرة في الإنتاج والتجارة. وقد ساهم هذا الارتفاع في تحسين مستوى المعيشة بالنسبة لبعض الفئات، خاصة أصحاب رؤوس الأموال، الذين استفادوا بشكل مباشر من التوسع الصناعي والتجاري. غير أن هذا التحسن لم يكن شاملاً، حيث لم تستفد جميع الفئات بنفس الدرجة، إذ بقيت الطبقة العاملة تعاني من تدني الأجور وسوء ظروف العمل في المراحل الأولى للثورة الصناعية. وهذا يعكس التفاوت في توزيع الثروة، ويبرز أحد التحديات الأساسية التي رافقت التحول نحو الاقتصاد الصناعي.

5.5 ظهور المدن الصناعية

أدت الثورة الصناعية إلى تحول ديمغرافي مهم، تمثل في ظهور المدن الصناعية، حيث تركزت المصانع في مناطق محددة، مما أدى إلى هجرة واسعة للسكان من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص العمل. وقد ساهم هذا التحول في توسع العمران وظهور مراكز حضرية جديدة أصبحت تمثل قلب النشاط الاقتصادي. غير أن هذا التوسع الحضري لم يكن منظماً في بدايته، حيث أدى إلى ظهور مشكلات عديدة، مثل الاكتظاظ السكاني، وسوء ظروف السكن، وانتشار الفقر والأمراض في بعض المناطق. وهذا ما يعكس الجانب السلبي للتحضر السريع الذي رافق الثورة الصناعية، ويؤكد أن التقدم الاقتصادي لا يكون دائماً متوازناً مع التقدم الاجتماعي.

5.6 سيادة النظام الرأسمالي

من أهم نتائج الثورة الصناعية ترسيخ النظام الرأسمالي، الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وحرية الاستثمار، والسعي لتحقيق الربح. وقد أصبح هذا النظام الإطار الأساسي لتنظيم النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، حيث تحكمت قوى السوق في تحديد الإنتاج والأسعار. كما أدى هذا التحول إلى ظهور علاقات اقتصادية جديدة، تقوم على المنافسة بين المؤسسات، وهو ما ساهم في تحفيز الابتكار والتطور التقني. ومع ذلك، فقد أدى هذا النظام أيضاً إلى بروز مشكلات، مثل الاحتكار وتفاوت توزيع الثروة، وهو ما استدعى تدخل الدولة لاحقاً لتنظيم النشاط الاقتصادي.

5.7 مخطط مبسط لنتائج الثورة الصناعية

يمكن تلخيص النتائج الاقتصادية للثورة الصناعية في مخطط يوضح ترابطها وتسلسلها: يبدأ هذا التسلسل بـ الإنتاج الآلي الذي يمثل نقطة الانطلاق، حيث أدى استخدام الآلات إلى رفع الإنتاجية بشكل كبير، وهو ما ساهم في ظهور المصانع الكبرى كنمط جديد للإنتاج. ومع توسع الإنتاج، حدث نمو في النشاط الاقتصادي، شمل مختلف القطاعات، مما أدى إلى ارتفاع الدخل على المستوى العام. وقد ساهم هذا التحسن في جذب السكان نحو المدن، مما أدى إلى ظهور المدن الصناعية، التي أصبحت مراكز للنشاط الاقتصادي. وفي النهاية، أدى هذا التطور إلى اتساع التجارة العالمية، نتيجة الحاجة إلى تصريف الفائض الإنتاجي، وهو ما يعكس الترابط بين مختلف نتائج الثورة الصناعية.

6 النتائج الاجتماعية للثورة الصناعية

لم تقتصر آثار الثورة الصناعية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت بشكل واضح إلى البنية الاجتماعية، حيث أحدثت تحولات عميقة في طبيعة المجتمع الأوروبي. فقد أدى الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي إلى تغيير نمط الحياة، خاصة مع انتقال السكان من الريف إلى المدن، وظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية.

وقد ساهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية، حيث برزت طبقة الرأسماليين الذين يمتلكون وسائل الإنتاج، مقابل طبقة العمال الذين يعتمدون على بيع قوة عملهم. وقد أدى هذا الانقسام إلى ظهور تفاوت واضح في مستويات المعيشة، حيث استفادت الفئات المالكة لرأس المال من النمو الاقتصادي، في حين عانت الطبقة العاملة من ظروف صعبة في بدايات الثورة الصناعية (براسول، جاك، 2022، ص 134).

كما تميزت هذه المرحلة بظروف عمل قاسية داخل المصانع، حيث كانت ساعات العمل طويلة، والأجور منخفضة، إضافة إلى غياب القوانين التي تحمي العمال. وقد أدى ذلك إلى بروز مشكلات اجتماعية، مثل الفقر، وانتشار الأمراض، خاصة في المدن الصناعية المكتظة، وهو ما يعكس الجانب السلبي للتحول الصناعي.

7 النتائج التقنية والتكنولوجية

شكلت الثورة الصناعية نقطة انطلاق للتقدم التكنولوجي، حيث ساهمت في تطوير العديد من الاختراعات التي غيرت طبيعة الإنتاج ووسائل العيش. فقد أدى استخدام الآلات إلى تحسين الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الجهد البشري.

كما ساهمت الثورة الصناعية في تطوير وسائل النقل، خاصة السكك الحديدية والسفن البخارية، التي لعبت دوراً مهماً في تسهيل حركة البضائع والأفراد. وقد أدى ذلك إلى تقليص المسافات الاقتصادية، وربط الأسواق ببعضها، وهو ما ساهم في تعزيز النشاط التجاري (عبد الله، خليل، 2009، ص 115).

ومن جهة أخرى، فإن التقدم التكنولوجي لم يكن مستقلاً عن الاقتصاد، بل كان نتيجة له، حيث دفعت الحاجة إلى زيادة الإنتاج وتحسين الجودة إلى تطوير وسائل جديدة للإنتاج. وهذا يبرز العلاقة التفاعلية بين التكنولوجيا والاقتصاد، حيث يؤثر كل منهما في الآخر.

8 الآثار السلبية للثورة الصناعية

رغم الإيجابيات التي حققتها الثورة الصناعية، إلا أنها خلّفت العديد من الآثار السلبية، خاصة في مراحلها الأولى، حيث لم يكن هناك تنظيم كافٍ لحماية العمال أو البيئة. وقد أدى ذلك إلى بروز مجموعة من المشاكل، التي يمكن تلخيصها في:

- ✓ سوء ظروف العمل داخل المصانع
 - ✓ استغلال الأطفال والنساء في العمل
 - ✓ تدهور الأوضاع الصحية في المدن الصناعية
 - ✓ اتساع الفوارق الاجتماعية
 - ✓ تلوث البيئة نتيجة النشاط الصناعي
- غير أن هذه الآثار لم تبقَ دون معالجة، حيث أدت إلى ظهور حركات اجتماعية تطالب بتحسين ظروف العمل، كما دفعت الحكومات إلى التدخل من خلال سنّ قوانين لتنظيم العمل وحماية العمال.

9 دور الدولة في مواجهة آثار الثورة الصناعية

في بدايات الثورة الصناعية، تبنّت الدول الأوروبية مبدأ عدم التدخل في الاقتصاد، المعروف بـ"دعه يعمل"، حيث تُركت حرية الإنتاج والتجارة للأفراد. غير أن تفاقم المشاكل الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالعمال، دفع الدولة إلى إعادة النظر في دورها. فقد بدأت الحكومات في التدخل تدريجيًا، من خلال إصدار قوانين لتنظيم العمل، مثل تحديد ساعات العمل، ومنع تشغيل الأطفال، وتحسين ظروف السلامة داخل المصانع. كما ساهمت في تطوير البنية التحتية، مثل الطرق والسكك الحديدية، لدعم النشاط الاقتصادي (براسول، جاك، 2022، ص 138). وبذلك، يمكن القول إن الثورة الصناعية ساهمت في تغيير دور الدولة، حيث انتقلت من الحياد إلى التدخل الجزئي، وهو ما شكّل بداية ظهور السياسات الاقتصادية الحديثة.

10 تقييم عام للثورة الصناعية

يمكن النظر إلى الثورة الصناعية باعتبارها مرحلة تاريخية حاسمة في تطور الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت في تحقيق تقدم اقتصادي كبير، من خلال زيادة الإنتاج، وتوسيع التجارة، وتطوير التكنولوجيا. كما أنها وضعت الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الحديث، خاصة النظام الرأسمالي. غير أن هذا التقدم لم يكن متوازنًا، حيث رافقته مشكلات اجتماعية واقتصادية، خاصة في بداياته. ومن هنا، فإن تقييم الثورة الصناعية يجب أن يكون شاملاً، يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإيجابية والسلبية على حد سواء. ويمكن تلخيص هذا التقييم في فكرة أساسية، وهي أن الثورة الصناعية كانت ضرورية لتطور الاقتصاد، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن الحاجة إلى تنظيم هذا التطور، من خلال تدخل الدولة ووضع القوانين التي تضمن التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (عبد الله، خليل، 2009، ص 118).

11 أسئلة الفصل الثالث:

- ✓ عرّف الثورة الصناعية، واذكر أهم مراحل تطورها في أوروبا.
- ✓ حلّل أهم العوامل التي ساهمت في ظهور الثورة الصناعية في أوروبا.
- ✓ بيّن أهم التحولات الاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية من حيث الإنتاج والتجارة.
- ✓ اشرح الآثار الاجتماعية المترتبة عن الثورة الصناعية، خاصة على الطبقة العاملة.
- ✓ قارن بين النظام الاقتصادي قبل وبعد الثورة الصناعية من حيث طبيعة الإنتاج ودور التكنولوجيا.
- ✓ كيف يمكن ربط التحولات الناتجة عن الثورة الصناعية بظهور أزمت اقتصادية لاحقة مثل الكساد العظيم 1929؟

الفصل الرابع:

الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية

الفصل الرابع: الوقائع الاقتصادية في الدول الاشتراكية بعد الحرب

تمهيد:

ظهر الفكر الاشتراكي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي صاحبت تطور النظام الرأسمالي بعد الثورة الصناعية. فقد أدى الانتقال من الاقتصاد الحرفي إلى الاقتصاد الصناعي إلى زيادة الإنتاج وتراكم الثروات، غير أن هذا التطور لم ينعكس بشكل متوازن على مختلف فئات المجتمع، إذ تركزت وسائل الإنتاج والثروة في يد الطبقة الرأسمالية، بينما عانت الطبقة العاملة من ظروف معيشية صعبة، تمثلت في انخفاض الأجور وطول ساعات العمل وغياب الحماية الاجتماعية. وقد دفع هذا الوضع العديد من المفكرين إلى البحث عن بديل اقتصادي واجتماعي أكثر عدالة، يقوم على الحد من الاستغلال وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع (خليل، عبد الله، 2009، ص 141).

وفي هذا السياق، تطور الفكر الاشتراكي تدريجيًا من اشتراكية مثالية أو طوباوية تدعو إلى التعاون والمساواة، إلى اشتراكية علمية ارتبطت أساسًا بأفكار كارل ماركس وفريدريك إنجلز. وقد حاول ماركس تفسير طبيعة النظام الرأسمالي من خلال تحليل العلاقات الإنتاجية، معتبرًا أن العمل يمثل المصدر الحقيقي للقيمة، وأن الرأسمالي يحقق أرباحه من خلال استغلال قوة عمل العمال. كما رأى أن الرأسمالية تحمل في داخلها تناقضات اقتصادية واجتماعية ستؤدي في النهاية إلى انهيارها وقيام المجتمع الاشتراكي (Gide & Rist, 1947, p. 412).

وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 في تعزيز الانتقادات الموجهة للرأسمالية الكلاسيكية، بعدما أدت إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر. وأظهرت الأزمة أن السوق لا يستطيع دائمًا تحقيق التوازن تلقائيًا، كما كان يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تبني سياسات تقوم على تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية (براسول، جاك، 2022، ص 171).

كما تُعدّ الثورة البلشفية لسنة 1917 من أهم الأحداث التي ساهمت في انتشار الفكر الاشتراكي على المستوى العالمي، حيث نجح البلاشفة بقيادة لينين في إقامة أول دولة اشتراكية في الاتحاد السوفياتي. وقد اعتمد النظام الجديد على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتأميم المؤسسات الكبرى، واعتماد التخطيط المركزي في توجيه الاقتصاد. وقد ساهمت النجاحات الصناعية التي حققها الاتحاد السوفياتي، خاصة خلال مرحلة التصنيع السريع، في تعزيز مكانة الاشتراكية كنموذج اقتصادي بديل للرأسمالية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، توسع انتشار النظام الاشتراكي ليشمل العديد من دول أوروبا الشرقية، كما امتد إلى عدد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة تلك التي كانت تبحث عن نموذج اقتصادي يحقق التنمية والاستقلال الاقتصادي. وقد ارتبطت الاشتراكية في كثير من الأحيان بحركات التحرر الوطني، حيث اعتُبر تدخل الدولة في الاقتصاد وسيلة ضرورية لبناء اقتصاد وطني وتقليص التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية الكبرى. (Hobsbawm, 1999, p. 356).

مخطط: تطور الفكر الاشتراكي



1 أهم الأفكار الاشتراكية

1.1 نظرية القيمة عند كارل ماركس

تُعدّ نظرية القيمة من أهم الأسس الفكرية التي قام عليها التحليل الاقتصادي الماركسي، حيث حاول كارل ماركس من خلالها تفسير طبيعة النظام الرأسمالي والكشف عن مصدر الربح الذي يحققه الرأسمالي. وقد تأثر ماركس في بناء نظريته بعدد من الاقتصاديين الكلاسيكيين، خاصة آدم سميث ودايفيد ريكاردو، إلا أنه أعاد صياغة مفهوم القيمة بطريقة تربط بين الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية داخل عملية الإنتاج (خليل، عبد الله، 2009، ص 145).

ويرى ماركس أن السلعة تمثل العنصر الأساسي داخل النظام الرأسمالي، لأنها تجمع بين جانبيين رئيسيين: المنفعة والقيمة. فالسلعة ليست مجرد شيء مادي يُباع ويُشترى، بل هي نتيجة لعمل إنساني، وتكتسب قيمتها من الجهد المبذول في إنتاجها. ومن هنا، فإن فهم طبيعة السلعة يسمح بفهم طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل النظام الرأسمالي.

وقد ميّز ماركس بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، حيث ترتبط القيمة الاستعمالية بقدرة السلعة على إشباع حاجة معينة، بينما ترتبط القيمة التبادلية بالعلاقة التي تُستبدل من خلالها السلعة بسلع أخرى داخل السوق. ويرى ماركس أن القيمة التبادلية لا تتحدد بالرغبة الشخصية أو المنفعة فقط، بل ترتبط أساساً بكمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة. (Roll, 1992, p. 233)

جدول: الفرق بين القيمة الاستعملية والقيمة التبادلية

القيمة التبادلية	القيمة الاستعملية	العنصر
قيمة السلعة في التبادل	منفعة السلعة	المفهوم
العمل الضروري للإنتاج	إشباع الحاجة	الأساس
السوق والتبادل	الاستهلاك	الارتباط
كمية	نوعية	الطبيعة

كما ميّز ماركس بين العمل الملموس والعمل المجرد، حيث يقصد بالعمل الملموس النشاط المحدد الذي ينتج سلعة معينة، مثل عمل النجار أو الحداد، أما العمل المجرد فهو الجهد الإنساني بصفة عامة، بصرف النظر عن نوعه. ويُعدّ العمل المجرد أساس القيمة التبادلية للسلع، لأن جميع السلع يمكن مقارنتها من خلال كمية العمل المبذول في إنتاجها.

ومن خلال هذا التحليل، اعتبر ماركس أن العمل هو المصدر الحقيقي للقيمة، وأن قوة العمل نفسها تتحول داخل النظام الرأسمالي إلى سلعة تباع وتشتري في السوق. غير أن العامل، حسب ماركس، ينتج قيمة أكبر من الأجر الذي يحصل عليه، وهو ما يسمح للرأسمالي بتحقيق فائض القيمة. ولذلك فإن نظرية القيمة عند ماركس تمثل الأساس النظري لفهم الاستغلال داخل النظام الرأسمالي، كما تشكل المدخل الرئيسي لتحليل فائض القيمة والأزمات الاقتصادية.

1.2 نظرية فائض القيمة

تُعدّ نظرية فائض القيمة من أهم النظريات التي قام عليها الفكر الاقتصادي الماركسي، لأنها تمثل تفسير ماركس لمصدر الربح في النظام الرأسمالي. ويرى ماركس أن الرأسمالي لا يحقق أرباحه من عملية التبادل أو البيع فقط، بل من خلال استغلال قوة عمل العمال داخل عملية الإنتاج. ولذلك اعتبر فائض القيمة جوهر النظام الرأسمالي والأساس الذي تقوم عليه عملية تراكم رأس المال (براسول، جاك، 2022، ص 175).

وقد ميّز ماركس بين نوعين من رأس المال:

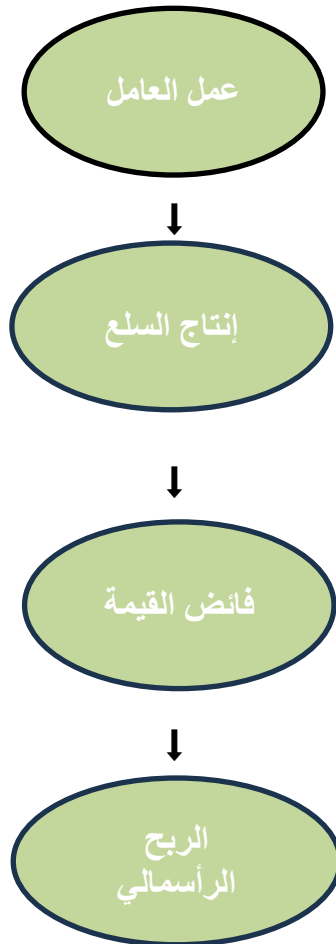
- الرأسمال الثابت: ويتمثل في الآلات والمواد الأولية والمباني .
- الرأسمال المتغير: ويتمثل في الأجور المدفوعة للعمال .

ويرى ماركس أن الرأسمال الثابت لا يخلق قيمة جديدة، بل ينقل جزءاً من قيمته إلى السلعة المنتجة، بينما يمثل الرأسمال المتغير مصدر القيمة الجديدة، لأن العامل ينتج أثناء عمله قيمة أكبر من الأجر الذي يحصل عليه.

فائض القيمة = قيمة الإنتاج – الأجور

ويحدث الاستغلال، حسب ماركس، عندما يعمل العامل عددًا من الساعات ينتج خلالها قيمة تعادل أجره، ثم يواصل العمل بعد ذلك منتجًا قيمة إضافية لا يحصل عليها، بل يستولي عليها الرأسمالي في شكل ربح.

مخطط: تكون فائض القيمة



كما استخدم ماركس مفهوم “درجة الاستغلال” لقياس العلاقة بين فائض القيمة والأجور، واعتبر أن الرأسمالية تسعى دائمًا إلى رفع هذه الدرجة من خلال إطالة ساعات العمل أو زيادة الإنتاجية أو تخفيض الأجور.

درجة الاستغلال = فائض القيمة ÷ الرأسمال المتغير

ومن خلال هذه النظرية، حاول ماركس إثبات أن الربح الرأسمالي لا ينتج عن ذكاء الرأسمالي أو نشاطه التجاري، بل عن الفرق بين القيمة التي ينتجها العامل والأجر الذي يتقاضاه. ولذلك اعتبر أن النظام الرأسمالي قائم أساسًا على الاستغلال الطبقي.

1.3 نظرية الأزمة وفناء النظام الرأسمالي

يرى ماركس أن النظام الرأسمالي يحمل في داخله تناقضات ستؤدي تدريجيًا إلى دخوله في أزمت متكررة، ثم إلى انهياره في النهاية. فالرأسمالية، حسب تحليله، تقوم على السعي المستمر نحو تحقيق الربح وتراكم رأس المال، وهو ما يدفع الرأسماليين إلى زيادة الإنتاج بشكل متواصل، حتى عندما تكون القدرة الشرائية للمجتمع محدودة. (Roll, 1992, p. 241)

وقد أدى هذا الوضع، حسب ماركس، إلى ظهور اختلال بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تصبح الأسواق عاجزة عن استيعاب السلع المنتجة، فتظهر الأزمات الاقتصادية في شكل كساد وإفلاس وبطالة. كما أن التنافس بين الرأسماليين يؤدي إلى تركيز رأس المال في يد المؤسسات الكبرى، وهو ما يساهم في اتساع الفوارق الاجتماعية بين الطبقات.

1.4 مراحل تطور الأزمة عند ماركس

المرحلة	النتيجة
تراكم رأس المال	تركز الثروة
التوسع الصناعي	زيادة الإنتاج
ضعف القدرة الشرائية	صعوبة تصريف السلع
الأزمة الاقتصادية	بطالة وإفلاس
الصراع الطبقي	الثورة العمالية

كما يرى ماركس أن هذه التناقضات تؤدي إلى ظهور طبقة البروليتاريا، أي الطبقة العاملة التي لا تملك وسائل الإنتاج وتعتمد فقط على بيع قوة عملها. ومع تزايد الاستغلال واتساع الفوارق الاجتماعية، تتطور حالة الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين، إلى أن تصل إلى مرحلة الثورة العمالية التي تؤدي إلى إسقاط النظام الرأسمالي وقيام المجتمع الاشتراكي.

مخطط: تطور الأزمة الرأسمالية



2 أسس ومبادئ النظام الاشتراكي

2.1 الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج

تُعد الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي، حيث يرى الفكر الاشتراكي أن ترك وسائل الإنتاج في يد الأفراد يؤدي إلى الاستغلال الاقتصادي وظهور الفوارق الطبقة. لذلك دعت الاشتراكية إلى جعل وسائل الإنتاج الكبرى، مثل المصانع والمناجم والبنوك ووسائل النقل، ملكًا للمجتمع أو للدولة، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي نحو خدمة المصلحة العامة بدل تحقيق الربح الفردي (خليل، عبد الله، 2009، ص 152).

ويقصد بالملكية العامة خضوع الموارد الاقتصادية الأساسية لسيطرة الدولة أو المجتمع، بحيث يتم استغلالها وفق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. وقد اعتبر الاشتراكيون أن هذا النظام يسمح بتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، لأنه يحد من تركيز الثروة في يد الطبقة الرأسمالية، ويساعد على توزيع الدخل بصورة أكثر توازنًا.

✓ التأمين ودور الدولة الاقتصادي

من أجل تطبيق الملكية الاجتماعية، اعتمدت الدول الاشتراكية على سياسة التأمين، أي نقل ملكية المؤسسات الكبرى من القطاع الخاص إلى الدولة. وشمل التأمين غالبًا القطاعات الإستراتيجية، مثل الصناعة الثقيلة والطاقة والمصارف، حتى تتمكن الدولة من التحكم في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق أهداف التخطيط والتنمية (Dobb, 1973, p. 284).

كما ارتبط النظام الاشتراكي بتقليص الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى، لأن الفكر الاشتراكي يرى أن الملكية الخاصة تؤدي إلى ظهور الاستغلال والفوارق الاجتماعية. ولهذا أصبحت الدولة مسؤولة عن تنظيم

الإنتاج، وتوزيع الموارد، وتحديد الأسعار والأجور، إضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الضرورية للاقتصاد الوطني.

جدول مقارنة بين الملكية الخاصة والملكية الاجتماعية

الملكية الاجتماعية	الملكية الخاصة	العنصر
جماعية / للدولة	فردية	طبيعة الملكية
إشباع حاجات المجتمع	تحقيق الربح	هدف الإنتاج
أساسي	محدود	دور الدولة
أكثر مساواة	غير متوازن	توزيع الثروة

ورغم أن الملكية الاجتماعية هدفت إلى تحقيق العدالة الاقتصادية وتقليص الفوارق الطبقية، إلا أن بعض الاقتصاديين رأوا أن غياب الملكية الخاصة قد يؤدي إلى ضعف الحوافز الفردية وتراجع روح المبادرة الاقتصادية.

2.2 الإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية

يرتكز النظام الاشتراكي على مبدأ أساسي يتمثل في توجيه النشاط الاقتصادي نحو تلبية حاجات المجتمع المادية والمعنوية، بدل التركيز على تحقيق الربح الفردي كما هو الحال في النظام الرأسمالي. لذلك اعتبرت الاشتراكية أن الهدف الحقيقي للإنتاج هو تحسين ظروف معيشة الأفراد وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والسكن والعمل (براسول، جاك، 2022، ص 182).

✓ هدف الإنتاج في الاشتراكية:

يهدف الإنتاج في النظام الاشتراكي إلى تلبية حاجات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وليس فقط تحقيق الأرباح. ولهذا ركزت الدول الاشتراكية على توفير السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، مع السعي إلى تقليص الفوارق الاقتصادية بين الطبقات .

✓ مبدأ "كل حسب عمله":

يقوم هذا المبدأ على منح الفرد مقابلاً يتناسب مع الجهد الذي يقدمه داخل عملية الإنتاج، وذلك بهدف تحقيق نوع من العدالة وتحفيز العمال على زيادة العمل والإنتاج. وقد اعتُبر هذا المبدأ مرحلة انتقالية نحو تحقيق المساواة الاجتماعية الكاملة داخل المجتمع الاشتراكي .

✓ زيادة الإنتاجية:

اهتمت الأنظمة الاشتراكية برفع مستوى الإنتاجية من خلال تطوير الصناعة والزراعة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة، وتنظيم العمل وفق خطط اقتصادية مركزية. وكان الهدف من ذلك زيادة حجم الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقوية الاقتصاد الوطني .

✓ تحسين مستوى المعيشة:

سعت الدول الاشتراكية إلى تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين عبر دعم التعليم والصحة والسكن والنقل، إضافة إلى توفير فرص العمل. وقد ساهم ذلك في رفع مستوى الخدمات الاجتماعية داخل العديد من الدول الاشتراكية، خاصة خلال مراحل التصنيع الأولى. (Huberman, 1968, p. 201)

✓ القضاء على الأزمات الاقتصادية:

يرى الفكر الاشتراكي أن التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة يسمحان بتجنب الأزمات الدورية التي عرفتها الرأسمالية، مثل البطالة والكساد. ولذلك حاولت الدول الاشتراكية تحقيق نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك من خلال التحكم في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق حاجات المجتمع.

2.3 تنظيم وتخطيط استخدام وسائل الإنتاج

يُعدّ التخطيط الاقتصادي من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاشتراكي، حيث تتولى الدولة مهمة تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق أهداف محددة مسبقاً. ويقصد بالتخطيط الاقتصادي وضع برامج اقتصادية لفترة زمنية معينة، يتم من خلالها تحديد حجم الإنتاج، وتوزيع الموارد، وتوجيه الاستثمارات بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خليل، عبد الله، 2009، ص 158).

وقد ظهر التخطيط الاقتصادي بشكل واضح في الاتحاد السوفياتي من خلال الخطط الخمسية، التي ركزت على تطوير الصناعة الثقيلة والزراعة وتحقيق النمو السريع. وكانت الدولة تحدد مسبقاً أهداف الإنتاج والأسعار والأجور والاستثمارات، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الفوضى التي قد تنتج عن حرية السوق.

✓ مزايا الاقتصاد المخطط:

ساعد الاقتصاد المخطط على تعبئة الموارد الوطنية وتوجيهها نحو القطاعات الإستراتيجية، كما مكّن الدولة من التحكم في توزيع الثروات وتقليص الفوارق الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، ساهم التخطيط في الحد من البطالة وتحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي.

✓ دور التخطيط في التنمية:

لعب التخطيط الاقتصادي دوراً مهماً في تحقيق التنمية داخل الدول الاشتراكية، خاصة في المجال الصناعي. فقد سمح بتوجيه الاستثمارات نحو الصناعة والطاقة والبنية التحتية، وهو ما ساعد بعض الدول الاشتراكية على تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال فترات قصيرة. (Nove, 1983, p. 96)

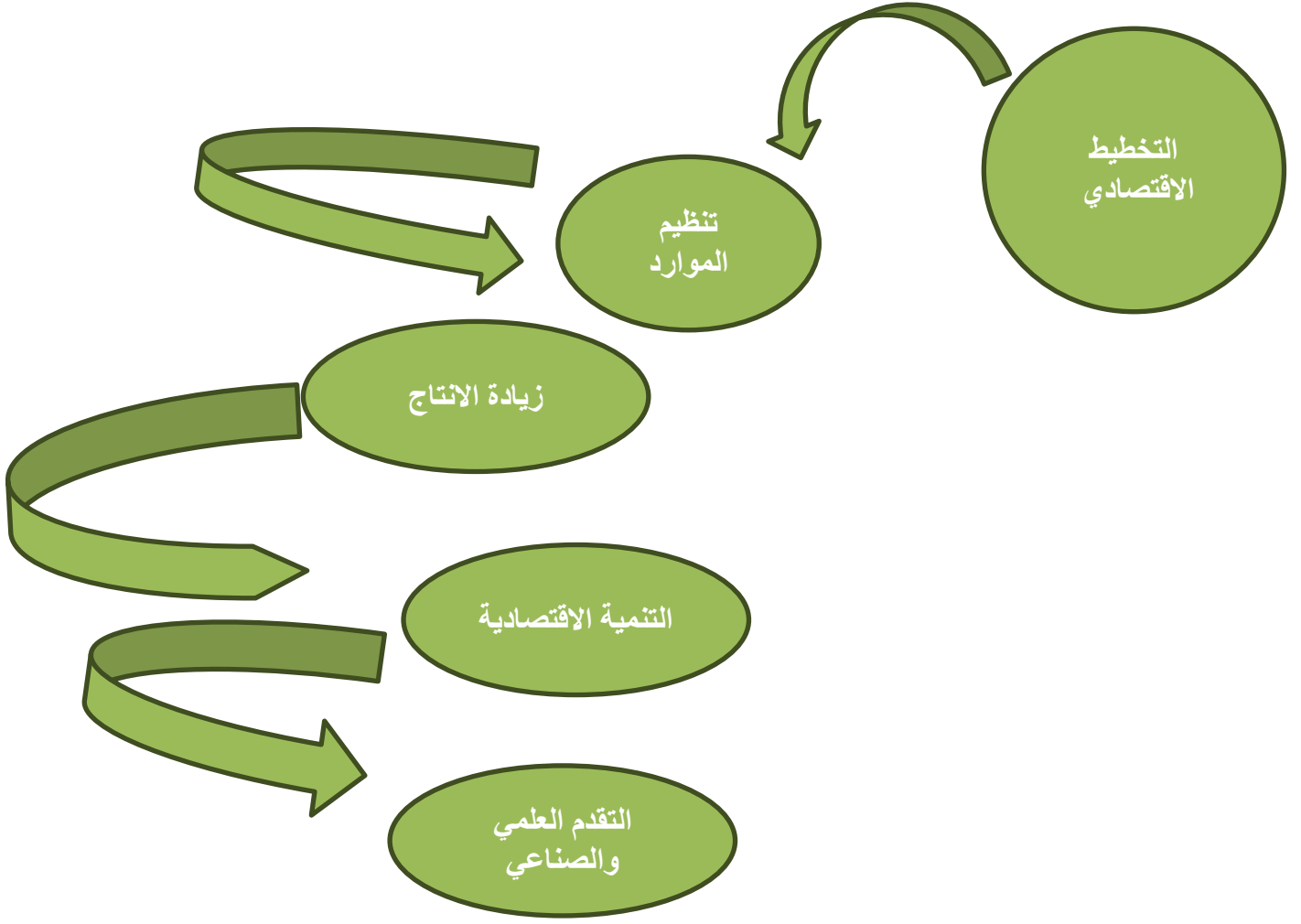
✓ التقدم العلمي والصناعي:

ساهم التخطيط المركزي في دعم البحث العلمي والتقدم الصناعي، حيث اهتمت الدول الاشتراكية بتطوير الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا والبحث العلمي، خاصة في مجالات الطاقة والصناعة العسكرية والفضاء.

✓ الفرق بين التخطيط والرأسمالية:

يعتمد النظام الرأسمالي على السوق وآلية العرض والطلب في تنظيم النشاط الاقتصادي، بينما يعتمد النظام الاشتراكي على تدخل الدولة والتخطيط المركزي. ففي الرأسمالية تحدد المؤسسات الخاصة طبيعة الإنتاج وفق الربح، أما في الاشتراكية فتقوم الدولة بتوجيه الاقتصاد وفق حاجات المجتمع وأهداف التنمية.

مخطط: دور التخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي



3 تقييم النظام الاشتراكي

3.1 إيجابيات النظام الاشتراكي

سعى النظام الاشتراكي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيهه. وقد اعتبر أنصار الاشتراكية أن هذا النظام أكثر قدرة على حماية الفئات الضعيفة وضمان الاستقرار الاجتماعي مقارنة بالنظام الرأسمالي (خليل، عبد الله، 2009، ص 165).

✓ تقليل الفوارق الاجتماعية:

عملت الأنظمة الاشتراكية على الحد من التفاوت في توزيع الثروة والدخل، من خلال الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وسياسة إعادة توزيع الموارد، وهو ما ساهم في تقليص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

✓ تدخل الدولة في الاقتصاد:

اعتمد النظام الاشتراكي على تدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبحت الدولة مسؤولة عن تنظيم الإنتاج، وتحديد الأسعار، وتوجيه الاستثمارات، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .

✓ محاربة البطالة:

سعت الدول الاشتراكية إلى توفير العمل لجميع الأفراد القادرين على العمل، باعتبار التشغيل حقاً أساسياً للمواطن. ولذلك انخفضت معدلات البطالة في العديد من الدول الاشتراكية نتيجة اعتماد التخطيط الاقتصادي. (Huberman, 1968, p. 214).

✓ ضمان الخدمات الأساسية:

اهتمت الأنظمة الاشتراكية بتوفير الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والسكن والنقل، بشكل واسع ومدعوم من الدولة، وهو ما ساهم في تحسين المستوى المعيشي لفئات واسعة من المجتمع .

3.2 سلبات النظام الاشتراكي

رغم النتائج الاجتماعية التي حققتها الاشتراكية، إلا أن هذا النظام واجه عدة صعوبات اقتصادية وإدارية أثرت على كفاءته مع مرور الوقت، خاصة في ظل التطور السريع للاقتصاد العالمي وتزايد الحاجات الاستهلاكية.

✓ ضعف الحوافز الفردية:

أدى غياب الملكية الخاصة وضعف المنافسة إلى تراجع الحوافز الفردية لدى بعض العمال والمنتجين، لأن الأجور والدخول كانت في كثير من الأحيان لا ترتبط بشكل مباشر بالإنتاجية الفردية .

✓ البيروقراطية:

ساهمت المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظهور جهاز إداري ضخم ومعقد، وهو ما أدى إلى ببطء الإجراءات وضعف المرونة في تسيير الاقتصاد (براسول، جاك، 2022، ص 191) .

✓ ضعف المنافسة:

أدى احتكار الدولة لمعظم الأنشطة الاقتصادية إلى غياب المنافسة بين المؤسسات، وهو ما انعكس على مستوى الجودة والتجديد والإبداع مقارنة بالاقتصادات الرأسمالية .

✓ تراجع الكفاءة الإنتاجية:

واجهت بعض الاقتصادات الاشتراكية صعوبات في تحقيق الكفاءة الإنتاجية، نتيجة سوء استغلال الموارد وضعف القدرة على الاستجابة السريعة لتغيرات السوق وحاجات المستهلكين .

وقد ساهمت هذه الصعوبات تدريجياً في تراجع فعالية النظام الاشتراكي، خاصة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهو ما دفع العديد من الدول الاشتراكية إلى إدخال إصلاحات اقتصادية أو الانتقال نحو اقتصاد السوق.

4 تحليل النظام الاشتراكي

4.1 أسباب انتشار الفكر الاشتراكي

انتشر الفكر الاشتراكي خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت تطور النظام الرأسمالي. فقد ساهمت الثورة الصناعية في زيادة الإنتاج والثروة، لكنها في المقابل أدت إلى ظهور تفاوت اجتماعي واضح بين الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة العاملة التي كانت تعاني من ظروف معيشية صعبة، وهو ما جعل الاشتراكية تُطرح كبديل اقتصادي واجتماعي يسعى إلى تحقيق العدالة والمساواة (خليل، عبد الله، 2009، ص 169).

✓ الأزمات الرأسمالية:

ساهمت الأزمات الاقتصادية المتكررة في انتشار الفكر الاشتراكي، خاصة الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929 التي كشفت ضعف النظام الرأسمالي وعجزه عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي. فقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار العديد من المؤسسات الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما دفع الكثير من المفكرين والسياسيين إلى التشكيك في فعالية اقتصاد السوق الحر. وفي المقابل، ظهر النظام الاشتراكي كنموذج يعتمد على تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي من أجل تجنب الأزمات وتحقيق التوازن الاقتصادي.

✓ الظلم الاجتماعي:

كان للظروف الاجتماعية الصعبة التي عاشتها الطبقة العاملة دور كبير في انتشار الفكر الاشتراكي، حيث كان العمال يعانون من تدني الأجور وطول ساعات العمل وغياب الحماية الاجتماعية. كما ساهم تركيز الثروة في يد الطبقة الرأسمالية في تعميق الفوارق الاجتماعية، وهو ما عزز الدعوات المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. وقد لعبت النقابات العمالية والحركات الاجتماعية دوراً مهماً في نشر المبادئ الاشتراكية بين العمال والفئات الفقيرة.

✓ تأثير الثورة الروسية:

شكلت الثورة البلشفية سنة 1917 نقطة تحول مهمة في تاريخ الفكر الاشتراكي، لأنها نجحت لأول مرة في إقامة دولة اشتراكية قائمة على أفكار ماركس ولينين. وقد ساهم نجاح الاتحاد السوفياتي في تحقيق التصنيع السريع والتقدم العسكري والعلمي في تعزيز صورة الاشتراكية كنظام قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية. كما أثرت الثورة الروسية في العديد من حركات التحرر الوطني والأحزاب السياسية داخل أوروبا وآسيا وإفريقيا، التي رأت في الاشتراكية وسيلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (Hobsbawm, 1999, p. 361).

4.2 أسباب تراجع النظام الاشتراكي

رغم الانتشار الواسع الذي عرفه النظام الاشتراكي خلال القرن العشرين، إلا أنه واجه مجموعة من المشكلات الاقتصادية والإدارية التي ساهمت تدريجياً في تراجعها، خاصة مع نهاية الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفياتي.

✓ ضعف الإنتاجية:

واجهت الاقتصادات الاشتراكية صعوبات في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية مقارنة بالدول الرأسمالية، ويرجع ذلك إلى ضعف الحوافز الفردية وغياب روح المنافسة داخل المؤسسات الاقتصادية. فالعامل في كثير من الأحيان لم يكن يحصل على مقابل يرتبط مباشرة بمستوى إنتاجه، وهو ما أثر على

الكفاءة والإبداع داخل مختلف القطاعات الإنتاجية. كما أن غياب المنافسة بين المؤسسات أدى إلى ضعف الاهتمام بتحسين الجودة وتطوير المنتجات، الأمر الذي انعكس سلباً على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الاشتراكي.

ومن أبرز مظاهر ضعف الإنتاجية:

- انخفاض مستوى الابتكار داخل المؤسسات الاقتصادية.
- ضعف جودة بعض السلع والخدمات.
- بطء التكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة .

✓ فشل التخطيط المركزي:

اعتمدت الدول الاشتراكية على التخطيط المركزي في إدارة الاقتصاد، غير أن هذا النظام واجه عدة صعوبات، أبرزها بطء اتخاذ القرارات الاقتصادية وعدم القدرة على تحديد حاجات السوق بدقة. كما أدت البيروقراطية الإدارية إلى ضعف المرونة الاقتصادية، وهو ما تسبب أحياناً في نقص بعض السلع وتكدس سلع أخرى لا يحتاجها السوق (براسول، جاك، 2022، ص 194). وقد واجهت أجهزة التخطيط صعوبة في التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب ضخامة الاقتصاد وتعقده، وهو ما جعل عملية التخطيط أقل فعالية مع مرور الوقت. ومن أهم نتائج التخطيط المركزي المفرط:

- ارتفاع البيروقراطية الإدارية.
- ضعف الاستجابة السريعة لحاجات السوق.
- ظهور اختلالات بين العرض والطلب .

✓ التنافس مع الرأسمالية:

تعرضت الدول الاشتراكية لمنافسة قوية من الاقتصادات الرأسمالية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والإنتاج والاستهلاك. فقد استطاعت الدول الرأسمالية تحقيق تطور سريع بفضل الابتكار والمنافسة والانفتاح الاقتصادي، في حين واجهت الاقتصادات الاشتراكية صعوبات في مواكبة هذا التطور. كما ساهم سباق التسلح والحرب الباردة في استنزاف الموارد الاقتصادية للاتحاد السوفياتي وعدد من الدول الاشتراكية، وهو ما أدى في النهاية إلى تراجع هذا النظام وانهيار بعض أنظمتها السياسية والاقتصادية. وقد ساعدت العولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري على تعزيز تفوق الاقتصادات الرأسمالية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

ومن أبرز مظاهر هذا التنافس:

- التفوق التكنولوجي للدول الرأسمالية.
- توسع اقتصاد السوق على المستوى العالمي.
- ارتفاع القدرة التنافسية للمؤسسات الرأسمالية .

4.3 أثر الفكر الاشتراكي في الاقتصاد الحديث

رغم تراجع الأنظمة الاشتراكية التقليدية، إلا أن الفكر الاشتراكي ترك تأثيرًا واضحًا على الاقتصاد الحديث، حيث ساهم في تغيير دور الدولة وفي تطوير السياسات الاجتماعية داخل العديد من الدول.

✓ تدخل الدولة:

أصبح تدخل الدولة في الاقتصاد من المبادئ الأساسية المعتمدة حتى داخل الدول الرأسمالية، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية الكبرى. فقد بدأت الحكومات تتدخل لتنظيم الأسواق، ودعم الاستثمار، ومحاربة البطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يعكس تأثير الأفكار الاشتراكية المتعلقة بأهمية دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

✓ الحماية الاجتماعية:

ساهم الفكر الاشتراكي في انتشار أنظمة الحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي والتقاعد والتعويضات الاجتماعية ودعم التعليم والسكن. وقد أصبحت هذه السياسات جزءًا أساسيًا من وظائف الدولة الحديثة، بهدف حماية الفئات الضعيفة وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية داخل المجتمع.

✓ الاقتصاد المختلط:

أدى التفاعل بين الرأسمالية والاشتراكية إلى ظهور الاقتصاد المختلط، الذي يجمع بين حرية السوق وتدخل الدولة في بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ويُعتبر هذا النظام من أكثر النماذج انتشارًا في العالم المعاصر، لأنه يحاول تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (Nove, 1983, p. 118).

5 أسئلة الفصل الرابع:

- ✓ عرّف أهم ملامح التحولات الاقتصادية التي شهدتها الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، مع إبراز دور الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي.
- ✓ حلّ طبيعة نظام التخطيط المركزي في الدول الاشتراكية، وبيّن أهدافه وآلياته في إدارة الاقتصاد.
- ✓ اشرح أهم النجاحات التي حققتها الدول الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة في مجالات التصنيع والتنمية الاجتماعية.
- ✓ ناقش أهم المشكلات الاقتصادية التي واجهت الدول الاشتراكية، مثل ضعف الإنتاجية ونقص الابتكار.
- ✓ قارن بين أداء الاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الرأسمالي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من حيث النمو والاستقرار الاقتصادي.
- ✓ كيف ساهمت التحديات الاقتصادية والسياسية في تراجع الأنظمة الاشتراكية وصولاً إلى انهيار الاتحاد السوفياتي؟

الفصل الخامس:
الوقائع الاقتصادية في الدول
الرأسمالية بعد الحرب
العالمية

الفصل الخامس: الوقائع الاقتصادية في الدول الرأسمالية بعد الحرب

تمهيد

شهد العالم خلال القرون الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة أدت إلى انتقال المجتمعات الأوروبية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، الذي أصبح لاحقًا النظام الاقتصادي السائد على المستوى العالمي. وقد ارتبط ظهور الرأسمالية بالتطورات التي عرفتها أوروبا بعد الثورة الصناعية، حيث أدى التقدم الصناعي والتجاري إلى تغيير أساليب الإنتاج وتوسع المبادلات الاقتصادية، وهو ما ساهم في بناء اقتصاد قائم على الملكية الخاصة وحرية المبادرة والسوق الحرة (خليل، عبد الله، 2009، ص 175).

✓ تراجع النظام الإقطاعي:

بدأ النظام الإقطاعي في التراجع تدريجيًا مع نهاية العصور الوسطى نتيجة تطور التجارة وظهور المدن وازدياد قوة الطبقة البرجوازية. كما ساهمت الاكتشافات الجغرافية واتساع النشاط التجاري في إضعاف الاقتصاد الزراعي التقليدي الذي كان يمثل أساس النظام الإقطاعي، لتبدأ أوروبا في الانتقال نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا يعتمد على المبادلات التجارية والإنتاج الصناعي .

✓ ظهور الرأسمالية بعد الثورة الصناعية:

شكلت الثورة الصناعية نقطة تحول أساسية في تطور النظام الرأسمالي، حيث أدى استخدام الآلات وظهور المصانع إلى زيادة الإنتاج بشكل كبير. كما ساهمت الصناعة في ظهور طبقة الرأسماليين المالكة لوسائل الإنتاج، مقابل طبقة العمال الذين يبيعون قوة عملهم داخل المصانع، وهو ما أدى إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الأوروبي (براسول، جاك، 2022، ص 201) .

✓ توسع الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية:

بعد الحرب العالمية الثانية شهدت الدول الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، توسعًا اقتصاديًا كبيرًا نتيجة تطور الصناعة والتكنولوجيا وارتفاع حجم الاستثمارات والتجارة الدولية. كما ساهمت المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في دعم انتشار الاقتصاد الرأسمالي وتعزيز المبادلات التجارية العالمية .

✓ انتقال الرأسمالية إلى نظام عالمي:

مع تطور العولمة والانفتاح الاقتصادي أصبحت الرأسمالية نظامًا اقتصاديًا عالميًا يربط بين مختلف الدول والأسواق. وقد ساعد التقدم في وسائل النقل والاتصال والتكنولوجيا على توسع الشركات متعددة الجنسيات واندماج الاقتصادات الوطنية داخل السوق العالمية، وهو ما جعل النظام الرأسمالي يهيمن على أغلب الأنشطة الاقتصادية الدولية .

مخطط تطور النظام الرأسمالي

الإقطاع ← الثورة الصناعية ← الرأسمالية ← التوسع الاقتصادي العالمي

1 مفهوم النظام الرأسمالي

يُعتبر النظام الرأسمالي من أهم الأنظمة الاقتصادية التي ظهرت في العصر الحديث، وقد ارتبط ظهوره بالتحويلات الاقتصادية التي عرفت أوروبا بعد تراجع النظام الإقطاعي وظهور الثورة الصناعية. ويقوم هذا النظام على مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة، حيث يُمنح الأفراد والمؤسسات حرية ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بهدف تحقيق الربح. وقد ساهم النظام الرأسمالي في تطوير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا، مما جعله النظام الاقتصادي الأكثر انتشاراً في العالم المعاصر (خليل، عبد الله، 2009، ص 177). ويعتمد النظام الرأسمالي على السوق الحرة في تنظيم النشاط الاقتصادي، حيث تتحدد الأسعار والإنتاج وفق العلاقة بين العرض والطلب دون تدخل مباشر من الدولة إلا في حدود معينة. كما يركز هذا النظام على المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، والتي تُعتبر من أهم العوامل التي تدفع نحو تحسين الإنتاج وزيادة الكفاءة الاقتصادية.

2 مبادئ واسس النظام الرأسمالي

2.1 الحرية الاقتصادية

تُعد الحرية الاقتصادية من المبادئ الأساسية في النظام الرأسمالي، إذ تمنح الأفراد الحق في اختيار النشاط الاقتصادي الذي يرغبون في ممارسته، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة أو الاستثمار أو الاستهلاك. ويرى أنصار الرأسمالية أن هذه الحرية تساعد على تشجيع المبادرة الفردية وتحفيز النشاط الاقتصادي، لأن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته الخاصة من خلال استغلال موارده بالشكل الذي يحقق له أكبر منفعة ممكنة (براسول، جاك، 2022، ص 205).

✓ وتشمل الحرية الاقتصادية عدة جوانب أساسية، من أهمها:

• حرية التملك وممارسة النشاط الاقتصادي.

• حرية الاستثمار والتنقل بين القطاعات الاقتصادية.

• حرية الاستهلاك واختيار السلع والخدمات.

• حرية التبادل التجاري داخل السوق.

وقد ساهمت هذه الحريات في توسيع النشاط الاقتصادي وظهور مؤسسات وشركات كبرى، كما أدت إلى زيادة المنافسة داخل الأسواق، وهو ما ساعد على تحسين جودة السلع والخدمات وتطوير وسائل الإنتاج.

2.2 السوق الحرة وآلية العرض والطلب

تُعتبر السوق الحرة من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، حيث يتم تنظيم النشاط الاقتصادي بصورة تلقائية اعتماداً على قوى العرض والطلب، دون تدخل مباشر من الدولة في أغلب الأحيان. ويعني ذلك أن الأسعار والإنتاج لا تُحدد بقرارات مركزية، وإنما تتغير وفق حاجات المستهلكين وحجم السلع المعروضة داخل السوق. فإذا ارتفع الطلب على سلعة معينة ارتفع سعرها، مما يدفع المنتجين إلى زيادة إنتاجها لتحقيق أرباح أكبر، بينما يؤدي انخفاض الطلب إلى تراجع الأسعار وتقليص حجم الإنتاج. وقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن السوق الحرة قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل تلقائي، خاصة مع وجود المنافسة بين المنتجين. فكل مؤسسة تسعى إلى تحسين جودة منتجاتها وتخفيض تكاليفها من أجل جذب المستهلكين وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهو ما يساهم في تنشيط الاقتصاد وتطوير وسائل الإنتاج (Smith, 1776, p. 214).

جدول: العناصر الأساسية للسوق الحرة

العنصر	دوره داخل النظام الرأسمالي
العرض	يمثل كمية السلع والخدمات المطروحة في السوق
الطلب	يعبر عن رغبات المستهلكين وقدرتهم الشرائية
السعر	يتحدد وفق العلاقة بين العرض والطلب
المنافسة	تدفع المؤسسات لتحسين الجودة وخفض التكاليف
الربح	يشجع المنتجين على توسيع الإنتاج والاستثمار

كما ساهمت آلية العرض والطلب في توجيه الموارد الاقتصادية نحو الأنشطة الأكثر ربحية، وهو ما أعطى الاقتصاد الرأسمالي مرونة كبيرة في التكيف مع تغيرات السوق. غير أن الاعتماد الكامل على السوق الحرة أدى أحياناً إلى ظهور بعض الاختلالات، مثل الاحتكار وارتفاع الأسعار والأزمات الاقتصادية، خاصة في الحالات التي تضعف فيها المنافسة أو يختل التوازن بين العرض والطلب.

2.3 دور الربح في النظام الرأسمالي

يُعتبر الربح المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من خلال استغلال الموارد المتاحة بكفاءة. ولذلك يتجه المستثمرون إلى القطاعات التي تحقق أرباحاً مرتفعة، بينما يتم التخلي عن الأنشطة التي لا توفر مردودية اقتصادية كافية. كما يلعب الربح دوراً مهماً في توجيه عملية الاستثمار والإنتاج، لأنه يساعد المنتجين على اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بحجم الإنتاج ونوعية السلع والخدمات التي سيتم طرحها داخل السوق. ولهذا السبب يُنظر إلى الربح باعتباره وسيلة لتحفيز الابتكار والتطوير وتحسين وسائل الإنتاج. ويرتبط الربح داخل النظام الرأسمالي بعدة عوامل، من أهمها:

- حجم الطلب على السلع والخدمات.
- مستوى التكاليف والإنتاجية.
- درجة المنافسة داخل السوق.
- قدرة المؤسسة على تطوير منتجاتها.

ورغم الدور الإيجابي الذي لعبه حافز الربح في تطوير الاقتصاد الرأسمالي، إلا أن السعي المفرط وراء تحقيق الأرباح أدى أحياناً إلى ظهور بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الاحتكار واستغلال العمال واتساع الفوارق في توزيع الدخل والثروة.

3 أهداف النظام الاقتصادي الرأسمالي

3.1 تحقيق المصلحة الفردية

✓ حرية الفرد في النشاط الاقتصادي

يقوم النظام الرأسمالي على منح الفرد حرية واسعة في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الإنتاج والتجارة والاستثمار والاستهلاك، حيث يُنظر إلى الفرد باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي داخل المجتمع. ولذلك يسمح هذا النظام للأشخاص باختيار الأعمال والمشاريع التي يرغبون في ممارستها وفق مصالحهم وقدراتهم، دون تدخل مباشر من الدولة إلا في حدود تنظيمية معينة. وقد ساهمت هذه الحرية في

تشجيع روح المبادرة الفردية وظهور مؤسسات اقتصادية متنوعة، كما أدت إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوسع الأسواق داخل الدول الرأسمالية (خليل، عبد الله، 2009، ص 182).

كما ترتبط الحرية الاقتصادية بفكرة الملكية الخاصة، إذ يحق للفرد امتلاك وسائل الإنتاج واستغلالها لتحقيق الأرباح، وهو ما شجع على الاستثمار وتراكم رؤوس الأموال. وقد أدى ذلك إلى بروز طبقة رجال الأعمال والمستثمرين الذين لعبوا دورًا مهمًا في تطوير الصناعة والتجارة والخدمات. ويرى أنصار الرأسمالية أن منح الأفراد حرية التصرف في أموالهم واستثماراتهم يساعد على رفع الكفاءة الاقتصادية وتحفيز الابتكار والإبداع داخل السوق.

✓ العلاقة بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة

يرى الفكر الرأسمالي أن سعي الأفراد وراء مصالحهم الخاصة يؤدي بصورة غير مباشرة إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. فالمنتج الذي يسعى إلى تحقيق الربح يعمل على زيادة الإنتاج وتحسين جودة السلع والخدمات من أجل جذب المستهلكين، كما أن العامل الذي يسعى إلى رفع دخله يحاول زيادة إنتاجيته وتحسين أدائه داخل العمل، وهو ما يساهم في تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو.

وقد عبّر آدم سميث عن هذه الفكرة من خلال مفهوم “اليد الخفية”، حيث اعتبر أن السوق يمتلك قدرة تلقائية على تحقيق التوازن الاقتصادي عندما يسعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة. (Smith, 1776, p. 224) ولذلك فإن المنافسة بين الأفراد والمؤسسات لا تحقق فقط مصالحهم الشخصية، بل تساعد أيضًا على توفير السلع والخدمات وتحسين مستوى المعيشة داخل المجتمع.

كما ساهم هذا التصور في تشجيع روح العمل والاستثمار والمبادرة الفردية، لأن كل فرد يسعى إلى تحسين وضعه الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الإفراط في التركيز على المصلحة الفردية أدى أحيانًا إلى ظهور بعض الاختلالات، مثل الاحتكار واتساع الفوارق الاجتماعية، وهو ما دفع العديد من الدول الرأسمالية لاحقًا إلى التدخل لتنظيم النشاط الاقتصادي والحد من التجاوزات.

3.2 تعظيم الربح

✓ الربح كمحرك للإنتاج

يُعتبر الربح الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق أكبر عائد ممكن من خلال ممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية والتجارية. ولذلك تتجه الشركات نحو القطاعات التي تحقق أرباحًا مرتفعة، كما تعمل على تطوير وسائل الإنتاج وتقليل التكاليف بهدف زيادة المردودية الاقتصادية وتحسين قدرتها التنافسية داخل السوق. (Smith, 1776, p. 221) وقد لعب حافز الربح دورًا كبيرًا في تطور الاقتصاد الرأسمالي، لأنه شجع المؤسسات على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاجية. كما دفعت الرغبة في تحقيق الأرباح الشركات إلى تحسين جودة منتجاتها وتوسيع نشاطها الاقتصادي، وهو ما ساهم في زيادة حجم الإنتاج وتطور الصناعة والتجارة على المستوى العالمي.

ويؤدي الربح أيضًا وظيفة مهمة داخل الاقتصاد الرأسمالي، لأنه يساعد على تحديد مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية. فارتفاع الأرباح يشجع على توسيع الاستثمار والإنتاج، بينما يدفع انخفاض الأرباح بعض المؤسسات إلى تغيير نشاطها أو الانسحاب من السوق.

✓ تأثير الربح في توجيه الاستثمار

يلعب الربح دورًا مهمًا في توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر مردودية، إذ يميل المستثمرون إلى توظيف أموالهم في المجالات التي تحقق عوائد مرتفعة ومستقرة. ولذلك ساهم الربح في توجيه

الاستثمارات نحو القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية التي تعرف طلبًا متزايدًا داخل السوق، وهو ما أدى إلى توسع النشاط الاقتصادي داخل الدول الرأسمالية.

كما أدى السعي إلى تحقيق الأرباح إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث تعمل كل مؤسسة على جذب المستثمرين والمستهلكين من خلال تحسين جودة منتجاتها وتطوير وسائل الإنتاج والتسويق. وقد ساعد ذلك على تسريع التقدم الصناعي والتكنولوجي، خاصة خلال فترات الثورة الصناعية والتوسع الاقتصادي العالمي. ومن جهة أخرى، قد يؤدي التركيز المفرط على الربح إلى ظهور بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الاحتكار واستغلال العمال وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الأكثر ربحية فقط، حتى وإن كانت بعض القطاعات الأخرى أكثر أهمية من الناحية الاجتماعية. ولذلك اتجهت بعض الدول الرأسمالية إلى فرض قوانين وتنظيمات تهدف إلى حماية المنافسة وتحقيق نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

3.3 إشباع الحاجات

يسعى النظام الرأسمالي إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المستهلكون داخل السوق، حيث تُوجّه عملية الإنتاج نحو السلع الأكثر طلبًا وربحية. ولذلك فإن المؤسسات الاقتصادية تعمل باستمرار على دراسة حاجات المستهلكين ورغباتهم من أجل تقديم منتجات جديدة وتحسين جودة المنتجات القديمة. وقد أدى هذا التوجه إلى تنوع كبير في السلع والخدمات داخل الأسواق الرأسمالية. ويظهر هدف إشباع الحاجات من خلال عدة مظاهر، أهمها:

✓ تنوع السلع والخدمات:

أدى التنافس بين المؤسسات الاقتصادية إلى تنوع كبير في المنتجات المعروضة داخل السوق، حيث تسعى كل مؤسسة إلى جذب المستهلكين من خلال تقديم سلع جديدة أو تطوير المنتجات القديمة. وقد ساهم ذلك في رفع مستوى الإشباع الاستهلاكي وتلبية مختلف حاجات الأفراد.

✓ تحسين الجودة وتطوير الإنتاج:

تحاول المؤسسات الرأسمالية تحسين جودة منتجاتها باستمرار من أجل المحافظة على مكانتها داخل السوق. ولذلك يتم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والبحث والتطوير لإنتاج سلع أكثر كفاءة وجودة، وهو ما ساهم في التطور الصناعي والتكنولوجي داخل الاقتصادات الرأسمالية.

✓ الاستجابة لرغبات المستهلكين:

يعتمد النظام الرأسمالي بشكل كبير على دراسة سلوك المستهلكين وحاجاتهم، حيث تقوم المؤسسات الاقتصادية بإنتاج السلع التي تحقق طلبًا مرتفعًا داخل السوق. ولهذا أصبحت الإعلانات ووسائل التسويق عنصرًا مهمًا في توجيه الاستهلاك والتأثير على اختيارات الأفراد.

✓ توسيع الأسواق الاستهلاكية:

ساهمت تطور التجارة ووسائل النقل والاتصال في توسيع الأسواق الرأسمالية، فلم يعد الإنتاج موجّهًا للسوق المحلية فقط، بل أصبح يستهدف الأسواق العالمية أيضًا. وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الإنتاج وتنوع المنتجات على المستوى الدولي (براسول، جاك، 2022، ص 213).

3.4 المنافسة

تُعتبر المنافسة من العناصر الأساسية داخل الاقتصاد الرأسمالي، حيث تتنافس المؤسسات الاقتصادية فيما بينها من أجل جذب المستهلكين وتحقيق الأرباح. وتدفع المنافسة الشركات إلى تحسين جودة منتجاتها، وتخفيض الأسعار، وتطوير وسائل الإنتاج والتسويق. كما يرى أنصار الرأسمالية أن المنافسة تساعد على الحد من الاحتكار وتحقيق نوع من التوازن داخل السوق. وتظهر أهمية المنافسة داخل النظام الرأسمالي من خلال النقاط التالية:

✓ تحسين جودة المنتجات:

تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى تحسين جودة سلعتها وخدماتها حتى تتمكن من جذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين. وقد ساهم ذلك في تطوير أساليب الإنتاج والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من أجل رفع جودة المنتجات.

✓ خفض الأسعار:

تدفع المنافسة المؤسسات إلى تقليل تكاليف الإنتاج وتقديم أسعار مناسبة للمستهلكين، لأن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى فقدان جزء من الزبائن لصالح المؤسسات المنافسة. ولذلك تُعتبر المنافسة وسيلة لتحقيق نوع من التوازن السعري داخل السوق.

✓ تشجيع الابتكار والتطور:

ساهمت المنافسة في تشجيع الابتكار والتجديد، حيث تعمل الشركات باستمرار على تطوير منتجات جديدة وتحسين طرق الإنتاج والتسويق بهدف تحقيق التفوق داخل السوق. وقد أدى ذلك إلى تطور كبير في المجالات الصناعية والتكنولوجية.

✓ الحد من الاحتكار:

يرى أنصار النظام الرأسمالي أن وجود المنافسة يساعد على منع سيطرة مؤسسة واحدة على السوق، لأن تعدد المنتجين يخلق نوعًا من التوازن الاقتصادي. غير أن المنافسة قد تؤدي أحيانًا إلى نتائج عكسية، مثل خروج المؤسسات الصغيرة من السوق وظهور الاحتكارات الكبرى.

المنافسة تؤدي إلى:

تحسين الجودة

خفض الأسعار

زيادة الابتكار

رفع الإنتاجية

3.5 تحقيق الكفاءة الاقتصادية

يهدف النظام الرأسمالي إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. ولذلك تسعى المؤسسات إلى استخدام الموارد بطريقة تقلل التكاليف وتزيد الإنتاجية، مما يساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحقيق مردودية أكبر لعوامل الإنتاج. كما أن اعتماد السوق على العرض والطلب يساعد على توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية وربحية (براسول، جاك، 2022، ص 209). وترتبط الكفاءة الاقتصادية بعدة عناصر أساسية، من أهمها:

✓ الاستغلال الأمثل للموارد:

تعمل المؤسسات الرأسمالية على استخدام الموارد الاقتصادية بطريقة فعالة تهدف إلى تقليل الهدر ورفع الإنتاجية. ولذلك يتم الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة والتنظيم الإداري لتحسين كفاءة العمل والإنتاج.

✓ رفع مستوى الإنتاجية:

يسعى النظام الرأسمالي إلى زيادة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يدفع المؤسسات إلى تطوير وسائل الإنتاج وتدريب العمال وتحسين طرق التسيير. وقد ساهم ذلك في تحقيق تطور كبير في الإنتاج الصناعي والخدماتي .

✓ توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر ربحية:

تساعد آلية السوق على انتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية نحو الأنشطة الأكثر مردودية وربحية، مما يسمح بتحقيق كفاءة أكبر في استغلال الموارد داخل الاقتصاد .

✓ تحقيق النمو الاقتصادي:

تؤدي الكفاءة الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج والدخل القومي ورفع مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التنافسية للدولة داخل الأسواق العالمية .

“الكفاءة الاقتصادية تعني تحقيق أكبر إنتاج ممكن بأقل تكلفة ممكنة”.

4 خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

4.1 الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية

تُعتبر الملكية الخاصة من أهم الخصائص التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يُمنح الأفراد والمؤسسات الحق في امتلاك الموارد الاقتصادية المختلفة، مثل الأراضي والمصانع ورؤوس الأموال ووسائل النقل. ويترتب عن ذلك حرية استغلال هذه الموارد بهدف تحقيق الأرباح وتنمية الثروة، وهو ما يجعل الملكية الخاصة الأساس الذي يقوم عليه النشاط الاقتصادي داخل المجتمعات الرأسمالية (خليل، عبد الله، 2009، ص 186).

وقد ساهمت الملكية الخاصة في تشجيع الأفراد على العمل والاستثمار، لأن كل فرد يسعى إلى تطوير ممتلكاته وتحقيق أكبر عائد ممكن منها. كما أدى ذلك إلى ظهور طبقة رجال الأعمال والمستثمرين الذين لعبوا دورًا مهمًا في تطوير الصناعة والتجارة والخدمات داخل الاقتصاد الرأسمالي.

4.1.1 مفهوم الملكية الخاصة

يقصد بالملكية الخاصة حق الأفراد أو المؤسسات في امتلاك وسائل الإنتاج والتصرف فيها بحرية وفق القوانين المعمول بها. ويشمل ذلك حق الاستغلال والبيع والشراء والاستثمار، وهو ما يمنح الأفراد حرية واسعة في إدارة مواردهم الاقتصادية وتحقيق مصالحهم الخاصة.

كما ترتبط الملكية الخاصة بحماية قانونية توفرها الدولة، حيث تعمل القوانين على حماية ممتلكات الأفراد وضمان عدم مصادرتها أو التدخل المباشر في استغلالها. وقد ساهم هذا الاستقرار القانوني في تشجيع الاستثمار وتوسيع النشاط الاقتصادي داخل الدول الرأسمالية.

ومن أبرز آثار الملكية الخاصة:

- تشجيع المبادرة الفردية والاستثمار .
- زيادة التنافس بين المؤسسات الاقتصادية .
- تطوير وسائل الإنتاج وتحسين الكفاءة .
- تراكم رؤوس الأموال وتوسع المشاريع الاقتصادية .

4.1.2 اللامركزية واستقلال القرار الاقتصادي

يتميز النظام الرأسمالي باللامركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث لا تتولى الدولة تحديد الإنتاج أو الأسعار بصورة مباشرة، بل تترك هذه القرارات للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وفق آلية السوق. ولذلك يتمتع المنتجون والمستثمرون بحرية اختيار الأنشطة الاقتصادية التي يرغبون في ممارستها، تبعاً لمصالحهم وحاجات السوق.

كما يؤدي استقلال القرار الاقتصادي إلى زيادة المرونة داخل الاقتصاد، لأن المؤسسات تستطيع التكيف بسرعة مع تغيرات العرض والطلب والأسعار. وقد ساهم ذلك في تشجيع المنافسة والابتكار، حيث تسعى كل مؤسسة إلى اتخاذ القرارات التي تساعد على تحقيق أكبر قدر من الأرباح والمحافظة على مكانتها داخل السوق (براسول، جاك، 2022، ص 218).

وتظهر اللامركزية الاقتصادية من خلال:

- ✓ حرية المؤسسات في تحديد الإنتاج والأسعار .
- ✓ استقلال المستثمرين في توجيه رؤوس الأموال .
- ✓ اعتماد السوق على العرض والطلب بدل التخطيط المركزي .
- ✓ تعدد المؤسسات الاقتصادية وتنوع أنشطتها.

4.2 الحرية الاقتصادية

تُعَد الحرية الاقتصادية من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي، حيث تسمح للأفراد والمؤسسات بممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بحرية، دون تدخل مباشر من الدولة إلا في حدود تنظيمية معينة. ويعتقد أنصار الرأسمالية أن منح الأفراد حرية التصرف في مواردهم الاقتصادية يساعد على تنشيط الاقتصاد وتشجيع الابتكار والاستثمار، لأن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة وتحسين وضعه الاقتصادي (خليل، عبد الله، 2009، ص 189).

كما ترتبط الحرية الاقتصادية بفكرة السوق الحرة، التي تقوم على ترك النشاط الاقتصادي يعمل وفق قوانين العرض والطلب. ولذلك فإن المنتج يختار نوع السلع التي يريد إنتاجها، والمستهلك يختار السلع التي تلبي حاجاته، بينما يقرر المستثمر المجال الذي يحقق له أكبر ربح ممكن. وقد ساهمت هذه الحريات في توسيع النشاط الاقتصادي وزيادة المنافسة داخل الأسواق الرأسمالية.

4.2.1 حرية الإنتاج والاستهلاك

يقصد بحرية الإنتاج حق المنتج أو المؤسسة الاقتصادية في اختيار نوع السلع والخدمات التي ترغب في إنتاجها، إضافة إلى تحديد حجم الإنتاج وطرق التسيير المناسبة. ويتيح هذا المبدأ للمؤسسات التوجه نحو القطاعات الأكثر ربحية والأكثر طلباً داخل السوق، وهو ما يساهم في تنشيط العملية الإنتاجية وزيادة تنوع السلع والخدمات. أما حرية الاستهلاك فتعني حق المستهلك في اختيار السلع والخدمات التي تتناسب مع حاجاته ورغباته وفق قدرته الشرائية، دون فرض قيود مباشرة على اختياراته. ولذلك تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين جودة منتجاتها وتطوير وسائل التسويق من أجل جذب المستهلكين وتحقيق الأرباح.

ومن أهم نتائج حرية الإنتاج والاستهلاك:

- ✓ تنوع السلع والخدمات داخل السوق .
- ✓ تحسين جودة المنتجات نتيجة المنافسة .
- ✓ زيادة اهتمام المؤسسات بحاجات المستهلكين .
- ✓ توسع النشاط الصناعي والتجاري .

4.2.2 حرية الاستثمار والتبادل

يقوم النظام الرأسمالي كذلك على حرية الاستثمار، حيث يستطيع الأفراد والمؤسسات توظيف رؤوس أموالهم في القطاعات الاقتصادية التي يرون أنها تحقق أكبر عائد ممكن. وقد ساهم ذلك في انتقال رؤوس الأموال نحو المجالات الأكثر إنتاجية وربحية، مثل الصناعة والتجارة والخدمات المالية. كما تشمل الحرية الاقتصادية حرية التبادل التجاري، سواء داخل السوق المحلية أو على المستوى الدولي، حيث يتم بيع وشراء السلع والخدمات دون قيود كبيرة. وقد ساعد ذلك على توسع التجارة العالمية واندماج الاقتصادات المختلفة داخل السوق الدولية، خاصة مع تطور وسائل النقل والاتصال (براسول، جاك، 2022، ص 221). وتظهر حرية الاستثمار والتبادل من خلال:

✓ حرية انتقال رؤوس الأموال بين القطاعات الاقتصادية .

✓ توسع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية .

✓ تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .

✓ زيادة الترابط بين الأسواق العالمية .

ورغم المزايا التي حققتها الحرية الاقتصادية في تطوير الاقتصاد الرأسمالي، إلا أن الإفراط فيها أدى أحياناً إلى ظهور بعض المشكلات، مثل الاحتكار واتساع الفوارق الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، وهو ما دفع الدول الرأسمالية إلى التدخل نسبياً لتنظيم النشاط الاقتصادي.

4.3 حافز الربح

يُعتبر الربح من أهم الخصائص التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث يُشكل الدافع الأساسي الذي يحرك مختلف الأنشطة الاقتصادية. فالمؤسسات الاقتصادية والأفراد يسعون إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الإنتاج والاستثمار والتجارة، ولذلك يُنظر إلى الربح باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي. (Smith, 1776, p. 231) وقد ساهم حافز الربح في تطوير الصناعة والتجارة والخدمات، لأنه دفع المؤسسات إلى تحسين وسائل الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة ورفع مستوى الإنتاجية. كما أدى السعي إلى الربح إلى توسع المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث تحاول كل مؤسسة تحقيق أكبر حصة ممكنة داخل السوق.

4.3.1 الربح كمحرك للإنتاج

يؤدي الربح دوراً أساسياً في توجيه النشاط الإنتاجي داخل الاقتصاد الرأسمالي، حيث تتجه المؤسسات الاقتصادية نحو إنتاج السلع والخدمات التي تحقق أكبر عائد ممكن. ولذلك تعمل الشركات على تطوير وسائل الإنتاج وتحسين الجودة وتقليل التكاليف بهدف رفع مستوى الأرباح وزيادة قدرتها التنافسية داخل السوق. كما يدفع حافز الربح المؤسسات إلى الابتكار والتجديد، لأن تحسين المنتجات أو إدخال تكنولوجيا جديدة يسمح بتحقيق أرباح أكبر والمحافظة على مكانة المؤسسة داخل السوق. وقد ساهم ذلك في التطور الصناعي والتكنولوجي الذي عرفته الدول الرأسمالية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. ولهذا أصبح الربح معياراً مهماً للحكم على نجاح المؤسسة الاقتصادية وقدرتها على الاستمرار والتوسع داخل السوق.

4.3.2 العلاقة بين الإيرادات والتكاليف ودور الربح في الاستثمار

يتحدد الربح من خلال الفرق بين الإيرادات التي تحققها المؤسسة والتكاليف التي تتحملها أثناء عملية الإنتاج. ولذلك تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى رفع حجم المبيعات وتقليل التكاليف بهدف تحقيق أكبر ربح ممكن، وهو ما يجعل الإدارة الاقتصادية للمؤسسة تركز على حسابات دقيقة تتعلق بالإنتاج والأسعار والأجور والتسويق.

4.3.3 المعادلة الاقتصادية للربح

الربح = الإيرادات - التكاليف

كما يلعب الربح دوراً مهماً في توجيه الاستثمارات داخل الاقتصاد الرأسمالي، حيث يميل المستثمرون إلى توظيف رؤوس أموالهم في القطاعات التي تحقق عوائد مرتفعة. وقد أدى ذلك إلى انتقال رؤوس الأموال نحو المجالات الأكثر مردودية، مثل الصناعة والتجارة والخدمات المالية والتكنولوجيا، وهو ما ساهم في توسع المشاريع الاقتصادية وزيادة النشاط الاستثماري داخل الأسواق الرأسمالية. ورغم الدور الإيجابي الذي لعبه الربح في تطوير الاقتصاد الرأسمالي، إلا أن التركيز المفرط عليه أدى أحياناً إلى ظهور بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الاحتكار واستغلال العمال وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الأكثر ربحية فقط، حتى وإن كانت بعض القطاعات الأخرى أكثر أهمية من الناحية الاجتماعية.

4.4 سيادة المنتج والمستهلك

يقوم النظام الرأسمالي على مبدأ أساسي يتمثل في سيادة المنتج والمستهلك داخل السوق، حيث تتحدد طبيعة النشاط الاقتصادي وفق العلاقة بين العرض والطلب. فالمنتجون يسعون إلى توفير السلع والخدمات التي تحقق أكبر ربح ممكن، في حين يوجه المستهلكون السوق من خلال رغباتهم وحاجاتهم وقدرتهم الشرائية. ولذلك تُعتبر السوق الحرة الوسيلة الأساسية لتنظيم النشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي (خليل، عبد الله، 2009، ص 193).

4.4.1 العلاقة بين العرض والطلب

تتحدد أسعار السلع والخدمات في النظام الرأسمالي وفق العلاقة بين العرض والطلب، حيث يؤدي ارتفاع الطلب على سلعة معينة إلى ارتفاع سعرها وزيادة إنتاجها، بينما يؤدي انخفاض الطلب إلى تراجع الأسعار وتقليل حجم الإنتاج. ولذلك يعتمد المنتجون على دراسة السوق وحاجات المستهلكين من أجل تحديد طبيعة السلع التي سيتم إنتاجها.

كما تساهم آلية العرض والطلب في تحقيق نوع من التوازن داخل السوق، لأن تغير الأسعار يدفع المنتجين والمستهلكين إلى تعديل سلوكهم الاقتصادي بصورة مستمرة، وهو ما يمنح الاقتصاد الرأسمالي قدرًا كبيرًا من المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

4.4.2 تأثير رغبات المستهلك في توجيه الإنتاج

يلعب المستهلك دوراً مهماً في توجيه النشاط الاقتصادي داخل النظام الرأسمالي، لأن المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى إنتاج السلع والخدمات التي تحقق طلباً مرتفعاً داخل السوق. ولذلك تهتم الشركات بدراسة أذواق المستهلكين ورغباتهم من خلال الإعلانات ووسائل التسويق المختلفة من أجل زيادة حجم المبيعات وتحقيق الأرباح.

كما أدى هذا التوجه إلى تنوع كبير في السلع والخدمات داخل الأسواق الرأسمالية، حيث تحاول كل مؤسسة تقديم منتجات جديدة أو تحسين جودة منتجاتها القديمة للحفاظ على قدرتها التنافسية. ولذلك أصبح الإنتاج داخل الاقتصاد الرأسمالي يرتبط بشكل مباشر بمبدأ الربحية وحاجات السوق.

4.5 خصائص أخرى للنظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بعدة خصائص اقتصادية ساهمت في تطور النشاط الصناعي والتجاري داخل الدول الرأسمالية، ومن أبرز هذه الخصائص الاقتصاد السلعي، وتقسيم العمل، وحرية انتقال اليد العاملة، إضافة إلى الاعتماد الكبير على الصناعة والتكنولوجيا الحديثة. وقد لعبت هذه العناصر دوراً مهماً في زيادة الإنتاجية وتوسع الأسواق العالمية (براسول، جاك، 2022، ص 226).

4.5.1 الاقتصاد السلعي وتقسيم العمل

يقوم النظام الرأسمالي على الاقتصاد السلعي، أي إنتاج السلع والخدمات بهدف البيع وتحقيق الربح داخل السوق، وليس فقط من أجل الاستهلاك المباشر. ولذلك أصبحت المبادلات التجارية عنصراً أساسياً في النشاط الاقتصادي، كما توسعت الأسواق المحلية والدولية بشكل كبير. كما يعتمد النظام الرأسمالي على تقسيم العمل، حيث يتم توزيع العملية الإنتاجية إلى مراحل متعددة يقوم بها عمال متخصصون، وهو ما ساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف. وقد أدى هذا التخصص إلى تطور الصناعة الحديثة وظهور المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

4.5.2 انتقال اليد العاملة والاعتماد على الصناعة

يتميز النظام الرأسمالي بحرية انتقال اليد العاملة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة، حيث ينتقل العمال نحو الأنشطة أو المناطق التي توفر فرص عمل وأجوراً أفضل. وقد ساهم ذلك في توسع المدن الصناعية وظهور مراكز اقتصادية كبرى داخل الدول الرأسمالية. كما يعتمد النظام الرأسمالي بشكل كبير على الصناعة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، خاصة بعد الثورة الصناعية. ولذلك اهتمت الدول الرأسمالية بتطوير الصناعة والتكنولوجيا ووسائل الإنتاج الحديثة من أجل زيادة الإنتاج وتحقيق القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية.

جدول خصائص النظام الرأسمالي

المظهر في الرأسمالية	العنصر
خاصة	الملكية
الربح	هدف الإنتاج
اقتصاد سلعي	نوع الاقتصاد
محدود نسبياً	دور الدولة

5 تقييم النظام الرأسمالي

5.1 إيجابيات النظام الرأسمالي

ساهم النظام الرأسمالي في تحقيق تطورات اقتصادية وصناعية كبيرة، خاصة بعد الثورة الصناعية، حيث أدى إلى توسع الإنتاج وارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي. كما ساعدت المنافسة والحرية الاقتصادية على تطوير المؤسسات الاقتصادية وتحسين أداء الأسواق داخل الدول الرأسمالية (خليل، عبد الله، 2009، ص 198). ومن أبرز إيجابيات النظام الرأسمالي:

✓ زيادة الإنتاج:

ساهم النظام الرأسمالي في رفع حجم الإنتاج بصورة كبيرة نتيجة استخدام الآلات والتكنولوجيا الحديثة وتطور وسائل التنظيم الصناعي. كما أدى السعي إلى الربح إلى توسيع المشاريع الاقتصادية وزيادة الاستثمارات داخل مختلف القطاعات الإنتاجية .

✓ تحسين الجودة:

أدت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية إلى تحسين جودة السلع والخدمات، لأن كل مؤسسة تسعى إلى جذب المستهلكين والمحافظة على مكانتها داخل السوق. ولذلك اهتمت الشركات بتطوير منتجاتها وتحسين وسائل الإنتاج والتسويق .

✓ تشجيع الابتكار:

ساعد النظام الرأسمالي على تشجيع الابتكار والبحث العلمي، حيث تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تطوير التكنولوجيا وإنتاج سلع جديدة تحقق أرباحاً أكبر. وقد ساهم ذلك في التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي عرفته الدول الرأسمالية الحديثة .

✓ تطور الصناعة:

ارتبط النظام الرأسمالي بتطور الصناعة الحديثة وظهور المصانع الكبرى، خاصة بعد الثورة الصناعية. كما أدى تراكم رؤوس الأموال إلى توسع النشاط الصناعي وزيادة القدرة الإنتاجية للدول الرأسمالية .

✓ المنافسة:

تُعتبر المنافسة من أهم العوامل التي ساهمت في تنشيط الاقتصاد الرأسمالي، لأنها تدفع المؤسسات إلى تخفيض الأسعار وتحسين الجودة وتطوير الإنتاج بصورة مستمرة، وهو ما يساعد على رفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو .

5.2 سلبيات النظام الرأسمالي

رغم النجاحات الاقتصادية التي حققها النظام الرأسمالي، إلا أنه أدى إلى ظهور عدة مشكلات اقتصادية واجتماعية نتيجة الاعتماد الكبير على الحرية الاقتصادية والسعي إلى الربح. وقد ظهرت هذه السلبيات بشكل واضح خلال الأزمات الاقتصادية وفترات التوسع الصناعي الكبير (براسول، جاك، 2022، ص 233).

✓ الاحتكار:

أدت المنافسة القوية أحياناً إلى سيطرة بعض الشركات الكبرى على الأسواق، وهو ما أدى إلى ظهور الاحتكار وتقليل فرص المنافسة أمام المؤسسات الصغيرة. وقد ساهم ذلك في ارتفاع الأسعار وتحكم بعض المؤسسات في الإنتاج والأسواق .

✓ البطالة:

يعاني النظام الرأسمالي من ظاهرة البطالة نتيجة الأزمات الاقتصادية أو التطور التكنولوجي الذي يقلل الحاجة إلى اليد العاملة. كما تؤدي المنافسة بين المؤسسات إلى تسريح العمال أحياناً بهدف تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح .

✓ الفوارق الاجتماعية:

ساهم النظام الرأسمالي في اتساع الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، حيث تركزت الثروة لدى أصحاب رؤوس الأموال والمؤسسات الكبرى، في حين عانت بعض الفئات الاجتماعية من انخفاض الأجور وضعف مستوى المعيشة .

✓ استغلال العمال:

تعرض العمال في بعض الفترات إلى ظروف عمل صعبة نتيجة سعي المؤسسات إلى زيادة الأرباح

وتقليل التكاليف، وهو ما أدى إلى انخفاض الأجور وطول ساعات العمل وضعف الحماية الاجتماعية، خاصة خلال المراحل الأولى من الثورة الصناعية .

✓ **الآزمات الاقتصادية:**

شهد النظام الرأسمالي عدة آزمات اقتصادية نتيجة اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك أو بسبب المضاربات المالية، مثل أزمة 1929. وقد أدت هذه الآزمات إلى تراجع الإنتاج وارتفاع البطالة واضطراب الأسواق المالية.

5.3 تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي

أدى ظهور الآزمات الاقتصادية والاجتماعية داخل النظام الرأسمالي إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أزمة 1929، حيث اتضح أن الاعتماد الكامل على السوق الحرة لا يضمن دائماً تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك بدأت الحكومات تتدخل من خلال السياسات المالية والنقدية بهدف تنظيم النشاط الاقتصادي والحد من الآزمات.(Keynes, 1936, p. 145)

5.3.1 السياسة المالية والسياسة النقدية

تعتمد الدولة على السياسة المالية من خلال الضرائب والإنفاق الحكومي من أجل التأثير في النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو أو الحد من التضخم. كما تستخدم السياسة النقدية عبر التحكم في أسعار الفائدة وكمية النقود داخل السوق بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.

وقد ساهمت هذه السياسات في تخفيف آثار الآزمات الاقتصادية وتقليل معدلات البطالة، خاصة في فترات الركود الاقتصادي.

5.3.2 تدخل الحكومات والاقتصاد المختلط

أصبحت الحكومات تتدخل بصورة أكبر في الاقتصاد من خلال دعم بعض القطاعات الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل. كما ظهر ما يُعرف بالاقتصاد المختلط، الذي يجمع بين حرية السوق ودور الدولة في التنظيم والتوجيه الاقتصادي. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور الرأسمالية الحديثة، التي تختلف عن الرأسمالية الكلاسيكية من حيث اتساع دور الدولة وظهور سياسات اجتماعية تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي

6 أسئلة الفصل الخامس

- ✓ حلّل أسس ومبادئ النظام الرأسمالي، مع إبراز دور حرية السوق والملكية الخاصة في توجيه النشاط الاقتصادي.
- ✓ اشرح آلية عمل السوق في النظام الرأسمالي (العرض والطلب) وكيف تؤثر على تحديد الأسعار وتوزيع الموارد.
- ✓ ناقش أهم مزايا النظام الرأسمالي في تحقيق النمو الاقتصادي والابتكار.
- ✓ قارن بين النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي من حيث المبادئ، ملكية وسائل الإنتاج، وآلية تسيير النشاط الاقتصادي.
- ✓ حلّل خصائص النظام الرأسمالي، مبرزاً أهم مزاياه وعيوبه في تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

الفصل السادس: نظام بروتن وودز والنظام الاقتصاد العالمي الجديد

الفصل السادس: نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي العالمي الجديد

تمهيد

أدت الحرب العالمية الثانية إلى اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي، حيث تعرضت الدول الأوروبية إلى دمار اقتصادي واسع شمل الصناعة والتجارة والبنية التحتية، كما عرفت الأسواق الدولية حالة من عدم الاستقرار النقدي وتذبذب أسعار الصرف. وقد زادت هذه الأوضاع من صعوبة المبادلات التجارية وعمقت الاختلالات المالية بين الدول (براسول، جاك، 2022، ص 241).

كما أظهرت أزمة 1929 وفشل قاعدة الذهب أن النظام النقدي القديم لم يعد قادرًا على ضمان الاستقرار الاقتصادي العالمي، خاصة مع انتشار السياسات الحمائية والتخفيضات المتنافسة للعملة. ولهذا ظهرت الحاجة إلى إنشاء نظام نقدي دولي جديد يقوم على التعاون الاقتصادي بين الدول ويهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتشجيع التجارة الدولية.

وفي هذا السياق برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة اقتصادية عالمية بعد الحرب، حيث امتلكت أكبر احتياطي من الذهب وأقوى اقتصاد صناعي. لذلك لعبت دورًا أساسيًا في الدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد، تُوج بعقد مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 بمشاركة 44 دولة، بهدف وضع أسس النظام النقدي والمالي الدولي الحديث (خليل، عبد الله، 2009، ص 233).

1 نشأة نظام بريتون وودز

1.1 الظروف الاقتصادية والسياسية لظهور النظام

ظهر نظام بريتون وودز في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية معقدة عرفها العالم خلال النصف الأول من القرن العشرين، خاصة بعد الأزمات التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميتين. فقد عانت الدول الصناعية من اضطرابات اقتصادية حادة تمثلت في تراجع الإنتاج وارتفاع البطالة وعدم استقرار الأنظمة النقدية، وهو ما دفع الدول الكبرى إلى البحث عن نظام اقتصادي عالمي جديد يضمن الاستقرار والتعاون الدولي (براسول، جاك، 2022، ص 244).

1.1.1 أزمة ما بين الحربين والكساد العظيم 1929

شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين عدة أزمات اقتصادية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وكان أبرزها أزمة الكساد العظيم سنة 1929 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت إلى مختلف الدول الصناعية. وقد أدت هذه الأزمة إلى انهيار عدد كبير من المؤسسات المالية والبنوك، إضافة إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

كما لجأت العديد من الدول خلال هذه الفترة إلى اتباع سياسات اقتصادية حمائية، مثل فرض الرسوم الجمركية والقيود على الواردات، بهدف حماية اقتصاداتها الوطنية. غير أن هذه السياسات ساهمت في تراجع التجارة الدولية وزيادة حدة الأزمة الاقتصادية العالمية (خليل، عبد الله، 2009، ص 236).

ومن أبرز نتائج أزمة 1929:

- ✓ انهيار الأسواق المالية والبنوك .
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة .
- ✓ تراجع التجارة الدولية .
- ✓ ضعف الثقة في النظام النقدي العالمي .

1.1.2 انهيار قاعدة الذهب واضطراب التجارة الدولية

اعتمد النظام النقدي العالمي قبل الحرب العالمية الثانية على قاعدة الذهب، حيث كانت العملات الوطنية مرتبطة بالذهب بصورة مباشرة. غير أن الأزمات الاقتصادية والحروب أدت إلى تراجع احتياطات الذهب لدى العديد من الدول، وهو ما جعل استمرار هذا النظام أمرًا صعبًا.

كما تسبب انهيار قاعدة الذهب في اضطراب أسعار الصرف وعدم استقرار العملات، حيث لجأت بعض الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها من أجل تشجيع الصادرات وتقليل الواردات. وقد أدى ذلك إلى زيادة التوترات الاقتصادية بين الدول وإضعاف المبادلات التجارية الدولية.

وفي ظل هذه الاضطرابات أصبح من الضروري إنشاء نظام نقدي دولي جديد يقوم على التعاون بين الدول ويهدف إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف وتنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية، وهو ما مهّد لظهور نظام بريتون وودز سنة 1944.

1.2 مؤتمر بريتون وودز 1944

عُقد مؤتمر بريتون وودز في شهر جويلية سنة 1944 بمدينة بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية، وذلك بمشاركة ممثلين عن 44 دولة، بهدف وضع أسس نظام نقدي ومالي دولي جديد يعالج الاختلالات الاقتصادية التي عرفها العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد جاء هذا المؤتمر في ظل رغبة الدول الكبرى في تجنب تكرار الأزمات الاقتصادية والنقدية التي ساهمت في اضطراب الاقتصاد العالمي خلال العقود السابقة (براسول، جاك، 2022، ص 247).

وقد لعب كل من الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز والخبير الأمريكي هاري ديكستر وايت دورًا أساسيًا في إعداد التصورات المتعلقة بالنظام النقدي الجديد. حيث دافع كينز عن فكرة إنشاء نظام نقدي يقوم على التعاون الدولي وتوفير السيولة للدول التي تعاني من العجز، بينما ركز وايت على تعزيز دور الدولار الأمريكي داخل النظام النقدي العالمي، وهو التصور الذي غلب في النهاية بسبب القوة الاقتصادية الكبيرة للولايات المتحدة بعد الحرب.

صندوق معلومات

مكان المؤتمر: بريتون وودز – الولايات المتحدة

السنة: 1944

عدد الدول المشاركة: 44 دولة

الدول المشاركة:

الدول

الفئة

الدول الكبرى	الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، أستراليا، نيوزيلندا، جنوب إفريقيا، الهند، الصين، فرنسا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، النرويج، الدنمارك، اليونان، يوغوسلافيا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا
أمريكا اللاتينية	الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، تشيلي، بيرو، كولومبيا، بوليفيا، أوروغواي، فنزويلا، باراغواي، كوبا، جمهورية الدومينيكان، هايتي، غواتيمالا، هندوراس، السلفادور، كوستاريكا، بنما
آسيا والشرق الأوسط	إيران، العراق، لبنان، سوريا، السعودية، الفلبين، تركيا
أخرى	آيسلندا، ليبيريا، إثيوبيا

كما سعى المؤتمر إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية ونقدية، أهمها استقرار أسعار الصرف، وتوسيع التجارة الدولية، وتجنب التخفيضات التنافسية للعملة، إضافة إلى إنشاء مؤسسات دولية تشرف على النظام الاقتصادي العالمي. وقد انتهى المؤتمر بالاتفاق على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها ربط العملات بالدولار الأمريكي وربط الدولار بالذهب، إلى جانب إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (خليل، عبد الله، 2009، ص 239). ومن أبرز الاتفاقات التي خرج بها المؤتمر:

- اعتماد نظام أسعار صرف ثابتة .
- جعل الدولار العملة الرئيسية في النظام النقدي الدولي .
- إنشاء صندوق النقد الدولي .
- إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير .
- دعم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول.

1.3. أهداف نظام بريتون وودز

سعى نظام بريتون وودز إلى إنشاء نظام نقدي ومالي دولي أكثر استقرارًا بعد الاضطرابات التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد ركز هذا النظام على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وتجنب الأزمات النقدية التي أثرت سلبًا على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي. ولهذا تم الاتفاق على مجموعة من الأهداف الأساسية التي أصبحت تمثل الإطار العام للنظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية (خليل، عبد الله، 2009، ص 241).

1.2.1 استقرار أسعار الصرف ودعم التجارة الدولية

كان من أهم أهداف نظام بريتون وودز تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، حيث تم الاتفاق على اعتماد نظام أسعار صرف ثابتة يرتبط فيه الدولار الأمريكي بالذهب، بينما ترتبط العملات الأخرى بالدولار. وقد ساهم هذا النظام في الحد من التقلبات الحادة في أسعار العملات، وهو ما ساعد على استقرار المبادلات التجارية والمالية بين الدول.

كما استهدف النظام دعم التجارة الدولية من خلال إزالة العراقيل النقدية التي كانت تعيق المبادلات التجارية خلال فترة ما بين الحربين. فاستقرار أسعار الصرف ساعد على تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، وشجع الدول على توسيع علاقاتها التجارية، مما ساهم في تنشيط الاقتصاد العالمي بعد الحرب.

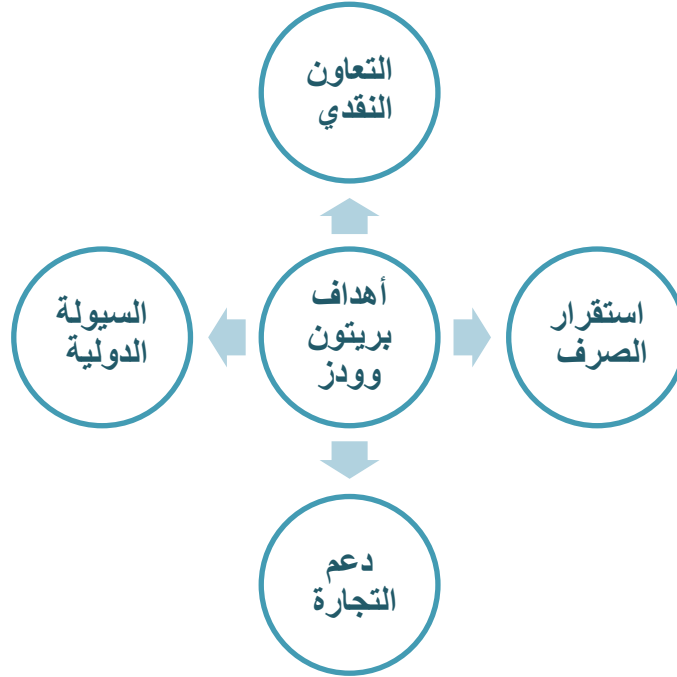
1.2.2 توفير السيولة الدولية وتجنب الأزمات النقدية

عمل نظام بريتون وودز على توفير السيولة الدولية اللازمة لتمويل التجارة العالمية وتسوية المعاملات المالية بين الدول، خاصة من خلال جعل الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي. كما أنشئ صندوق النقد الدولي لمساعدة الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات وتقديم الدعم المالي لها بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي.

وقد سعى النظام أيضًا إلى تجنب الأزمات النقدية والتخفيضات التنافسية للعملات التي عرفها العالم خلال الثلاثينيات، حيث تم تشجيع الدول على التعاون النقدي والتنسيق في السياسات الاقتصادية بدل اللجوء إلى الإجراءات الفردية التي تؤدي إلى اضطراب الاقتصاد العالمي (براسول، جاك، 2022، ص 249).

- ومن أبرز أهداف السيولة الدولية:
- ✓ تمويل المبادلات التجارية الدولية .
 - ✓ معالجة عجز ميزان المدفوعات .
 - ✓ دعم استقرار الاقتصاد العالمي .
 - ✓ الحد من الأزمات النقدية والمالية

مخطط يوضح الأهداف الرئيسية لنظام بريتون وودز



2 مبادئ نظام بريتون وودز

2.1 نظام سعر الصرف الثابت

اعتمد نظام بريتون وودز على مبدأ أسعار الصرف الثابتة باعتباره الأساس الذي يقوم عليه النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد هدف هذا النظام إلى تحقيق الاستقرار النقدي وتجنب التقلبات الحادة في أسعار العملات التي عرفها العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين. ولذلك تم الاتفاق على تثبيت أسعار صرف العملات وربطها بالدولار الأمريكي، مع السماح بهامش محدود للتقلب لا يتجاوز $\pm 2\%$ حول السعر الرسمي (خليل، عبد الله، 2009، ص 244).

2.1.1 ربط العملات بالدولار وربط الدولار بالذهب

يقوم نظام بريتون وودز على جعل الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في النظام النقدي العالمي، حيث التزمت الدول المشاركة بتحديد قيمة عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي، بينما تعهدت الولايات المتحدة بتحويل الدولار إلى الذهب بسعر ثابت. وقد أدى ذلك إلى جعل الدولار يحتل مكانة مركزية داخل النظام النقدي الدولي.

1 دولار = 35 أوقية ذهب 1

وقد ساهم هذا النظام في تعزيز الثقة بالدولار الأمريكي وتسهيل المبادلات التجارية والمالية بين الدول، لأن العملات أصبحت مرتبطة بمرجعية نقدية مستقرة نسبيًا تتمثل في الذهب والدولار معًا.

2.1.2 هامش التقلب المحدود واستقرار أسعار الصرف

سمح نظام بريتون وودز للدول بإجراء تعديلات محدودة على أسعار صرف عملاتها في حدود $\pm 2\%$ فقط حول السعر الرسمي، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار النظام النقدي ومنع التقلبات الكبيرة في أسعار العملات. وفي حال حدوث اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات، كان بإمكان الدول اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة المالية اللازمة.

وقد ساهم نظام الصرف الثابت في:

- ✓ استقرار المبادلات التجارية الدولية .
- ✓ تعزيز الثقة في النظام النقدي العالمي .
- ✓ الحد من المضاربات على العملات .
- ✓ تشجيع الاستثمار والتجارة الدولية .

ورغم المزايا التي حققها هذا النظام، إلا أن اعتماده الكبير على الدولار الأمريكي جعله مرتبطًا بقوة الاقتصاد الأمريكي واحتياطياته من الذهب، وهو ما أدى لاحقًا إلى ظهور عدة اختلالات ساهمت في انهيار النظام خلال بداية السبعينيات (براسول، جاك، 2022، ص 253).

2.2 قابلية تحويل العملات

تُعتبر قابلية تحويل العملات من المبادئ الأساسية التي قام عليها نظام بريتون وودز، حيث سعى هذا النظام إلى تسهيل المبادلات الاقتصادية والمالية بين الدول من خلال السماح بتحويل العملات الوطنية إلى عملات أجنبية بصورة أكثر استقرارًا وتنظيمًا. وقد ساهم ذلك في إعادة الثقة إلى النظام النقدي الدولي بعد الاضطرابات التي عرفها العالم خلال فترة ما بين الحربين العالميتين (خليل، عبد الله، 2009، ص 245).

2.2.1 تسهيل التجارة وحرية المدفوعات الدولية

ساعد مبدأ قابلية تحويل العملات على تسهيل التجارة الدولية، لأن المستوردين والمصدرين أصبحوا قادرين على إجراء المبادلات التجارية وتسوية المدفوعات المالية بصورة أكثر استقرارًا. كما ساهم هذا النظام في تقليل القيود النقدية التي كانت مفروضة على التحويلات المالية خلال فترات الأزمات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى:

- ✓ تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير .
- ✓ تشجيع المبادلات التجارية الدولية .
- ✓ زيادة الثقة في المعاملات المالية الدولية .
- ✓ توسيع حركة رؤوس الأموال بين الدول .

كما سمحت حرية المدفوعات الدولية للدول الأعضاء بإجراء المعاملات المالية المتعلقة بالتجارة والخدمات دون قيود كبيرة، وهو ما ساعد على تنشيط الاقتصاد العالمي وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول.

2.2.2 دعم الاستقرار النقدي

ساهمت قابلية تحويل العملات في تعزيز الاستقرار النقدي داخل النظام الاقتصادي العالمي، لأن استقرار العملات وتسهيل تحويلها ساعدا على تقليل التقلبات الحادة في أسعار الصرف. كما لعب صندوق النقد الدولي دوراً مهماً في مراقبة السياسات النقدية للدول الأعضاء وتقديم المساعدة المالية للدول التي تواجه صعوبات في ميزان المدفوعات.

وقد أدى ذلك إلى دعم الثقة في النظام النقدي الدولي وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في العلاقات الاقتصادية العالمية، خاصة خلال السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية (براسول، جاك، 2022، ص 252).

2.3 التعاون النقدي الدولي

اعتمد نظام بريتون وودز على مبدأ التعاون النقدي الدولي باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. فقد أدركت الدول المشاركة في المؤتمر أن الأزمات الاقتصادية والنقدية التي عرفها العالم خلال فترة ما بين الحربين كانت نتيجة غياب التنسيق والتعاون بين الدول، خاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف والسياسات المالية والنقدية (براسول، جاك، 2022، ص 254).

ولهذا سعى النظام إلى تعزيز التنسيق بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات دولية تشرف على تنظيم العلاقات النقدية والمالية العالمية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي. وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً مهماً في دعم الاستقرار النقدي ومساعدة الدول التي تعاني من اختلالات مالية أو عجز في ميزان المدفوعات. كما ساهم التعاون النقدي الدولي في:

✓ الحد من التخفيضات التنافسية للعملات .

✓ دعم استقرار أسعار الصرف .

✓ تشجيع المبادلات التجارية الدولية .

✓ معالجة اختلالات ميزان المدفوعات .

✓ تعزيز الثقة في النظام المالي العالمي .

وقد أدى هذا التعاون إلى تحقيق قدر من الاستقرار داخل الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث توسعت التجارة الدولية وتحسنت العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية. كما ساعد التنسيق النقدي على تجنب الأزمات المالية الحادة التي كانت تؤدي سابقاً إلى اضطراب الأسواق الدولية (خليل، عبد الله، 2009، ص 248).

جدول: مظاهر التعاون النقدي الدولي في نظام بريتون وودز

الدور	المجال
الحد من تقلب العملات	استقرار أسعار الصرف
تقديم القروض والدعم المالي	صندوق النقد الدولي
تنسيق السياسات النقدية	التعاون بين الدول
معالجة العجز المالي	ميزان المدفوعات
تسهيل المبادلات الاقتصادية	التجارة الدولية

3 مؤسسات نظام بريتون وودز

3.1 صندوق النقد الدولي FMI

يُعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات التي أنشئت في إطار نظام بريتون وودز سنة 1944، حيث جاء تأسيسه بهدف تنظيم العلاقات النقدية الدولية وتحقيق الاستقرار المالي بين الدول. وقد بدأ الصندوق نشاطه رسميًا سنة 1945، وأصبح يشكل أحد الأعمدة الأساسية للنظام النقدي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية (خليل، عبد الله، 2009، ص 251).

وقد أنشئ الصندوق في ظل الحاجة إلى مؤسسة دولية تتولى مراقبة النظام النقدي العالمي وتقديم المساعدة المالية للدول التي تواجه اختلالات في ميزان المدفوعات أو صعوبات نقدية مؤقتة. ولذلك لعب صندوق النقد الدولي دورًا مهمًا في دعم استقرار أسعار الصرف وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ومن أهم أهداف صندوق النقد الدولي:

- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي الدولي .
- ✓ دعم استقرار أسعار الصرف .
- ✓ تقديم القروض للدول التي تعاني من عجز مالي .
- ✓ تشجيع التعاون النقدي بين الدول .
- ✓ تسهيل التجارة الدولية .

كما ساهم الصندوق في الحد من الأزمات النقدية من خلال تقديم القروض والمساعدات المالية للدول التي تواجه صعوبات اقتصادية، وذلك مقابل تطبيق مجموعة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي يوصي بها الصندوق. وقد أدى ذلك إلى زيادة تأثيره في توجيه السياسات الاقتصادية للدول النامية خاصة خلال العقود الأخيرة (براسول، جاك، 2022، ص 258).

جدول وظائف صندوق النقد الدولي

الوظيفة	الهدف
الاستقرار النقدي	استقرار أسعار الصرف
القروض	معالجة العجز المالي
التعاون النقدي	دعم الاقتصاد الدولي

3.2 البنك الدولي

يُعدّ البنك الدولي من المؤسسات الأساسية التي ظهرت في إطار نظام بريتون وودز سنة 1944، وقد أنشئ بهدف المساهمة في إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ثم توسعت مهامه لاحقًا لتشمل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، خاصة الدول النامية (خليل، عبد الله، 2009، ص 254).

وقد لعب البنك الدولي دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد العالمي من خلال تقديم القروض والمساعدات المالية للدول التي تحتاج إلى تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية، مثل مشاريع النقل والطاقة والتعليم والصحة. كما ساهم في تشجيع الاستثمار وتحسين الظروف الاقتصادية داخل العديد من الدول.

3.2.1 إعادة الإعمار وتمويل التنمية

كان الهدف الأول للبنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو المساهمة في إعادة إعمار أوروبا والدول المتضررة من الحرب، حيث قدم التمويلات اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية والقطاع الصناعي والاقتصادي. وبعد انتهاء مرحلة إعادة الإعمار، اتجه البنك نحو تمويل مشاريع التنمية في الدول النامية بهدف رفع مستوى النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية.

وقد شملت مجالات التمويل:

- مشاريع البنية التحتية .
- قطاع الطاقة والنقل .
- التعليم والصحة .
- مشاريع التنمية الزراعية والصناعية .

كما ساعدت هذه المشاريع على تحسين القدرة الإنتاجية للدول النامية وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي.

3.2.2 دعم الاستثمار والمساعدات الفنية

ساهم البنك الدولي في تشجيع الاستثمار من خلال توفير التمويلات والقروض طويلة الأجل التي تساعد الدول على تنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى. كما عمل على دعم القطاع الخاص وتحفيز الاستثمارات الأجنبية داخل العديد من الدول، خاصة في مجالات الصناعة والخدمات.

إلى جانب الدعم المالي، يقدم البنك الدولي مساعدات فنية واستشارية للدول الأعضاء، حيث يساهم في إعداد الدراسات الاقتصادية وتقديم الخبرات المتعلقة بالتخطيط والتنمية والإصلاحات الاقتصادية. وقد أدى ذلك إلى زيادة دور البنك الدولي في توجيه السياسات الاقتصادية والتنموية داخل العديد من الدول النامية (براسول، جاك، 2022، ص 261).

3.3 دور المؤسسات الدولية في الاقتصاد العالمي

أصبحت المؤسسات الدولية التي ظهرت في إطار نظام بريتون وودز، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أهم الفاعلين في الاقتصاد العالمي المعاصر. وقد ساهمت هذه المؤسسات في تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول، خاصة بعد توسع المبادلات التجارية وظهور ظاهرة العولمة الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن العشرين (خليل، عبد الله، 2009، ص 257).

✓ تنظيم الاقتصاد الدولي:

ساهمت المؤسسات الدولية في وضع قواعد تنظم العلاقات الاقتصادية والنقدية بين الدول، خاصة فيما يتعلق بأسعار الصرف والتعاون المالي والتجاري. كما لعب صندوق النقد الدولي دوراً مهماً في مراقبة النظام النقدي العالمي وتقديم التوصيات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي الدولي .

✓ دعم التجارة الدولية:

ساعدت هذه المؤسسات على تشجيع المبادلات التجارية الدولية من خلال دعم استقرار العملات وتسهيل المدفوعات الدولية. كما ساهمت السياسات الاقتصادية التي دعمتها في توسيع الأسواق العالمية وزيادة الترابط الاقتصادي بين الدول .

✓ تمويل التنمية:

لعب البنك الدولي دوراً أساسياً في تمويل مشاريع التنمية داخل الدول النامية، خاصة في مجالات البنية

التحتية والطاقة والتعليم والصحة. وقد ساعدت هذه التمويلات على تحسين القدرات الاقتصادية والإنتاجية للعديد من الدول .

✓ **تعزيز العولمة الاقتصادية:**

ساهمت المؤسسات الدولية في تعزيز العولمة الاقتصادية من خلال تشجيع تحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول. كما أدى ذلك إلى زيادة الترابط بين الاقتصادات العالمية، لكنه ساهم أيضاً في زيادة تبعية بعض الدول النامية للاقتصادات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية (براسول، جاك، 2022، ص 264) .

4 انهيار نظام بريتون وودز

4.1 أسباب انهيار النظام

رغم النجاحات التي حققها نظام بريتون وودز في تحقيق الاستقرار النقدي وتوسيع التجارة الدولية خلال السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا النظام بدأ يواجه عدة اختلالات اقتصادية ومالية منذ نهاية الستينيات. وقد أدت هذه الاختلالات تدريجياً إلى فقدان الثقة في النظام النقدي الدولي وانهيار قاعدة الصرف الثابت المرتبطة بالدولار والذهب (براسول، جاك، 2022، ص 268).

4.1.1 عجز ميزان المدفوعات الأمريكي وأزمة الدولار

شهد الاقتصاد الأمريكي خلال الستينيات تزايداً في عجز ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الإنفاق العسكري، خاصة بسبب حرب فيتنام، إضافة إلى توسع الاستثمارات الأمريكية في الخارج. وقد أدى ذلك إلى خروج كميات كبيرة من الدولار نحو الأسواق العالمية، وهو ما تسبب في تضخم الكتلة النقدية بالدولار مقارنة بحجم احتياطات الذهب الأمريكية.

ومع تزايد تداول الدولار خارج الولايات المتحدة بدأت عدة دول تشكك في قدرة الحكومة الأمريكية على تحويل الدولار إلى الذهب وفق السعر الرسمي المحدد داخل نظام بريتون وودز. وقد أدى ذلك إلى ظهور ما يُعرف بأزمة الدولار، حيث تراجعت الثقة في العملة الأمريكية باعتبارها أساس النظام النقدي العالمي (خليل، عبد الله، 2009، ص 262).

4.1.2 تراجع احتياطي الذهب وصدّات النفط

أدى تزايد تحويل الدولار إلى ذهب من طرف بعض الدول، خاصة فرنسا، إلى انخفاض احتياطات الذهب لدى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع استمرار هذا الوضع أصبحت الولايات المتحدة غير قادرة على الحفاظ على قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، وهو ما دفع الرئيس الأمريكي نيكسون سنة 1971 إلى تعليق تحويل الدولار إلى الذهب، وهو القرار الذي مثّل بداية الانهيار الفعلي لنظام بريتون وودز. كما ساهمت صدمات النفط خلال السبعينيات في زيادة اضطراب الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي زاد من ضعف النظام النقدي الدولي ودفع العديد من الدول إلى التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة والانتقال إلى نظام الصرف المرن.

4.2 نهاية قاعدة الذهب

شكل قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون سنة 1971 نقطة تحول أساسية في تاريخ النظام النقدي الدولي، حيث أعلن تعليق تحويل الدولار الأمريكي إلى الذهب، وهو ما أنهى فعلياً قاعدة الذهب التي كان يقوم عليها نظام بريتون وودز. وقد جاء هذا القرار نتيجة تراجع احتياطات الذهب الأمريكية وارتفاع حجم الدولارات المتداولة عالمياً، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة غير قادرة على الحفاظ على التزامها بتحويل الدولار إلى ذهب بالسعر الرسمي المحدد (خليل، عبد الله، 2009، ص 265).

وقد أدى هذا القرار إلى فقدان الدولار لعلاقته المباشرة بالذهب، وهو ما دفع العديد من الدول إلى التخلي تدريجياً عن نظام أسعار الصرف الثابتة. كما انتقل النظام النقدي الدولي إلى نظام جديد يقوم على تعويم العملات، حيث أصبحت أسعار الصرف تتحدد وفق العرض والطلب داخل الأسواق المالية العالمية.

وأدى تعويم العملات إلى زيادة مرونة النظام النقدي الدولي، لكنه ساهم في الوقت نفسه في ارتفاع تقلبات أسعار الصرف وعدم استقرار الأسواق المالية. كما شهد الاقتصاد العالمي تغيرات كبيرة تمثلت في توسع الأسواق المالية الدولية وزيادة دور البنوك والمؤسسات المالية في حركة رؤوس الأموال العالمية (براسول، جاك، 2022، ص 271).

4.3 انهيار بريتون وودز

أدى انهيار نظام بريتون وودز إلى حدوث تحولات كبيرة في النظام النقدي والمالي العالمي، حيث انتقل الاقتصاد الدولي من نظام يقوم على أسعار صرف ثابتة إلى نظام يعتمد على أسعار صرف مرنة. وقد انعكس ذلك على حركة التجارة الدولية والاستثمارات والأسواق المالية العالمية.

✓ تقلب أسعار الصرف:

أصبحت أسعار العملات تتغير بصورة مستمرة وفق العرض والطلب داخل الأسواق المالية، وهو ما أدى إلى زيادة عدم الاستقرار النقدي وارتفاع مخاطر المبادلات التجارية الدولية.

✓ تزايد الأزمات المالية:

ساهم غياب الاستقرار النقدي في تزايد الأزمات المالية والاقتصادية، خاصة مع توسع المضاربات المالية وحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الأسواق العالمية.

✓ توسع الأسواق المالية:

شهدت الأسواق المالية العالمية توسعاً كبيراً بعد انهيار النظام، حيث ازدادت حركة رؤوس الأموال والبنوك والمؤسسات المالية الدولية، كما تطورت أسواق العملات والأسهم بصورة ملحوظة.

✓ تطور النظام النقدي العالمي:

أدى انهيار بريتون وودز إلى ظهور نظام نقدي عالمي جديد يعتمد على مرونة أسعار الصرف وزيادة دور الدولار والعملات الرئيسية داخل الاقتصاد العالمي، إضافة إلى توسع العولمة المالية خلال العقود اللاحقة.

جدول قبل وبعد انهيار بريتون وودز

بعد الانهيار	قبل الانهيار
سعر صرف مرن	سعر صرف ثابت
الدولار والعملات	الذهب أساس النظام
تقلبات مالية	استقرار نسبي

5 النظام الاقتصادي العالمي الجديد

5.1 إيجابيات النظام العالمي الجديد

ساهم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي تطور بعد انهيار نظام بريتون وودز، في توسيع العلاقات الاقتصادية والمالية بين الدول، كما أدى إلى زيادة الترابط بين مختلف الأسواق العالمية. وقد ساعد التطور التكنولوجي وتحرير المبادلات التجارية والمالية على تنشيط الاقتصاد العالمي ورفع حجم المبادلات الدولية (براسول، جاك، 2022، ص 276).

✓ توسع التجارة:

شهدت التجارة الدولية توسعاً كبيراً نتيجة تخفيض القيود الجمركية وتحرير المبادلات الاقتصادية، وهو ما ساهم في زيادة حركة السلع والخدمات بين الدول ورفع مستوى الاندماج الاقتصادي العالمي .

✓ نمو الاستثمار:

ساعدت حرية انتقال رؤوس الأموال على زيادة الاستثمارات الدولية، خاصة من خلال توسع الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية العالمية، وهو ما ساهم في دعم النمو الاقتصادي داخل العديد من الدول .

✓ تطور المؤسسات الدولية:

تعزيز دور المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية وتقديم الدعم المالي والتقني للدول الأعضاء .

5.2 سلبيات النظام العالمي الجديد

رغم المزايا الاقتصادية التي حققها النظام العالمي الجديد، إلا أنه أدى أيضاً إلى ظهور عدة اختلالات اقتصادية ومالية أثرت بشكل خاص على الدول النامية. كما ساهمت العولمة المالية في زيادة الترابط بين الأسواق، وهو ما جعل الأزمات الاقتصادية تنتقل بسرعة بين مختلف دول العالم (خليل، عبد الله، 2009، ص 271).

✓ هيمنة الدولار:

استمر الدولار الأمريكي في لعب الدور الرئيسي داخل النظام النقدي العالمي، وهو ما منح الولايات المتحدة نفوذاً اقتصادياً ومالياً كبيراً داخل الاقتصاد الدولي .

✓ تبعية الدول النامية:

أصبحت العديد من الدول النامية تعتمد بصورة كبيرة على القروض والاستثمارات الأجنبية، وهو ما زاد من تبعيتها للمؤسسات المالية الدولية والدول الصناعية الكبرى .

✓ الأزمات المالية العالمية:

ساهمت حرية حركة رؤوس الأموال وتوسع الأسواق المالية في زيادة الأزمات المالية الدولية، مثل الأزمات البنكية وأزمات الديون والانهيarts المالية التي أثرت على الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة .

5.3 أثر نظام بريتون وودز في الاقتصاد العالمي

ترك نظام بريتون وودز تأثيرًا كبيرًا على تطور الاقتصاد العالمي الحديث، حيث ساهم في وضع الأسس الرئيسية للنظام النقدي والمالي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. كما أدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وظهور مؤسسات دولية لعبت دورًا محوريًا في تنظيم الاقتصاد العالمي.

✓ تأسيس النظام المالي الحديث:

ساهم نظام بريتون وودز في بناء نظام نقدي عالمي أكثر تنظيمًا، قائم على التعاون النقدي واستقرار أسعار الصرف خلال المرحلة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية .

✓ ظهور المؤسسات المالية الدولية:

أدى النظام إلى إنشاء مؤسسات دولية كبرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي أصبحت من أهم الفاعلين في الاقتصاد العالمي المعاصر .

✓ تطور العولمة الاقتصادية:

ساهمت المبادئ التي قام عليها النظام في توسع المبادلات التجارية والمالية واندماج الاقتصادات الوطنية داخل السوق العالمية، وهو ما مهد لظهور العولمة الاقتصادية الحديثة

6 أسئلة الفصل السادس

- ✓ عرّف نظام بريتون وودز، وبيّن أهم الظروف التاريخية التي أدت إلى ظهوره بعد الحرب العالمية الثانية؟
- ✓ اشرح أهم المبادئ التي قام عليها نظام بريتون وودز، خاصة ما يتعلق بنظام الصرف الثابت ودور الدولار؟
- ✓ حلّل دور المؤسسات المالية الدولية التي نشأت في إطار هذا النظام، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟
- ✓ ناقش أسباب انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينيات؟
- ✓ بيّن خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي ظهر بعد انهيار نظام بريتون وودز، خاصة في مجال العولمة والأسواق المالية؟
- ✓ قارن بين النظام النقدي في إطار نظام بريتون وودز والنظام الاقتصادي العالمي الحالي من حيث آلية الصرف ودور الدولة في الاقتصاد؟

الفصل السابع: انهيار النظام الاشتراكي

الفصل السابع: انهيار النظام الاشتراكي

تمهيد

شهد النظام الاشتراكي توسعًا كبيرًا بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة مع بروز الاتحاد السوفياتي كقوة عالمية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى هذا التوسع إلى ظهور ما يُعرف بالمعسكر الاشتراكي، الذي ضم عددًا من دول أوروبا الشرقية وآسيا، حيث تبنت هذه الدول النظام الاقتصادي القائم على الملكية الجماعية والتخطيط المركزي (براسول، جاك، 2022، ص 281).

كما ارتبط تطور النظام الاشتراكي بالصراع الدولي بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة، حيث دخل المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي في منافسة سياسية واقتصادية وعسكرية مع المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انعكس هذا الصراع على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، خاصة في مجالات التسليح والتكنولوجيا والنفوذ الاقتصادي.

ورغم النجاحات التي حققتها النظام الاشتراكي في بعض المجالات الصناعية والاجتماعية، إلا أن الاقتصاد الاشتراكي بدأ يواجه عدة أزمات منذ السبعينيات، تمثلت في ضعف الإنتاجية وتراجع الكفاءة الاقتصادية وارتفاع النفقات العسكرية. كما ساهمت المركزية الشديدة وضعف الحوافز الفردية في زيادة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول الاشتراكية، وهو ما مهد تدريجيًا لانهيار هذا النظام في نهاية الثمانينيات (خليل، عبد الله، 2009، ص 278).

1 رواد الفكر الاشتراكي

1.1 كارل ماركس

يُعتبر كارل ماركس من أبرز مفكري الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر، حيث قدم تحليلات اقتصادية واجتماعية عميقة للنظام الرأسمالي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين رأس المال والعمل. وقد ركز في دراساته على تفسير طبيعة الأزمات الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي داخل المجتمعات الرأسمالية، كما حاول الكشف عن الآليات التي يقوم عليها استغلال الطبقة العاملة. (Hunt & Lautzenheiser, 2011, p. 312)

1.1.1 نظرية الصراع الطبقي ونقد الرأسمالية

يرى ماركس أن تاريخ المجتمعات يقوم على الصراع بين الطبقات الاجتماعية، حيث توجد دائمًا طبقة تملك وسائل الإنتاج وطبقة أخرى تعمل لصالحها. وفي النظام الرأسمالي تتمثل هذه العلاقة في الصراع بين البرجوازية، التي تملك رؤوس الأموال والمصانع، والبروليتاريا، التي تباع قوة عملها مقابل الأجور. وقد انتقد ماركس النظام الرأسمالي لأنه، حسب رأيه، يقوم على استغلال العمال وتحقيق الأرباح على حساب الطبقة العاملة. كما اعتبر أن الرأسمالية تؤدي إلى تركيز الثروة لدى فئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال، في مقابل تزايد معاناة العمال واتساع الفوارق الاجتماعية. ويرى ماركس أن هذه التناقضات الداخلية تجعل النظام الرأسمالي عرضة للأزمات الاقتصادية المتكررة. (Dobb, 1973, p. 97)

- ✓ ومن أبرز مظاهر نقد ماركس للرأسمالية:
- ✓ استغلال العمال وانخفاض الأجور .
- ✓ تركيز رؤوس الأموال والثروة .
- ✓ اتساع الفوارق الاجتماعية .
- ✓ تكرار الأزمات الاقتصادية .

1.1.2 فائض القيمة والثورة العمالية

تُعتبر نظرية فائض القيمة من أهم النظريات الاقتصادية التي قدمها ماركس، حيث يرى أن العامل ينتج خلال عملية الإنتاج قيمة أكبر من الأجر الذي يحصل عليه، وأن الفرق بين قيمة الإنتاج وأجر العامل يمثل فائض القيمة الذي يستحوذ عليه الرأسمالي في شكل أرباح.

المعادلة الاقتصادية

فائض القيمة = قيمة الإنتاج – أجر العامل

وقد اعتبر ماركس أن فائض القيمة يمثل أساس الاستغلال داخل النظام الرأسمالي، لأن الرأسمالي يحقق أرباحه من خلال الاستفادة من عمل العمال دون منحهم القيمة الحقيقية لما ينتجون. ومع استمرار هذا الوضع يتزايد الصراع بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما يؤدي في النهاية، حسب ماركس، إلى قيام ثورة عمالية تُسقط النظام الرأسمالي وتؤسس مجتمعًا اشتراكيًا قائمًا على الملكية الجماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية (Marx, 1867, p. 188).

1.2 فريدريك إنجلز

يُعدّ فريدريك إنجلز من أبرز رواد الفكر الاشتراكي، وقد ارتبط اسمه بشكل كبير بكارل ماركس نتيجة التعاون الفكري والعلمي الذي جمع بينهما في تحليل النظام الرأسمالي وتطوير أسس الاشتراكية العلمية. وقد ساهم إنجلز في نشر الأفكار الاشتراكية والدفاع عنها، كما لعب دورًا مهمًا في تطوير النظرية الماركسية وتفسير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالنظام الرأسمالي (Hunt & Lautzenheiser, 2011, p. 318).

1.2.1 التعاون مع ماركس وتأسيس الاشتراكية العلمية

بدأ التعاون بين إنجلز وماركس منذ منتصف القرن التاسع عشر، حيث عملا معًا على دراسة تطور الرأسمالية الصناعية وأوضاع الطبقة العاملة داخل المجتمعات الأوروبية. وقد تَوَجَّ هذا التعاون بكتابة العديد من المؤلفات المشتركة، أهمها “البيان الشيوعي” الذي صدر سنة 1848، والذي يُعتبر من أهم النصوص المؤسسة للفكر الاشتراكي الحديث.

كما ساهم إنجلز في تطوير مفهوم الاشتراكية العلمية، التي تقوم على تحليل علمي للتطورات الاقتصادية والاجتماعية بدل الاعتماد على التصورات المثالية أو الطوباوية. وقد ركز هذا الاتجاه على تفسير التغيرات التاريخية انطلاقًا من العلاقات الاقتصادية والصراع بين الطبقات الاجتماعية.

1.2.2 نقد النظام الرأسمالي

انتقد إنجلز النظام الرأسمالي بسبب ما يسببه من تفاوت اجتماعي واستغلال للطبقة العاملة، خاصة مع تطور الصناعة الحديثة وظهور المصانع الكبرى. وقد ركز في كتاباته على الظروف الصعبة التي كان يعيشها العمال داخل المدن الصناعية، مثل انخفاض الأجور وطول ساعات العمل وسوء الظروف المعيشية.

كما اعتبر إنجلز أن الرأسمالية تؤدي إلى:

- ✓ تركّز الثروة لدى أصحاب رؤوس الأموال .
 - ✓ تدهور أوضاع الطبقة العاملة .
 - ✓ ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية .
 - ✓ تعميق الصراع الطبقي داخل المجتمع .
- ويرى إنجلز أن هذه التناقضات الداخلية ستؤدي في النهاية إلى انهيار النظام الرأسمالي وظهور مجتمع اشتراكي يقوم على العدالة الاجتماعية والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.(Engels, 1845, p. 142)

1.3 لينين وتطبيق الاشتراكية

يُعتبر فلاديمير لينين من أبرز الشخصيات التي ساهمت في تطبيق الفكر الاشتراكي على أرض الواقع، خاصة بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917. وقد حاول لينين تحويل المبادئ النظرية التي وضعها ماركس وإنجلز إلى نظام اقتصادي وسياسي قائم على سيطرة الدولة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. كما لعب دورًا مهمًا في تأسيس الاتحاد السوفياتي وبناء أول دولة اشتراكية في العالم (خليل، عبد الله، 2009، ص 286).

1.3.1 الثورة البلشفية والاقتصاد الموجه

قادت الثورة البلشفية إلى إسقاط النظام القيصري في روسيا وقيام نظام اشتراكي جديد بقيادة الحزب الشيوعي. وقد اعتمد لينين على الاقتصاد الموجه، حيث أصبحت الدولة تتحكم بصورة مباشرة في النشاط الاقتصادي، خاصة في القطاعات الأساسية مثل الصناعة والنقل والبنوك. كما تم تأمين وسائل الإنتاج الكبرى وإلغاء سيطرة الرأسماليين على الاقتصاد، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال الطبقي. وقد سعت الدولة الاشتراكية إلى توجيه الإنتاج وفق حاجات المجتمع بدل الاعتماد على آلية السوق والربح كما هو الحال في النظام الرأسمالي.

1.3.2 دور الدولة والتخطيط المركزي

لعبت الدولة دورًا محوريًا داخل النظام الاشتراكي السوفياتي، حيث أصبحت المسؤولة عن تحديد الإنتاج والأسعار وتوزيع الموارد الاقتصادية. ولذلك اعتمد الاتحاد السوفياتي على التخطيط المركزي، الذي يقوم على وضع خطط اقتصادية تحدد أهداف الإنتاج والاستثمار لفترات زمنية معينة. وقد ساهم التخطيط المركزي في:

- ✓ تنظيم الموارد الاقتصادية .
- ✓ تطوير الصناعة الثقيلة .
- ✓ توجيه الإنتاج حسب حاجات الدولة .
- ✓ تقليص دور السوق الحرة .

ورغم النجاحات التي حققها الاقتصاد السوفياتي في المجال الصناعي خلال بعض المراحل، إلا أن المركزية الشديدة وضعف الحوافز الفردية أدّى لاحقًا إلى ظهور عدة مشكلات اقتصادية، مثل انخفاض الإنتاجية وضعف الكفاءة الاقتصادية (براسول، جاك، 2022، ص 289).

2 أسس النظام الاشتراكي

2.1 الملكية الجماعية

تُعتبر الملكية الجماعية من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام الاشتراكي، حيث يقوم هذا النظام على إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الكبرى وتعويضها بملكية جماعية تخضع لسيطرة الدولة أو المجتمع. وقد ظهر هذا المبدأ بهدف القضاء على الاستغلال الطبقي وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال جعل الثروات ووسائل الإنتاج موجهة لخدمة المجتمع بأكمله بدل خدمة فئة محدودة من أصحاب رؤوس الأموال (خليل، عبد الله، 2009، ص 291).

وقد اعتمدت الدول الاشتراكية على سياسة التأميم، التي تقوم على نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية الكبرى، مثل المصانع والبنوك ووسائل النقل، من القطاع الخاص إلى الدولة. وأصبح الاقتصاد في ظل هذا النظام يعتمد بصورة كبيرة على تدخل الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي وتوجيه الإنتاج وتوزيع الموارد. كما لعبت الدولة دوراً مركزياً في السيطرة على وسائل الإنتاج، حيث أصبحت مسؤولة عن تحديد أهداف الإنتاج والأسعار والاستثمارات وفق خطط اقتصادية مركزية. وقد اعتبر أنصار الاشتراكية أن هذه السيطرة تسمح بتوجيه الاقتصاد نحو تلبية الحاجات الاجتماعية بدل السعي وراء الربح الفردي كما هو الحال في النظام الرأسمالي. (Dobb, 1973, p. 144).

جدول مقارنة بين الرأسمالية والاشتراكية

الاشتراكية	الرأسمالية
ملكية جماعية	ملكية خاصة
الحاجات الاجتماعية	الربح

2.2 التخطيط الاقتصادي المركزي

يُعدّ التخطيط الاقتصادي المركزي من أهم الأسس التي اعتمد عليها النظام الاشتراكي في تنظيم النشاط الاقتصادي، حيث تتولى الدولة تحديد الأهداف الاقتصادية الكبرى بدل تركها لقوى السوق. ويقوم هذا التخطيط على تدخل الدولة في توجيه الإنتاج والاستثمار وتوزيع الموارد، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات الاجتماعية وفق أولويات محددة مسبقاً (خليل، عبد الله، 2009، ص 294).

وفي إطار التخطيط المركزي، لا تُترك قرارات الإنتاج والأسعار للمؤسسات بصورة مستقلة، بل تحددها أجهزة التخطيط التابعة للدولة. فالدولة تقرر ما يجب إنتاجه، وبأي كمية، ولمن يوجه الإنتاج، كما تتدخل في تحديد الأسعار والأجور وتوزيع المواد الأولية. وقد كان الهدف من ذلك تجنب الفوضى التي قد تنتج عن السوق الحرة، وتحقيق نوع من التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الاجتماعية.

وقد ظهر التخطيط الاقتصادي المركزي بشكل واضح في تجربة الاتحاد السوفياتي من خلال ما عُرف بالخطط الخمسية، وهي برامج اقتصادية تمتد على خمس سنوات، تحدد فيها الدولة أهدافاً دقيقة تتعلق بالإنتاج الصناعي والزراعي والاستثمار والبنية التحتية. وقد ساهمت هذه الخطط في تسريع التصنيع وتطوير الصناعات الثقيلة، خاصة خلال المراحل الأولى من التجربة السوفياتية. (Nove, 1983, p. 102).

كما سمح التخطيط المركزي بتنظيم الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو القطاعات التي اعتبرتها الدولة ذات أولوية، مثل الصناعة الثقيلة والطاقة والنقل والتعليم. غير أن هذا الأسلوب واجه لاحقاً عدة صعوبات، بسبب ضعف المرونة الاقتصادية وبطء اتخاذ القرار، إضافة إلى صعوبة معرفة الحاجات الحقيقية للمستهلكين داخل اقتصاد واسع ومعقد.

2.3 هدف الإنتاج في النظام الاشتراكي

يختلف هدف الإنتاج في النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي، حيث لا يُعتبر الربح الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي، بل يُوجَّه الإنتاج نحو خدمة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولذلك سعت الدول الاشتراكية إلى تنظيم الاقتصاد بطريقة تسمح بتلبية حاجات السكان وتقليل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات (Dobb, 1973, p. 151).

2.3.1 إشباع الحاجات وتحقيق العدالة الاجتماعية

اعتمد النظام الاشتراكي على مبدأ توجيه الإنتاج نحو إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، مثل الغذاء والسكن والتعليم والصحة والعمل. ولهذا تدخلت الدولة بصورة مباشرة في تحديد أولويات الإنتاج وتوزيع الموارد وفق الحاجات الاجتماعية بدل الاعتماد على آلية السوق والربح. كما ارتبط هذا التوجه بفكرة العدالة الاجتماعية، حيث حاولت الدولة تحقيق نوع من المساواة بين مختلف فئات المجتمع من خلال توفير الخدمات الأساسية وضمان فرص العمل وتقليص التفاوت في توزيع الدخل والثروة. وقد اعتبر الفكر الاشتراكي أن العدالة الاجتماعية تمثل عنصرًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع.

2.3.2 القضاء على الاستغلال وتقليص الفوارق الاجتماعية

سعى النظام الاشتراكي إلى القضاء على الاستغلال الطبقي من خلال إلغاء سيطرة أصحاب رؤوس الأموال على وسائل الإنتاج وتعويضها بالملكية الجماعية. وقد هدفت هذه السياسة إلى منع تركيز الثروة لدى فئة محدودة وتحقيق توزيع أكثر توازنًا للموارد الاقتصادية. كما حاولت الدول الاشتراكية تقليص الفوارق الاجتماعية عبر التحكم في الأجور والأسعار وتوسيع الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن. ورغم أن هذه السياسات ساهمت في تحسين بعض المؤشرات الاجتماعية، إلا أن التطبيق العملي واجه عدة صعوبات مرتبطة بضعف الحوافز الفردية وتراجع الكفاءة الاقتصادية (خليل، عبد الله، 2009، ص 297).

3 عيوب النظام الاشتراكي

3.1 ضعف الحوافز الفردية

يُعتبر ضعف الحوافز الفردية من أبرز المشكلات التي واجهت النظام الاشتراكي، حيث أدى الاعتماد على الملكية الجماعية والتخطيط المركزي إلى تقليل دور المبادرة الفردية داخل النشاط الاقتصادي. فالعامل أو المنتج في كثير من الأحيان لا يحصل على مقابل يرتبط مباشرة بمستوى إنتاجه أو كفاءته، وهو ما أثر على روح المنافسة والعمل داخل المؤسسات الاقتصادية. (Nove, 1983, p. 118).

3.1.1 غياب المنافسة وضعف الابتكار

أدى غياب المنافسة داخل الاقتصاد الاشتراكي إلى تراجع الحافز نحو تطوير الإنتاج وتحسين الجودة، لأن المؤسسات الاقتصادية كانت تعمل وفق خطط تضعها الدولة دون وجود منافسة حقيقية بينها. كما أن احتكار الدولة لمعظم الأنشطة الاقتصادية جعل العديد من المؤسسات تنفقر إلى المرونة والقدرة على التجديد. وقد انعكس ذلك على مستوى الابتكار والتقدم التكنولوجي، حيث واجه الاقتصاد الاشتراكي صعوبات في مواكبة التطورات الصناعية والتقنية التي عرفتتها الاقتصادات الرأسمالية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والإنتاج الصناعي الحديث.

3.1.2 انخفاض الإنتاجية

ساهم ضعف الحوافز الفردية في انخفاض مستوى الإنتاجية داخل العديد من القطاعات الاقتصادية، لأن الأجور والترقيات لم تكن ترتبط دائماً بالكفاءة أو حجم الإنتاج. كما أدى غياب المنافسة وضعف المبادرة الفردية إلى تراجع الأداء الاقتصادي داخل المؤسسات الإنتاجية.

وقد ظهرت آثار ذلك بشكل واضح في:

- ✓ ضعف جودة بعض المنتجات .
- ✓ بطء التطور الصناعي .
- ✓ تراجع الكفاءة الاقتصادية .
- ✓ نقص بعض السلع الاستهلاكية .

ومع مرور الوقت أصبحت هذه المشكلات من أهم العوامل التي أثرت على قدرة الاقتصاد الاشتراكي على تحقيق النمو والاستمرار، خاصة أمام التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الذي عرفته الدول الرأسمالية (براسول، جاك، 2022، ص 301).

3.2 البيروقراطية والمركزية

اعتمد النظام الاشتراكي على المركزية في تسيير النشاط الاقتصادي، حيث كانت الدولة تتحكم بصورة مباشرة في الإنتاج والأسعار والاستثمارات وتوزيع الموارد. ورغم أن هذا الأسلوب ساهم في تنظيم الاقتصاد خلال بعض المراحل، إلا أنه أدى مع مرور الوقت إلى ظهور مشكلات إدارية واقتصادية أثرت على كفاءة النظام الاشتراكي (خليل، عبد الله، 2009، ص 301).

3.2.1 تعقد الإدارة وبطء اتخاذ القرار

أدى الاعتماد الكبير على الإدارة المركزية إلى تعقد الهياكل الإدارية داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبحت أغلب القرارات مرتبطة بأجهزة التخطيط والسلطات المركزية التابعة للدولة. وقد تسبب ذلك في كثرة الإجراءات الإدارية وطول مراحل اتخاذ القرار، خاصة في الاقتصادات الواسعة مثل الاتحاد السوفياتي. كما أدى هذا الوضع إلى بطء الاستجابة للتغيرات الاقتصادية وحاجات السوق، لأن المؤسسات لم تكن تمتلك حرية كافية لاتخاذ القرارات المناسبة بصورة سريعة ومرنة.

3.2.2 ضعف المرونة الاقتصادية

ساهمت المركزية الشديدة في ضعف المرونة الاقتصادية داخل النظام الاشتراكي، حيث أصبح من الصعب تعديل الخطط الاقتصادية أو تغيير الإنتاج وفق حاجات المستهلكين والمتغيرات الاقتصادية الجديدة. كما أدى غياب المنافسة واعتماد المؤسسات على التوجيه المركزي إلى تراجع الكفاءة والإنتاجية داخل العديد من القطاعات الاقتصادية.

وقد انعكست هذه المشكلات على:

- ✓ ضعف جودة الإنتاج .
- ✓ نقص بعض السلع الاستهلاكية .
- ✓ بطء التطور الاقتصادي .
- ✓ تراجع الكفاءة داخل المؤسسات الإنتاجية .

ومع مرور الوقت أصبحت البيروقراطية والمركزية من أبرز العوامل التي ساهمت في إضعاف الاقتصاد الاشتراكي وزيادة أزماته الداخلية. (Nove, 1983, p. 124)

3.3 الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

واجه النظام الاشتراكي خلال مراحلہ الأخيرة عدة أزمات اقتصادية واجتماعية أثرت على استقراره الداخلي وقدرته على الاستمرار. وقد ارتبطت هذه الأزمات بطبيعة الاقتصاد الموجه وضعف المرونة الاقتصادية، إضافة إلى تراجع الكفاءة الإنتاجية وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على تلبية حاجات السكان بصورة فعالة (براسول، جاك، 2022، ص 304).

3.3.1 نقص السلع وانخفاض الجودة

عانت العديد من الدول الاشتراكية من نقص في السلع الاستهلاكية الأساسية نتيجة ضعف الإنتاج وعدم التوازن بين العرض والطلب. كما أدى التخطيط المركزي إلى صعوبة تحديد الحاجات الحقيقية للمستهلكين، وهو ما تسبب أحياناً في تكس بعض السلع مقابل ندرة سلع أخرى يحتاجها السوق. إلى جانب ذلك، عرفت المنتجات في بعض القطاعات انخفاضاً في الجودة بسبب غياب المنافسة وضعف الحوافز الفردية، حيث لم تكن المؤسسات الاقتصادية تواجه ضغوطاً حقيقية تدفعها إلى تحسين الإنتاج أو تطوير التكنولوجيا.

3.3.2 التفاوت بين الإنتاج والحاجات والتآزر الاجتماعي

أدى ضعف التنسيق بين الإنتاج والحاجات الفعلية للسكان إلى ظهور اختلالات اقتصادية متكررة، حيث لم يتمكن الاقتصاد الاشتراكي من توفير مستوى معيشة مماثل لما عرفته الدول الرأسمالية الصناعية. كما ساهمت الأزمات الاقتصادية وندرة بعض السلع في تزايد التآزر الاجتماعي داخل المجتمعات الاشتراكية. ومع مرور الوقت بدأت الاحتجاجات الشعبية تتزايد، خاصة مع تراجع النمو الاقتصادي وضعف القدرة الشرائية وانتشار البيروقراطية. وقد ساهم ذلك في إضعاف الثقة في النظام الاشتراكي وتهيئة الظروف لانهاره في نهاية الثمانينيات. (Nove, 1983, p. 131)

4 أسباب انهيار النظام الاشتراكي

4.1 الأسباب الاقتصادية

تعتبر الأسباب الاقتصادية من أبرز العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الاشتراكي، حيث واجهت الاقتصادات الاشتراكية عدة أزمات هيكلية أثرت على قدرتها على تحقيق النمو والاستمرار. وقد ظهرت هذه المشكلات بصورة واضحة منذ السبعينيات، خاصة مع تراجع الأداء الاقتصادي مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية (خليل، عبد الله، 2009، ص 307).

4.1.1 ضعف الإنتاجية وفشل التخطيط المركزي

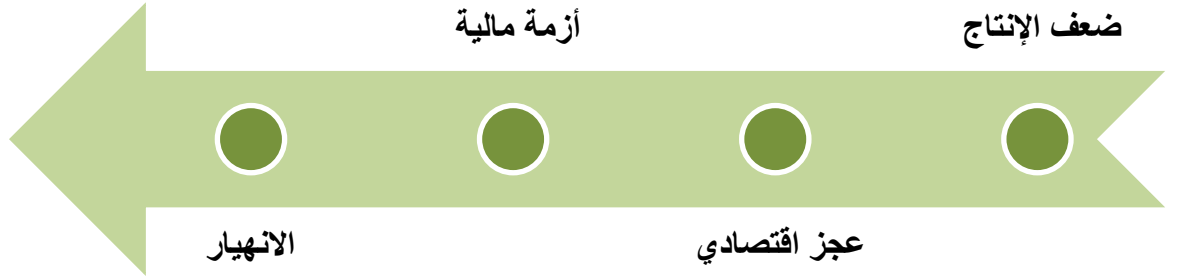
عانى النظام الاشتراكي من ضعف الإنتاجية نتيجة غياب المنافسة وضعف الحوافز الفردية، حيث لم تكن المؤسسات الاقتصادية تعتمد على منطق الربح والكفاءة كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي. وقد أدى ذلك إلى تراجع جودة الإنتاج وضعف القدرة على الابتكار والتطور التكنولوجي. كما واجه التخطيط المركزي صعوبات كبيرة بسبب تعقد الإدارة وبطء اتخاذ القرار، إضافة إلى عدم قدرة أجهزة التخطيط على تحديد الحاجات الحقيقية للسكان بصورة دقيقة. وقد تسبب ذلك في اختلالات اقتصادية متكررة، مثل نقص بعض السلع وتراجع الكفاءة داخل المؤسسات الإنتاجية.

4.1.2 التكاليف العسكرية وأزمة المديونية

ساهم سباق التسلح خلال الحرب الباردة في استنزاف الموارد الاقتصادية للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، حيث تم توجيه جزء كبير من الموارد نحو الإنفاق العسكري بدل الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية.

كما واجهت الاقتصادات الاشتراكية أزمة مديونية نتيجة ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع النفقات العامة، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية. ومع استمرار هذه المشكلات أصبح النظام الاشتراكي عاجزاً عن مواكبة التطور الاقتصادي العالمي، الأمر الذي مهد لانهاره في نهاية الثمانينيات (Hobsbawm, 1994, p. 482).

مخطط الأسباب الاقتصادية لانهار النظام الاشتراكي



4.1.3 دور الحرب الباردة

لعبت الحرب الباردة دوراً أساسياً في إضعاف النظام الاشتراكي، حيث دخل الاتحاد السوفياتي في صراع طويل مع الولايات المتحدة الأمريكية شمل المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية. وقد أدى هذا الصراع إلى استنزاف الموارد الاقتصادية للدول الاشتراكية وزيادة الضغوط الداخلية عليها (خليل، عبد الله، 2009، ص 311).

✓ سباق التسلح والضغط الأمريكي

شهدت فترة الحرب الباردة سباقاً كبيراً نحو التسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث خصص الاتحاد السوفياتي جزءاً ضخماً من موارده للإنفاق العسكري ومناقسة الولايات المتحدة في مجال الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية.

كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً اقتصادية وسياسية على الاتحاد السوفياتي من خلال دعم حلفائها وتوسيع نفوذها الاقتصادي والتكنولوجي، وهو ما ساهم في زيادة الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الاشتراكي

✓ التنافس الاقتصادي والتكنولوجي

واجهت الدول الاشتراكية صعوبات في مواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي عرفته الدول الرأسمالية، خاصة في مجالات الصناعة الحديثة والإعلام والتكنولوجيا الرقمية. وقد أدى ضعف الابتكار وتراجع الإنتاجية إلى اتساع الفجوة الاقتصادية بين المعسكرين. ومع استمرار هذا التنافس أصبحت الاقتصادات الاشتراكية أقل قدرة على تحقيق النمو وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما ساهم في تراجع مكانتها الدولية وتهيئة الظروف لانهارها في نهاية الثمانينيات (Nove, 1983, p. 136).

5 نتائج انهيار النظام الاشتراكي

5.1 نهاية الثنائية القطبية

أدى انهيار النظام الاشتراكي إلى حدوث تغيرات كبيرة في النظام الدولي، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وانتهاء الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي. وقد مثل هذا الحدث نهاية مرحلة الثنائية القطبية التي ميزت العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، حيث أصبح العالم خاضعاً لهيمنة قوة دولية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية. (Hobsbawm, 1994, p. 492).

5.1.1 تفكك الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة

شهد الاتحاد السوفياتي خلال أواخر الثمانينيات أزمات اقتصادية وسياسية عميقة أدت إلى تفككه إلى عدة جمهوريات مستقلة، وهو ما أدى إلى انهيار المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية. ومع غياب الاتحاد السوفياتي أصبحت الولايات المتحدة القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المهيمنة على النظام الدولي. كما ساهم هذا التحول في توسع النفوذ الأمريكي داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، إضافة إلى زيادة تأثير النموذج الرأسمالي في مختلف دول العالم.

5.1.2 تغير النظام الدولي

أدى انهيار الاشتراكية إلى تغير طبيعة العلاقات الدولية، حيث انتقل العالم من نظام يقوم على الصراع بين قطبين إلى نظام دولي أحادي القطبية. كما توسعت العلاقات الاقتصادية العالمية وازدادت هيمنة المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات داخل الاقتصاد العالمي (براسول، جاك، 2022، ص 314).

5.2 انتشار الرأسمالية والعولمة

ساهم انهيار النظام الاشتراكي في انتشار النظام الرأسمالي واقتصاد السوق داخل العديد من الدول التي كانت تعتمد سابقاً على التخطيط المركزي والملكية الجماعية. كما شهد العالم توسعاً كبيراً في ظاهرة العولمة الاقتصادية خلال التسعينيات، خاصة مع تحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول (خليل، عبد الله، 2009، ص 315).

5.2.1 اقتصاد السوق والخصخصة

اتجهت الدول التي كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي نحو تطبيق اقتصاد السوق، حيث تم التخلي عن التخطيط المركزي والاعتماد بصورة أكبر على آلية العرض والطلب. كما شهدت هذه الدول عمليات خصخصة واسعة للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تحويل ملكية العديد من الشركات والمؤسسات من الدولة إلى القطاع الخاص. وقد ساهمت هذه التحولات في: ✓ توسع النشاط الخاص .

- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية .
- ✓ زيادة المنافسة داخل الأسواق .
- ✓ دمج الاقتصادات الاشتراكية السابقة في الاقتصاد العالمي .

5.2.2 تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية

أدى انتشار الرأسمالية إلى توسع التجارة الدولية وتحرير المبادلات الاقتصادية بين الدول، كما تعزز دور المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات. وقد ساهم ذلك في زيادة الترابط بين الاقتصادات العالمية وظهر ما يُعرف بالعولمة الاقتصادية.

ورغم ما وفرتة العولمة من فرص للنمو والاستثمار، إلا أنها ساهمت أيضًا في زيادة التبعية الاقتصادية لبعض الدول النامية وارتفاع تأثير الأزمات المالية العالمية على مختلف الاقتصادات.

جدول: التحولات بعد انهيار النظام الاشتراكي

بعد الانهيار	قبل الانهيار
اقتصاد السوق	اقتصاد موجه
خصخصة	ملكية جماعية
تحرير اقتصادي	تخطيط مركزي

5.3 أثر الانهيار على الاقتصاد العالمي

أدى انهيار النظام الاشتراكي إلى حدوث تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، حيث توسع النظام الرأسمالي وأصبحت العولمة الاقتصادية أكثر انتشارًا خلال التسعينيات. كما تغيرت طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية مع زيادة دور المؤسسات المالية العالمية وتوسع الأسواق الدولية بصورة غير مسبقة (براسول، جاك، 2022، ص 317).

5.3.1 توسع المؤسسات المالية الدولية وتطور العولمة

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي تعزز دور المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت هذه المؤسسات أكثر تأثيرًا في توجيه السياسات الاقتصادية للدول، خاصة الدول النامية والدول التي انتقلت من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. كما شهد العالم تطورًا كبيرًا في ظاهرة العولمة الاقتصادية، حيث ازدادت حركة التجارة والاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول، إضافة إلى توسع الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية العالمية. وقد ساعد التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة على تسريع هذا الاندماج الاقتصادي العالمي.

5.3.2 تغير العلاقات الاقتصادية الدولية

ساهم انهيار النظام الاشتراكي في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت الاقتصادات العالمية أكثر ارتباطًا بالنظام الرأسمالي واقتصاد السوق. كما توسعت الاتفاقيات التجارية الدولية وازدادت هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.

وقد نتج عن هذه التحولات:

- ✓ زيادة الترابط بين الاقتصادات العالمية .

✓ توسع التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية .

✓ ارتفاع تأثير الأزمات المالية العالمية .

✓ تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسيات .

ورغم أن هذه التغيرات ساهمت في دعم النمو الاقتصادي داخل بعض الدول، إلا أنها أدت أيضًا إلى تعميق الفوارق الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وزيادة تبعية بعض الاقتصادات الضعيفة للنظام المالي العالمي. (Hobsbawm, 1994, p. 497)

6 أسئلة الفصل السابع

- ✓ حلّل أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى انهيار الأنظمة الاشتراكية في نهاية القرن العشرين، خاصة ضعف الإنتاجية وغياب الحوافز؟
- ✓ ناقش دور المشكلات الإدارية والبيروقراطية في إضعاف الاقتصاد في الدول الاشتراكية؟
- ✓ بيّن كيف ساهمت الأزمات الاقتصادية الداخلية في تراجع النظام الاشتراكي مقارنة بالنظام الرأسمالي؟
- ✓ اشرح أثر السباق التكنولوجي والعسكري مع الدول الرأسمالية على تفاقم أزمات الدول الاشتراكية؟
- ✓ ناقش النتائج الاقتصادية والسياسية المترتبة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على النظام الاقتصادي العالمي؟

الفصل الثامن: بروز الاقتصاديات الآسيوية

الفصل الثامن: بروز الاقتصاديات الآسيوية

تمهيد:

شهدت منطقة شرق آسيا منذ ستينيات القرن العشرين تطورا اقتصاديا سريعا جعلها من أبرز مناطق النمو في العالم، حيث تمكنت عدة دول آسيوية من تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج والتصنيع والتصدير خلال فترة زمنية قصيرة. وقد شمل هذا التحول دولاً مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا وتايوان، التي أصبحت تُعرف باسم “النمو الآسيوي” بسبب سرعتها الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية (Krugman, 1994, p. 67).

وقد ارتبط هذا النجاح الاقتصادي بعدة عوامل، من أهمها الاهتمام بالتصنيع وتطوير التكنولوجيا وتحسين التعليم والتكوين، إضافة إلى اعتماد سياسات اقتصادية مرنة ساهمت في تشجيع الاستثمار والإنتاج والتصدير. كما لعبت الدولة دوراً مهماً في توجيه الاقتصاد ودعم القطاعات الإنتاجية وتوفير البنية التحتية اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

كما ساهم التحول الصناعي والتكنولوجي في تعزيز مكانة الاقتصاديات الآسيوية داخل الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت هذه الدول من أهم مراكز الصناعة والتجارة الدولية. وقد اعتمدت هذه التجارب على مزيج من تدخل الدولة واقتصاد السوق، وهو ما سمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين مستوى المعيشة بصورة ملحوظة (خليل، عبد الله، 2009، ص 366).

1 محددات النمو في الاقتصاديات الآسيوية

1.1 التراكم الرأسمالي والبشري

يعتبر التراكم الرأسمالي والبشري من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح الاقتصاديات الآسيوية وتحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وقد اعتمدت هذه الدول على تطوير الموارد البشرية وتوسيع الاستثمارات الإنتاجية بهدف دعم التصنيع ورفع الكفاءة الاقتصادية (World Bank, 1993, p. 84).

1.1.1 التعليم والتكوين وتطوير رأس المال البشري

أولت الدول الآسيوية اهتماماً كبيراً بالتعليم والتكوين المهني باعتبارهما أساساً لتطوير الاقتصاد وتحسين الإنتاجية. وقد ساهم الاستثمار في التعليم في رفع مستوى الكفاءات والمهارات التقنية، وهو ما مكّن هذه الدول من تكوين يد عاملة مؤهلة قادرة على مواكبة التطور الصناعي والتكنولوجي. كما ساعد تطوير رأس المال البشري على:

- ✓ تحسين جودة العمل والإنتاج .
- ✓ دعم الابتكار والتكنولوجيا .
- ✓ رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية .
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد .

1.1.2 تراكم رأس المال وتحسين الإنتاجية

اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية على زيادة معدلات الادخار والاستثمار من أجل تحقيق تراكم سريع لرأس المال، خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية. وقد ساهم ذلك في تطوير البنية التحتية وتوسيع النشاط الصناعي ورفع القدرة الإنتاجية.

كما أدى الاستثمار في المعدات والتكنولوجيا الحديثة إلى تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. وقد ساعد هذا التوجه الدول الآسيوية على تحقيق نمو اقتصادي سريع وتوسيع صادراتها الصناعية داخل الأسواق العالمية (خليل، عبد الله، 2009، ص 369).

1.2 دور الدولة في دعم النمو

لعبت الدولة دورًا أساسيًا في نجاح الاقتصاديات الآسيوية، حيث لم يقتصر دورها على تنظيم النشاط الاقتصادي فقط، بل تدخلت بصورة مباشرة في توجيه عملية التنمية ودعم القطاعات الإنتاجية. وقد اعتمدت هذه الدول على سياسات اقتصادية مرنة جمعت بين تدخل الدولة وتشجيع اقتصاد السوق، وهو ما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستقر. (World Bank, 1993, p. 96)

1.2.1 تطوير البنية التحتية ودعم القطاع الخاص

اهتمت الحكومات الآسيوية بتطوير البنية التحتية من خلال إنشاء شبكات النقل والموانئ والطاقة والاتصالات، باعتبارها عناصر أساسية لدعم النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار. وقد ساهم توفر هذه البنية في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية والتجارية.

كما عملت الدولة على دعم القطاع الخاص من خلال تقديم التسهيلات المالية والضريبية وتوفير القروض والحوافز للمؤسسات الأكثر كفاءة. وقد ساعد ذلك على تشجيع الاستثمار المحلي وتوسيع النشاط الصناعي وزيادة القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية.

1.2.2 السياسات الاقتصادية والتوجيه الحكومي

اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية على سياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع التصنيع والتصدير وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تدخلت الدولة في توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية، خاصة الصناعات التكنولوجية والصناعات التصديرية.

كما لعب التوجيه الحكومي دورًا مهمًا في تنسيق العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، حيث عملت الحكومات على وضع خطط تنموية طويلة المدى وتحديد أهداف اقتصادية واضحة. وقد ساهم هذا التوجيه في تحسين تخصيص الموارد وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والإنتاجية. (Krugman, 1994, p. 72)

1.3 العدالة في توزيع النمو

اهتمت الاقتصاديات الآسيوية بتحقيق نوع من التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث لم تقتصر سياسات التنمية على زيادة الإنتاج فقط، بل سعت أيضًا إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وتقليص الفوارق الاجتماعية. وقد ساهم ذلك في خلق بيئة اقتصادية واجتماعية مستقرة دعمت استمرار النمو الاقتصادي لفترات طويلة. (World Bank, 1993, p. 101)

1.3.1 تحسين المستوى المعيشي وتحفيز الإنتاج

ساهمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية في رفع مستوى المعيشة داخل العديد من الدول الآسيوية، من خلال تحسين التعليم والصحة وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل. وقد أدى ذلك إلى تحسين القدرة الشرائية للسكان ورفع مستوى الاستهلاك، وهو ما ساعد على تنشيط الاقتصاد الداخلي.

كما ساهمت العدالة في توزيع ثمار النمو في تحفيز مختلف عناصر الإنتاج، حيث أصبح الأفراد أكثر استعداداً للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتحسين الأداء والإنتاجية.

1.3.2 الاستقرار الاجتماعي ورفع الكفاءة الاقتصادية

ساعدت السياسات الاجتماعية التي اعتمدتها الدول الآسيوية على تحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي وتقليل التوترات الناتجة عن الفوارق الاقتصادية. وقد ساهم هذا الاستقرار في توفير مناخ ملائم للاستثمار والإنتاج والتوسع الصناعي.

ومن جهة أخرى، أدى تحسين توزيع الموارد والخدمات إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، حيث استطاعت هذه الدول استغلال مواردها البشرية والمادية بصورة أكثر فعالية. وقد ساعد ذلك على تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الآسيوية داخل السوق العالمية (خليل، عبد الله، 2009، ص 372).

2 سياسات النمو في الاقتصاديات الآسيوية

2.1 سياسات الاستقرار الاقتصادي

اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية على مجموعة من السياسات الاقتصادية التي هدفت إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتوفير بيئة مناسبة للنمو والاستثمار. وقد ساعد هذا الاستقرار على تعزيز الثقة في الاقتصاد وتشجيع النشاط الإنتاجي والتجاري داخل هذه الدول. (World Bank, 1993, p. 108)

2.1.1 التحكم في التضخم وتشجيع الادخار

حرصت الحكومات الآسيوية على التحكم في معدلات التضخم من خلال سياسات نقدية ومالية متوازنة، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وحماية القدرة الشرائية للسكان. وقد ساعد استقرار الأسعار على توفير مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار والإنتاج.

كما شجعت هذه الدول الادخار المحلي باعتباره مصدرًا أساسيًا لتمويل الاستثمار والتنمية، حيث تم توجيه المدخرات نحو القطاعات الإنتاجية والصناعية، وهو ما ساهم في دعم التراكم الرأسمالي وتحقيق النمو الاقتصادي.

2.1.2 الاستقرار المالي وتنمية الصادرات

ساهمت سياسات الاستقرار المالي في تعزيز قوة النظام المصرفي وتحسين إدارة الموارد المالية، كما عملت الحكومات على تشجيع الاستثمار والإنتاج الموجه نحو التصدير.

وقد اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية بصورة كبيرة على تنمية الصادرات الصناعية، حيث ساعد التوجه نحو الأسواق العالمية على زيادة الإنتاج وتحقيق عائدات مالية مهمة. كما أدى نجاح الصادرات إلى تعزيز احتياطات النقد الأجنبي وتحسين مكانة هذه الدول داخل الاقتصاد العالمي. (Krugman, 1994, p. 79)

2.2 التراكم الرأسمالي وتخصيص الموارد

اعتمدت الدول الآسيوية على الاستثمار الإنتاجي والتخصيص الفعال للموارد من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع ومستدام. وقد ساهمت السياسات الحكومية في توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، خاصة الصناعة والتكنولوجيا والبنية التحتية، وهو ما أدى إلى رفع الكفاءة الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية لهذه الدول (خليل، عبد الله، 2009، ص 376).

كما ساعد التراكم الرأسمالي على توسيع النشاط الصناعي وزيادة الإنتاجية، حيث تم استغلال الموارد البشرية والمادية بصورة أكثر فعالية. وقد أدى ذلك إلى تحقيق تنمية صناعية قوية وتحول الاقتصاديات الآسيوية إلى مراكز صناعية وتجارية مهمة على المستوى العالمي.

جدول: دور التراكم الرأسمالي في النمو الآسيوي

الدور	المجال
رفع الإنتاج	الاستثمار
تحسين التخصيص	الموارد
دعم النمو	الإنتاجية
تحقيق التنمية الصناعية	الصناعة

2.3 دور السياسات الحكومية

لعبت السياسات الحكومية دورًا محوريًا في نجاح الاقتصاديات الآسيوية، حيث اعتمدت الحكومات على تدخل اقتصادي منظم يهدف إلى توجيه التنمية وتحقيق النمو الصناعي والتجاري. وقد ساهم هذا التدخل في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وتحسين القدرة التنافسية لهذه الدول داخل الأسواق العالمية. (World Bank, 1993, p. 114).

2.3.1 التخطيط الاقتصادي والسياسات الصناعية

اعتمدت الدول الآسيوية على التخطيط الاقتصادي من خلال وضع برامج تنموية طويلة المدى تهدف إلى تطوير الصناعة وتحسين البنية الاقتصادية. كما عملت الحكومات على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية، خاصة الصناعات التكنولوجية والصناعات التصديرية. وقد شملت السياسات الصناعية:

- ✓ دعم الصناعات الوطنية .
 - ✓ تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة .
 - ✓ تطوير البنية التحتية الصناعية .
 - ✓ تحسين كفاءة المؤسسات الإنتاجية .
- كما ساعد هذا التوجيه الحكومي على تسريع عملية التصنيع ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاديات الآسيوية.

2.3.2 تشجيع الصادرات والتنمية طويلة المدى

اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية على استراتيجية تنمية قائمة على تشجيع الصادرات الصناعية، حيث تم تقديم تسهيلات وحوافز للمؤسسات المنتجة من أجل التوسع داخل الأسواق العالمية. وقد ساهمت هذه السياسات في:

- ✓ زيادة حجم الصادرات .
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية .
- ✓ تحسين احتياطات النقد الأجنبي .
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي .

كما تميزت السياسات الحكومية في الدول الآسيوية بالتركيز على التنمية طويلة المدى، من خلال الاستثمار المستمر في التعليم والتكنولوجيا والبنية التحتية، وهو ما ساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام (Krugman, 1994, p. 83).

3 أسباب نجاح الاقتصاديات الآسيوية

3.1 الكفاءة الإدارية والمؤسسية

تُعتبر الكفاءة الإدارية والمؤسسية من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح الاقتصاديات الآسيوية، حيث اعتمدت هذه الدول على جهاز إداري منظم وكفاء قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية. وقد ساهم الاستقرار الإداري والمؤسسي في خلق بيئة ملائمة للاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي (World Bank, 1993, p. 121).

3.1.1 الإدارة التكنوقراطية والكفاءة الحكومية

اعتمدت العديد من الدول الآسيوية على الإدارة التكنوقراطية، حيث تم إسناد المناصب الاقتصادية والإدارية إلى كفاءات وخبرات متخصصة قادرة على إدارة الاقتصاد بصورة فعالة. وقد ساعد ذلك على تحسين عملية التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة أكثر دقة وفعالية. كما تميز الجهاز الحكومي في هذه الدول بمستوى مرتفع من الكفاءة والانضباط الإداري، وهو ما ساهم في تنفيذ السياسات التنموية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترات النمو السريع.

3.1.2 محاربة الفساد والاستقرار الإداري

أولت الاقتصاديات الآسيوية أهمية كبيرة لمحاربة الفساد الإداري والمالي، من خلال وضع قوانين صارمة وتنظيم عمل المؤسسات الحكومية بصورة تقلل من التدخلات السياسية والمحسوبية. وقد ساعد الاستقرار الإداري والمؤسسي على:

- ✓ تحسين مناخ الاستثمار .
- ✓ رفع كفاءة المؤسسات الحكومية .
- ✓ تعزيز الثقة في الاقتصاد .
- ✓ تسريع تنفيذ المشاريع التنموية .

كما أدى هذا الاستقرار إلى خلق علاقة أكثر فعالية بين الدولة والقطاع الخاص، وهو ما ساهم في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الصناعية والتكنولوجية داخل هذه الدول (خليل، عبد الله، 2009، ص 381).

3.2 التعاون بين الدولة والقطاع الخاص

ساهم التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في تحقيق نجاح الاقتصاديات الآسيوية، حيث اعتمدت هذه الدول على تنسيق مستمر بين المؤسسات الحكومية وقطاع الأعمال بهدف دعم التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الإنتاجي. وقد ساعد هذا التعاون على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية وتحقيق قدر أكبر من الانسجام بين السياسات الحكومية ومتطلبات السوق. (World Bank, 1993, p. 126)

3.2.1 التنسيق الاقتصادي وتبادل المعلومات

عملت الحكومات الآسيوية على إنشاء هيئات ومؤسسات للتشاور والتنسيق مع القطاع الخاص، وهو ما ساعد على تبادل المعلومات الاقتصادية وتحسين عملية اتخاذ القرار. كما سمح هذا التنسيق بتحديد المشكلات الاقتصادية بصورة أسرع ووضع السياسات المناسبة لمعالجتها.

وقد ساهم تبادل المعلومات في:

- ✓ تحسين التخطيط الاقتصادي .
- ✓ دعم الاستثمارات الإنتاجية .
- ✓ تطوير النشاط الصناعي .
- ✓ رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية .

3.2.2 تشجيع الاستثمار ودعم القطاع الخاص

قدمت الحكومات الآسيوية عدة تسهيلات وحوافز من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، مثل القروض والتخفيضات الضريبية وتوفير البنية التحتية. كما دعمت المؤسسات الأكثر كفاءة بهدف تعزيز قدرتها التنافسية داخل الأسواق العالمية.

وقد أدى دعم القطاع الخاص إلى:

- ✓ توسيع النشاط الصناعي .
- ✓ زيادة الصادرات .
- ✓ خلق فرص العمل .

✓ تحسين النمو الاقتصادي.(Krugman, 1994, p. 88)

3.3 المنافسة والكفاءة الاقتصادية

اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية على اقتصاد السوق والمنافسة باعتبارهما من أهم العوامل التي تساعد على رفع الكفاءة الاقتصادية وتحسين الإنتاجية. وقد ساهمت المنافسة بين المؤسسات في تطوير الصناعة وزيادة القدرة التنافسية لهذه الدول داخل الاقتصاد العالمي (خليل، عبد الله، 2009، ص 384).

ومن أهم مظاهر ذلك:

✓ اقتصاد السوق:

اعتمدت الدول الآسيوية على آليات السوق في تنظيم النشاط الاقتصادي مع استمرار دور الدولة في التوجيه والدعم .

✓ المنافسة:

ساهمت المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية في تحسين جودة المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج .

✓ الكفاءة الإنتاجية:

أدى الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وتنظيم العمل إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي .

✓ تطوير الصناعة:

ساعدت السياسات الصناعية والمنافسة الدولية على تطوير الصناعات التكنولوجية والتصديرية داخل الاقتصاديات الآسيوية .رابعاً: دور الدولة في الاقتصاديات الآسيوية

3.4 سياسات التدخل الحكومي

لعبت الدولة دوراً مهماً في توجيه الاقتصاديات الآسيوية وتسريع عملية التنمية، حيث اعتمدت الحكومات على سياسات تدخل اقتصادي هدفت إلى دعم التصنيع وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد ساهم هذا التدخل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحويل العديد من الدول الآسيوية إلى قوى صناعية وتجارية مهمة (World Bank, 1993, p. 132).

3.4.1 تشجيع الصناعات والائتمان الموجه

عملت الحكومات الآسيوية على تشجيع الصناعات الوطنية من خلال تقديم الحوافز والدعم المالي للمؤسسات الصناعية، خاصة الصناعات التكنولوجية والتصديرية. كما تم توجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات ذات الأولوية بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التنمية الصناعية. وقد ساهم ذلك في:

- ✓ تطوير الصناعات المحلية .
- ✓ رفع القدرة الإنتاجية .
- ✓ دعم التكنولوجيا والتصنيع .
- ✓ تحسين القدرة التنافسية .

3.4.2 دعم الصادرات والتدخل الاقتصادي

اعتمدت الدول الآسيوية على سياسة دعم الصادرات باعتبارها وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. ولهذا قدمت الحكومات تسهيلات ضريبية ومالية للمؤسسات الموجهة نحو التصدير، كما ساعدت على فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الوطنية. وقد شمل التدخل الاقتصادي أيضاً:

- ✓ توجيه الاستثمارات .
- ✓ تنظيم الأسواق .
- ✓ دعم البنية التحتية .
- ✓ حماية بعض الصناعات الناشئة .

وقد ساعد هذا التدخل على تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق نجاح النموذج التنموي الآسيوي (Krugman, 1994, p. 94).

3.5 الآليات المؤسساتية

اعتمدت الاقتصاديات الآسيوية على مجموعة من الآليات والمؤسسات التي ساعدت على تنفيذ السياسات الاقتصادية وتحقيق التنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وقد ساهمت هذه المؤسسات في رفع كفاءة الإدارة وتحسين مناخ الاستثمار والتنمية (خليل، عبد الله، 2009، ص 388). ومن أبرز هذه الآليات:

✓ البيروقراطية المنظمة:

تميزت الأجهزة الحكومية في الدول الآسيوية بوجود إدارة منظمة وكفوة قادرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية ومتابعة المشاريع التنموية بصورة فعالة .

✓ مؤسسات التشاور:

تم إنشاء مؤسسات وهيئات للتشاور بين الحكومة وقطاع الأعمال بهدف تبادل المعلومات وتحسين التنسيق الاقتصادي .

✓ التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص:

ساعد التعاون المستمر بين الدولة والمؤسسات الخاصة على توجيه الاستثمارات وتحسين الأداء الصناعي والتجاري .

وقد ساهمت هذه الآليات في تحقيق الاستقرار الإداري وتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية داخل الاقتصاديات الآسيوية.

3.6 تقييم دور الدولة

أثار دور الدولة في الاقتصاديات الآسيوية عدة نقاشات اقتصادية، حيث يرى العديد من الباحثين أن تدخل الدولة ساهم بصورة كبيرة في تحقيق النمو الصناعي والتكنولوجي، بينما يرى آخرون أن نجاح هذه التجارب ارتبط أيضًا بمرونة السوق ودور القطاع الخاص. (World Bank, 1993, p. 138)

جدول: تقييم دور الدولة في الاقتصاديات الآسيوية

الإيجابيات	السلبات
دعم النمو الاقتصادي	ارتفاع تكاليف التدخل
تطوير الصناعة	مخاطر البيروقراطية
تشجيع الصادرات	احتمال ضعف المنافسة
تحسين البنية التحتية	زيادة الاعتماد على الدولة

ورغم بعض الانتقادات، يُعتبر النموذج الآسيوي من أنجح التجارب التنموية المعاصرة، لأنه استطاع الجمع بين تدخل الدولة واقتصاد السوق وتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال فترة زمنية قصيرة.

4 أمثلة عن تجارب تنموية معاصرة

4.1 التجربة الماليزية

تُعتبر التجربة الماليزية من أبرز التجارب التنموية الناجحة في آسيا، حيث استطاعت ماليزيا خلال فترة قصيرة الانتقال من اقتصاد يعتمد أساسًا على الزراعة والمواد الأولية إلى اقتصاد صناعي وتكنولوجي متطور. وقد اعتمدت هذه التجربة على مزيج من التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة وتشجيع الاستثمار والتصنيع، وهو ما جعل ماليزيا تُصنف ضمن النمر الآسيوية الصاعدة. (Jomo, 2001, p. 74)

4.1.1 التصنيع والتنمية البشرية

اعتمدت ماليزيا على التصنيع باعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث تم تطوير الصناعات التحويلية والإلكترونية والتكنولوجية بهدف زيادة الصادرات وتنويع الاقتصاد الوطني. كما ساعد الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا وتحسين القدرة الإنتاجية للمؤسسات الماليزية. وفي الوقت نفسه، اهتمت الدولة بالتنمية البشرية من خلال تطوير التعليم والتكوين المهني وتحسين الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد ساهم ذلك في رفع مستوى الكفاءات البشرية وتحسين إنتاجية اليد العاملة.

4.1.2 التخطيط الاقتصادي ورؤية 2020

اعتمدت ماليزيا على التخطيط الاقتصادي طويل المدى من خلال وضع خطط تنموية متتابعة تهدف إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. ومن أبرز هذه الخطط "رؤية 2020" التي هدفت إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية متقدمة قادرة على المنافسة داخل الاقتصاد العالمي. وقد ركزت هذه الرؤية على:

- ✓ تطوير التكنولوجيا والصناعة .
 - ✓ تحسين التعليم والبحث العلمي .
 - ✓ تشجيع الاستثمار والإنتاج .
 - ✓ رفع مستوى المعيشة والتنمية الاجتماعية .
- وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين مكانة ماليزيا داخل الاقتصاد العالمي (خليل، عبد الله، 2009، ص 392).

4.2 مراحل التنمية الماليزية

مرت التجربة التنموية الماليزية بعدة مراحل ساهمت في بناء اقتصاد قوي ومتوازن، حيث اعتمدت الدولة على سياسات اقتصادية متدرجة تتلاءم مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية.

✓ تدخل الدولة:

لعبت الدولة دورًا أساسيًا في توجيه الاقتصاد ووضع خطط التنمية وتوسيع القطاع العام بهدف دعم البنية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار .

✓ التصنيع الثقيل:

ركزت ماليزيا على تطوير الصناعات الثقيلة والتحويلية باعتبارها قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي وزيادة الصادرات الصناعية .

✓ التحرر الاقتصادي:

اتجه الاقتصاد الماليزي لاحقًا نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي وتوسيع اقتصاد السوق .

وقد ساهمت هذه المراحل في انتقال ماليزيا من اقتصاد زراعي بسيط إلى اقتصاد صناعي حديث قادر على المنافسة العالمية. (Jomo, 2001, p. 81)

4.3 خصائص النموذج الماليزي

تميز النموذج الماليزي بعدة خصائص ساهمت في نجاحه وتحقيقه لمعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالعديد من الدول النامية. وقد اعتمدت ماليزيا على مزيج من التخطيط الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي مع الحفاظ على دور الدولة في التوجيه والتنظيم.

ومن أبرز خصائص هذا النموذج:

✓ الاعتماد على الذات:

اعتمدت ماليزيا على تعبئة الموارد المحلية وتنمية القدرات الوطنية من أجل تمويل مشاريع التنمية وتقليل الاعتماد على الخارج .

✓ جذب الاستثمار:

عملت الدولة على توفير مناخ اقتصادي مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية .

✓ التخطيط طويل المدى:

اعتمدت التجربة الماليزية على خطط تنموية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد .

✓ تنمية رأس المال البشري:
اهتمت ماليزيا بتطوير التعليم والتكوين وتحسين الكفاءات البشرية باعتبارها عنصرًا أساسيًا لدعم النمو الاقتصادي والتطور الصناعي. (World Bank, 1993, p. 146)

5 أسئلة الفصل الثامن

- ✓ ما المقصود بظاهرة بروز الاقتصاديات الآسيوية، وما أهم الدول التي تمثلها؟
- ✓ ما العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في صعود الاقتصاديات الآسيوية؟
- ✓ كيف أثرت الاستراتيجيات التنموية (مثل التصنيع والتصدير) في نمو هذه الاقتصاديات؟
- ✓ ما دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم نمو الاقتصاديات الآسيوية؟
- ✓ ما أبرز التحديات التي تواجه استمرار صعود الاقتصاديات الآسيوية في المستقبل؟
- ✓ كيف غيّر صعود الاقتصاديات الآسيوية موازين القوة في الاقتصاد العالمي؟

الفصل التاسع:
العولمة الاقتصادية
والتكتلات الاقتصادية

الفصل التاسع: العولمة والتكتلات الاقتصادية

تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة أدت إلى ظهور نظام اقتصادي عالمي أكثر ترابطاً وانفتاحاً، خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتشار اقتصاد السوق في مختلف دول العالم. وقد ساهم هذا التحول في توسع المبادلات التجارية والمالية الدولية وزيادة حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول (خليل، عبد الله، 2009، ص 322).

كما لعبت الثورة التكنولوجية وتطور وسائل الاتصال والمعلومات دوراً كبيراً في تسريع ظاهرة العولمة الاقتصادية، حيث أصبحت المعلومات ورؤوس الأموال والسلع تنتقل بسرعة كبيرة بين مختلف الأسواق العالمية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الترابط بين الاقتصادات الوطنية وظهور سوق عالمية أكثر تكاملاً، خاصة مع توسع دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية. وفي هذا السياق أصبحت العولمة الاقتصادية من أبرز الظواهر التي ميزت الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة، حيث أثرت بصورة مباشرة على السياسات الاقتصادية والتجارية للدول، كما ساهمت في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. ورغم ما وفرتة العولمة من فرص للنمو والاستثمار والتطور التكنولوجي، إلا أنها أدت أيضاً إلى ظهور عدة تحديات اقتصادية واجتماعية، خاصة بالنسبة للدول النامية (Stiglitz, 2002, p. 18).

1 مفهوم العولمة الاقتصادية وأهدافها

1.1 مفهوم العولمة الاقتصادية

✓ تعريف العولمة

تشير العولمة إلى جعل مختلف الأنشطة والأنظمة ذات طابع عالمي يتجاوز الحدود الوطنية، حيث أصبح العالم أكثر ترابطاً في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية. وقد ارتبط مفهوم العولمة بتطور وسائل الاتصال والنقل وتوسع العلاقات الدولية خلال العقود الأخيرة (Giddens, 2000, p. 22).

✓ العولمة الاقتصادية

تُعَدُّ العولمة الاقتصادية من أهم أبعاد العولمة، حيث تقوم على توسيع المبادلات التجارية والمالية بين الدول ودمج الأسواق الوطنية داخل السوق العالمية. كما ترتبط بحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات بين مختلف الدول، خاصة في ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي.

✓ الترابط الاقتصادي العالمي

أدت العولمة إلى زيادة الترابط بين الاقتصادات العالمية، حيث أصبحت الأزمات أو التغيرات الاقتصادية في دولة معينة تؤثر بسرعة على بقية الدول. كما ساهمت الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية في تعزيز هذا الترابط من خلال توسيع الاستثمارات والتجارة الدولية (خليل، عبد الله، 2009، ص 325).

✓ حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال

تعتمد العولمة الاقتصادية على إزالة القيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، وهو ما ساهم في توسع التجارة الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية. كما أدى تحرير الأسواق المالية والتجارية إلى زيادة اندماج الاقتصادات الوطنية داخل الاقتصاد العالمي.

1.2 الأهداف المعلنة للعولمة

تقوم العولمة الاقتصادية على مجموعة من الأهداف التي تُقدّم باعتبارها وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الترابط بين مختلف دول العالم. وقد ارتبطت هذه الأهداف بتوسع اقتصاد السوق وتحرير المبادلات التجارية والمالية الدولية. (Stiglitz, 2002, p. 24)

✓ تنشيط الاقتصاد العالمي:

تهدف العولمة إلى زيادة النشاط الاقتصادي العالمي من خلال توسيع المبادلات التجارية والمالية بين الدول، وهو ما يساهم في رفع حجم الإنتاج وتحريك الأسواق الدولية.

✓ تحرير التجارة:

تسعى العولمة إلى إزالة الحواجز الجمركية والقيود التجارية بين الدول، بما يسمح بحرية أكبر في انتقال السلع والخدمات وتوسيع التجارة الدولية.

✓ تشجيع الاستثمار:

ساهمت العولمة في فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية، وهو ما أدى إلى زيادة حركة رؤوس الأموال وتوسع نشاط الشركات متعددة الجنسيات داخل مختلف الاقتصادات.

✓ رفع معدلات النمو:

ترى المؤسسات الاقتصادية الدولية أن العولمة تساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تشجيع المنافسة ونقل التكنولوجيا وتوسيع فرص الإنتاج والاستثمار (خليل، عبد الله، 2009، ص 327).

1.3 الأهداف الخفية للعولمة

يرى عدد من الباحثين أن العولمة الاقتصادية لا تقتصر فقط على الأهداف المعلنة المرتبطة بالنمو الاقتصادي وتحرير التجارة، بل تحمل أيضًا أهدافًا غير مباشرة ترتبط بتوسيع نفوذ الدول الصناعية الكبرى داخل الاقتصاد العالمي. وقد أدى ذلك إلى زيادة التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة والدول النامية، خاصة في ظل سيطرة المؤسسات المالية والشركات العالمية على الأسواق الدولية. (Stiglitz, 2002, p. 31)

✓ هيمنة الدول الكبرى وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات

ساهمت العولمة في تعزيز نفوذ الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، داخل الاقتصاد العالمي. وقد تحقق ذلك من خلال التحكم في المؤسسات الاقتصادية الدولية والأسواق المالية العالمية، إضافة إلى التفوق التكنولوجي والصناعي لهذه الدول.

كما لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورًا كبيرًا في توجيه الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت تتحكم في جزء مهم من التجارة والاستثمارات الدولية. وقد سمح لها انتشارها العالمي بالسيطرة على الأسواق والموارد الطبيعية في العديد من الدول، خاصة الدول النامية.

✓ تبعية الدول النامية وإضعاف الاقتصادات المحلية

أدت العولمة الاقتصادية إلى زيادة تبعية الدول النامية للاقتصادات الرأسمالية الكبرى، خاصة مع اعتماد هذه الدول على الاستثمارات الأجنبية والقروض الدولية والتكنولوجيا المستوردة. كما أصبحت العديد من الاقتصادات النامية مرتبطة بصورة مباشرة بتقلبات الأسواق العالمية والمؤسسات المالية الدولية. ومن جهة أخرى، ساهمت المنافسة العالمية في إضعاف بعض الصناعات المحلية داخل الدول النامية، لأنها لم تكن قادرة على منافسة الشركات الكبرى من حيث التكنولوجيا والإنتاج والجودة. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تراجع الإنتاج المحلي وارتفاع معدلات البطالة وزيادة العجز التجاري (خليل، عبد الله، 2009، ص 329).

2 أنواع العولمة الاقتصادية

2.1 العولمة الإنتاجية

تُعتبر العولمة الإنتاجية من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث تقوم على توسيع النشاط الإنتاجي والتجاري على المستوى العالمي من خلال فتح الأسواق وتحرير المبادلات الاقتصادية. وقد ساهم التطور التكنولوجي ووسائل النقل والاتصال في زيادة انتشار الشركات متعددة الجنسيات وتوسع الاستثمارات الدولية، وهو ما أدى إلى اندماج أكبر بين الاقتصادات العالمية (خليل، عبد الله، 2009، ص 333).

✓ الشركات متعددة الجنسيات وتحرير التجارة

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورًا أساسيًا في تطور العولمة الإنتاجية، حيث قامت بتوسيع نشاطها داخل العديد من الدول من خلال إنشاء الفروع والمصانع ونقل جزء من عمليات الإنتاج إلى الخارج. وقد ساعدها ذلك على تقليل تكاليف الإنتاج والاستفادة من الأسواق العالمية واليد العاملة منخفضة التكلفة. كما ارتبطت العولمة الإنتاجية بتحرير التجارة الدولية وإزالة الحواجز الجمركية، وهو ما ساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية وتوسع حركة السلع والخدمات بين مختلف الدول.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الأسواق

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العولمة الإنتاجية، حيث اتجهت الشركات العالمية إلى الاستثمار في الدول الأجنبية بهدف توسيع نشاطها وزيادة أرباحها. وقد أدى ذلك إلى زيادة انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات بين الدول.

كما ساعد فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية على زيادة المنافسة داخل الاقتصادات الوطنية ودمجها بصورة أكبر في الاقتصاد العالمي. غير أن هذا الانفتاح أدى في بعض الحالات إلى زيادة تبعية الاقتصادات النامية للشركات العالمية والمؤسسات الاقتصادية الكبرى. (Stiglitz, 2002, p. 42)

2.2 العولمة المالية

تُعَدُّ العولمة المالية من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، حيث تقوم على تحرير الأسواق المالية وإزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال بين الدول. وقد ساهم التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة في تسريع انتقال الأموال والاستثمارات والمعاملات المالية على المستوى العالمي، مما أدى إلى زيادة الترابط بين الأسواق المالية الدولية. (Stiglitz, 2002, p. 47)

كما أدت العولمة المالية إلى توسع تداول العملات والأوراق المالية بين مختلف الدول، وارتفاع حجم الاستثمارات الدولية قصيرة وطويلة الأجل. وقد ساهم ذلك في تنشيط الأسواق المالية العالمية، لكنه أدى أيضًا إلى زيادة سرعة انتقال الأزمات المالية بين الدول نتيجة الترابط الكبير بين البنوك والأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، ساهمت العولمة المالية في تطور الاندماج المصرفي، حيث توسعت البنوك والمؤسسات المالية الكبرى خارج حدودها الوطنية وأصبحت تعمل داخل عدة دول في الوقت نفسه. وقد أدى ذلك إلى زيادة المنافسة داخل القطاع المصرفي العالمي وتوسع الخدمات المالية الدولية (خليل، عبد الله، 2009، ص 336).

جدول: مظاهر العولمة المالية

المظهر	المجال
تحرير مالي	الأسواق المالية
انتقال دولي	رؤوس الأموال
تداول عالمي	العملات
اندماج مصرفي	البنوك

3 أدوات العولمة الاقتصادية

3.1 المؤسسات الاقتصادية الدولية

تلعب المؤسسات الاقتصادية الدولية دورًا أساسيًا في تنظيم الاقتصاد العالمي وتوجيه السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول. وقد تعزز دور هذه المؤسسات مع تطور العولمة الاقتصادية وتوسع المبادلات التجارية والمالية الدولية، حيث أصبحت تؤثر بصورة مباشرة في الاقتصاد العالمي، خاصة داخل الدول النامية (خليل، عبد الله، 2009، ص 339).

✓ صندوق النقد الدولي

يُعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الدولية، حيث يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي العالمي ودعم التعاون المالي بين الدول. كما يقدم القروض والمساعدات المالية للدول التي تواجه أزمات اقتصادية أو عجزًا في ميزان المدفوعات، مقابل تطبيق برامج إصلاح اقتصادي وسياسات مالية محددة.

✓ البنك الدولي

يهتم البنك الدولي بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة داخل الدول النامية، حيث يقدم القروض والمساعدات الفنية في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة والطاقة. كما يسعى إلى دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة داخل مختلف الدول.

✓ منظمة التجارة العالمية

تعمل منظمة التجارة العالمية على تنظيم التجارة الدولية وتشجيع تحرير المبادلات التجارية بين الدول، من خلال تقليل الحواجز الجمركية وتسوية النزاعات التجارية. وقد ساهمت المنظمة في توسيع التجارة العالمية وتعزيز اندماج الاقتصادات الوطنية داخل السوق الدولية. (Stiglitz, 2002, p. 58)

3.2 الشركات متعددة الجنسيات

تُعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم أدوات العولمة الاقتصادية، حيث ساهمت بصورة كبيرة في توسيع النشاط الاقتصادي العالمي وربط الأسواق الوطنية بالاقتصاد الدولي. وتمتلك هذه الشركات فروعًا ومؤسسات إنتاجية داخل عدة دول، وهو ما يسمح لها بالتحكم في جزء مهم من التجارة العالمية والاستثمارات الدولية (خليل، عبد الله، 2009، ص 342).

✓ تدويل الإنتاج والسيطرة على الأسواق

ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج من خلال توزيع مراحل الإنتاج بين عدة دول وفق انخفاض التكاليف وتوفير اليد العاملة والأسواق الاستهلاكية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الترابط بين الاقتصادات العالمية وظهور شبكات إنتاج عالمية.

كما أصبحت هذه الشركات تمتلك قدرة كبيرة على السيطرة على الأسواق الدولية بفضل رؤوس أموالها الضخمة وتفوقها التكنولوجي، وهو ما منحها تأثيراً واسعاً في حركة التجارة والأسعار والإنتاج العالمي.

✓ الاستثمار العالمي وتأثيره الاقتصادي

تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في حركة الاستثمار العالمي، حيث تقوم بنقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات إلى مختلف الدول. وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية داخل الدول النامية، لكنها أدت أيضاً إلى زيادة تبعية هذه الدول للاقتصاد العالمي والشركات الكبرى (Stiglitz, 2002, p. 63).

3.3 أدوات أخرى للعولمة

تعتمد العولمة الاقتصادية على عدة أدوات ساهمت في توسيع نفوذ الاقتصاد العالمي وزيادة الترابط بين الدول، حيث أصبحت هذه الأدوات تؤثر بصورة مباشرة في السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية للدول.

✓ العقوبات الاقتصادية:

تستخدم العقوبات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي على بعض الدول، من خلال فرض قيود على التجارة أو الاستثمارات أو المعاملات المالية الدولية.

✓ تداول الأوراق المالية:

ساهمت الأسواق المالية العالمية في تسهيل انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول، من خلال تداول الأسهم والسندات والعملات داخل البورصات العالمية.

✓ تكنولوجيا الاتصال:

أدى تطور وسائل الاتصال والإنترنت إلى تسريع انتقال المعلومات والمعاملات الاقتصادية، كما ساهم في توسع التجارة الإلكترونية والأنشطة الاقتصادية العالمية.

✓ وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في نشر ثقافة الاستهلاك والترويج للمنتجات العالمية، إضافة إلى التأثير في الرأي العام والاتجاهات الاقتصادية.

✓ التكتلات الاقتصادية:

ساهمت التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية في تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين الدول، من خلال إزالة الحواجز التجارية وتوسيع الأسواق المشتركة (خليل، عبد الله، 2009، ص 345).

4 التكتلات الاقتصادية الدولية

4.1 مفهوم التكتلات الاقتصادية

تعتبر التكتلات الاقتصادية من أبرز مظاهر التعاون الاقتصادي الدولي في العصر الحديث، حيث تقوم مجموعة من الدول بإنشاء إطار اقتصادي مشترك بهدف تحقيق مصالح اقتصادية وتجارية متبادلة. وقد ظهر هذا النوع من التكتلات بصورة واسعة بعد الحرب العالمية الثانية مع تزايد الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي والعولمة

(Salvatore, 2013, p. 412).

4.1.1 تعريف التكتلات الاقتصادية وأهدافها

تُعرف التكتلات الاقتصادية بأنها اتفاقيات أو تجمعات اقتصادية تنشأ بين مجموعة من الدول بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي وتسهيل المبادلات التجارية فيما بينها. وتسعى هذه التكتلات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، أهمها توسيع الأسواق وزيادة حجم التجارة وتحسين القدرة التنافسية للدول الأعضاء. كما تهدف التكتلات الاقتصادية إلى:

- ✓ تشجيع الاستثمار بين الدول الأعضاء .
- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي .
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية المشتركة .
- ✓ مواجهة المنافسة الاقتصادية العالمية .

4.1.2 التكامل الاقتصادي وإزالة الحواجز التجارية

تعتمد التكتلات الاقتصادية على مبدأ التكامل الاقتصادي، الذي يقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وتسهيل انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وقد يتطور هذا التكامل من مجرد منطقة تجارة حرة إلى اتحاد اقتصادي أو نقدي متكامل. كما تعمل التكتلات الاقتصادية على إزالة الحواجز التجارية، مثل الرسوم الجمركية والقيود المفروضة على المبادلات التجارية، وهو ما يساهم في تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء وزيادة الترابط الاقتصادي بينها (خليل، عبد الله، 2009، ص 348).

4.2 أهم التكتلات الاقتصادية

شهد الاقتصاد العالمي ظهور عدة تكتلات اقتصادية كبرى هدفت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، وقد لعبت هذه التكتلات دوراً مهماً في تنشيط التجارة الدولية وزيادة الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي. (Krugman & Obstfeld, 2009, p. 276).

جدول: أهم التكتلات الاقتصادية الدولية

الهدف الرئيسي	المنطقة	التكتل الاقتصادي
تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي	أوروبا	الاتحاد الأوروبي
تحرير التجارة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك	أمريكا الشمالية	النافتا (NAFTA)
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الإقليمي	جنوب شرق آسيا	الآسيان (ASEAN)

وقد ساهمت هذه التكتلات في توسيع الأسواق ورفع حجم المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، كما لعبت دوراً مهماً في جذب الاستثمارات وتحسين القدرة التنافسية داخل الاقتصاد العالمي. وتُعتبر هذه التكتلات من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية والتكامل الإقليمي في العصر الحديث (خليل، عبد الله، 2009، ص 351).

4.3 دور التكتلات في الاقتصاد العالمي

تلعب التكتلات الاقتصادية دوراً مهماً في تنظيم الاقتصاد العالمي وتعزيز التعاون بين الدول، حيث ساهمت في توسيع المبادلات التجارية وزيادة الترابط الاقتصادي بين مختلف المناطق. كما أصبحت هذه التكتلات من أبرز القوى المؤثرة في التجارة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية الدولية. (Salvatore, 2013, p. 418)

✓ زيادة التجارة والمنافسة الدولية

ساهمت التكتلات الاقتصادية في رفع حجم التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء. وقد أدى ذلك إلى توسيع الأسواق وزيادة المبادلات التجارية وتحسين القدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية.

كما ساهمت هذه التكتلات في تعزيز المنافسة الدولية، حيث أصبحت الشركات تعمل داخل أسواق أوسع وأكثر انفتاحًا، وهو ما دفعها إلى تحسين الجودة وتطوير وسائل الإنتاج من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية داخل السوق العالمية.

✓ جذب الاستثمار وتعزيز النفوذ الاقتصادي

أدت التكتلات الاقتصادية إلى زيادة جاذبية الدول الأعضاء للاستثمارات الأجنبية، لأن المستثمرين يفضلون العمل داخل أسواق كبيرة ومستقرة اقتصاديًا. كما ساهمت هذه التكتلات في تحسين البنية الاقتصادية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

ومن جهة أخرى، عززت التكتلات الاقتصادية النفوذ الاقتصادي والسياسي للدول الأعضاء داخل الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت قادرة على التفاوض بصورة أقوى داخل المؤسسات الاقتصادية والتجارية الدولية. وقد ظهر ذلك بشكل واضح في تأثير الاتحاد الأوروبي وبعض التكتلات الكبرى على السياسات الاقتصادية العالمية (خليل، عبد الله، 2009، ص 353).

5 انعكاسات العولمة على الدول النامية

5.1 الآثار الإيجابية

ساهمت العولمة الاقتصادية في إحداث عدة تغييرات داخل اقتصادات الدول النامية، حيث أتاحت لهذه الدول فرصًا أكبر للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطور التكنولوجي وتوسع المبادلات التجارية والاستثمارية. وقد أدت هذه التحولات إلى تحقيق بعض النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج والتجارة والتنمية الاقتصادية. (Stiglitz, 2002, p. 71)

✓ نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات

ساعدت العولمة على انتقال التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية إلى الدول النامية من خلال الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية. وقد ساهم ذلك في تطوير بعض القطاعات الصناعية والخدماتية وتحسين وسائل الإنتاج داخل هذه الدول.

كما أدى الانفتاح الاقتصادي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أصبحت العديد من الدول النامية تستقبل مشاريع واستثمارات دولية ساهمت في توفير مناصب العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي.

✓ تحسين الجودة ورفع النمو الاقتصادي

أدت المنافسة العالمية إلى دفع المؤسسات الاقتصادية داخل الدول النامية نحو تحسين جودة المنتجات والخدمات من أجل القدرة على المنافسة داخل الأسواق الدولية. كما ساهمت العولمة في توسيع الأسواق وزيادة الصادرات وتحسين بعض المؤشرات الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، ساعدت العولمة على رفع معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية، خاصة تلك التي استطاعت الاستفادة من التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية والانفتاح التجاري بصورة فعالة (خليل، عبد الله، 2009، ص 357).

5.2 الآثار السلبية

رغم الإيجابيات التي حققتها العولمة الاقتصادية، إلا أنها أفرزت عدة آثار سلبية مست مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول النامية. وقد ارتبطت هذه الآثار بضعف القدرة التنافسية لهذه الدول وهيمنة الاقتصادات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات على الأسواق العالمية. (Stiglitz, 2002, p. 79)

✓ التبعية الاقتصادية وضعف الصناعات المحلية

أدت العولمة إلى زيادة تبعية الدول النامية للاقتصادات الرأسمالية الكبرى، خاصة مع اعتمادها الكبير على الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المستوردة والقروض الدولية. كما أصبحت هذه الدول أكثر تأثرًا بالآزمات الاقتصادية العالمية وتقلبات الأسواق المالية الدولية.

ومن جهة أخرى، ساهم الانفتاح التجاري والمنافسة العالمية في إضعاف الصناعات المحلية داخل العديد من الدول النامية، لأن المؤسسات الوطنية لم تكن قادرة على منافسة الشركات العالمية من حيث التكنولوجيا والإنتاج والجودة والأسعار. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى غلق العديد من المؤسسات المحلية وتراجع الإنتاج الوطني.

ومن أبرز النتائج المترتبة عن ذلك:

- زيادة التبعية الاقتصادية للخارج .
- تراجع القدرة الإنتاجية المحلية .
- ضعف المؤسسات الوطنية .
- ارتفاع العجز التجاري .

✓ البطالة والفقر والتلوث

ساهمت العولمة الاقتصادية في ارتفاع معدلات البطالة داخل بعض الدول النامية نتيجة غلق المؤسسات المحلية وتسريح العمال بسبب المنافسة الأجنبية. كما أدت سياسات الخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى تراجع بعض الخدمات الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر داخل فئات واسعة من المجتمع. إضافة إلى ذلك، ارتبطت العولمة بزيادة المشكلات البيئية، حيث قامت بعض الشركات العالمية بنقل الصناعات الملوثة إلى الدول النامية بسبب ضعف القوانين البيئية وانخفاض تكاليف الإنتاج. وقد تسبب ذلك في ارتفاع مستويات التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية داخل العديد من الدول.

ومن أهم الآثار السلبية:

- ارتفاع معدلات البطالة .
- زيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي .
- انتشار التلوث البيئي .
- تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية (خليل، عبد الله، 2009، ص 361) .

5.3 تحليل العولمة الاقتصادية

تُعتبر العولمة الاقتصادية من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي المعاصر، حيث ساهمت في زيادة الترابط بين الدول وتوسع التجارة والاستثمارات الدولية. وقد أتاحت العولمة فرصًا مهمة للنمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وتطوير وسائل الإنتاج، خاصة بالنسبة للدول التي استطاعت الاندماج بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي.

وفي المقابل، أظهرت التجارب الاقتصادية أن العولمة لم تحقق النتائج نفسها لجميع الدول، إذ استفادت منها الدول الصناعية الكبرى بصورة أكبر مقارنة بالدول النامية التي واجهت عدة تحديات مرتبطة بالتبعية الاقتصادية وضعف القدرة التنافسية وارتفاع تأثير الأزمات المالية العالمية.

6 أسئلة الفصل التاسع

- ✓ ما المقصود بالعلمة الاقتصادية، وما أهم أبعادها؟
- ✓ ما هي التكتلات الاقتصادية، وما الهدف من إنشائها؟
- ✓ ما العلاقة بين العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية؟
- ✓ ما أبرز التكتلات الاقتصادية في العالم، وما دورها في التجارة الدولية؟
- ✓ كيف تؤثر التكتلات الاقتصادية على الدول النامية؟
- ✓ ما هي أهم الفرص والتحديات التي تفرضها العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الوطنية؟

الفصل العاشر: الأزمة المالية العالمية 2008

تمهيد:

تعد الأزمات المالية من أبرز الظواهر الاقتصادية التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي عبر مختلف مراحل التاريخ، حيث تتكرر بشكل دوري ولكن بأشكال وأسباب مختلفة، مما يجعلها محور اهتمام واسع لدى الاقتصاديين وصناع القرار. وتكمن خطورة هذه الأزمات في قدرتها على الانتشار السريع من قطاع مالي محدود إلى الاقتصاد ككل، بل وقد تمتد آثارها لتشمل الاقتصاد العالمي بأسره، كما حدث في أزمة الكساد الكبير سنة 1929 والأزمة المالية العالمية سنة 2008.

وتعكس الأزمة المالية في جوهرها حالة من الاختلال الحاد في التوازنات الاقتصادية والمالية، نتيجة تداخل مجموعة من العوامل المرتبطة بالأسواق المالية، والسياسات النقدية، وحركة رؤوس الأموال، إضافة إلى ضعف الرقابة المالية والمصرفية في بعض الحالات. كما ترتبط هذه الأزمات غالباً بظواهر مثل التضخم المفرط، وتوسع الائتمان بشكل غير مدروس، والمضاربات المالية، وتراجع الثقة في المؤسسات المالية. وفي هذا السياق، تبرز الأزمة المالية العالمية الأخيرة كأحد أهم الأحداث الاقتصادية التي كشفت عن هشاشة النظام المالي العالمي، وعن مدى الترابط الكبير بين الأسواق المالية الدولية، حيث لم تقتصر آثارها على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل امتدت لتشمل أوروبا وآسيا ومختلف دول العالم، بما في ذلك الاقتصادات العربية. وعليه، تهدف هذه المحاضرة إلى دراسة مفهوم الأزمة المالية العالمية، أسبابها، مظاهرها، وآثارها، إضافة إلى تحليل أهم الخطط والسياسات التي تم اعتمادها من طرف الدول والمؤسسات المالية العالمية لمواجهة الحد من تداعياتها.

1 مفهوم الأزمات المالية

1.1 مفهوم الأزمة

يمكن تعريف الأزمة من الناحية الاجتماعية بأنها تلك الحالة التي تؤدي إلى توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن وتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2014، ص 15).

أما المفهوم العلمي لها فيشير إلى أنها موقف أو حدث مفاجئ غير متوقع، يتسم بالإثارة والعنف، وقد تكون مدته الزمنية قصيرة، إلا أن بعض الباحثين مثل مايكل بريتشير يرون أنها ليست بالضرورة قصيرة، بل قد تمتد إلى عدة أشهر (بن طاهر، حسين، 2010، ص 22).

وعليه يمكن القول إن الأزمة هي عبارة عن تزايد وتراكم مستمر لأحداث وأمور غير متوقعة على مستوى جزء من النظام أو النظام ككل، مع تأثير شديد على الأطراف داخل النظام أو خارجه مادياً ونفسياً وسلوكياً (عبد الحميد، عبد المطلب، 2006، ص 18).

1.2 مفهوم الأزمة المالية

أما الأزمة المالية فيمكن تعريفها بأنها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، مما ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة

العملة وأسعار الأسهم، وينتج عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل والثروات بين الأسواق المالية الدولية (توفيق، محب خلة، 2011، ص 27). كما تعرف أيضا بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، الودائع المصرفية، ومعدلات الصرف (النجار، سعيد، 1996، ص 33). وتتميز الأزمات المالية بكونها تحدث بشكل مفاجئ وغير متوقع نتيجة الثقة المفرطة في الأنظمة المالية، ويعد التدفق الكبير لرؤوس الأموال إلى الدولة من أبرز أسبابها، إضافة إلى التوسع السريع والمفرط في الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة مقابل العملات القيادية، وارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي حدوث موجة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2009، ص 41).

1.3 أسباب الأزمات المالية

لا يمكن حصر الأسباب التي أدت للازمات المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب تؤدي بمجموعها إلى إحداث أزمة مالية (توفيق، محب خلة، 2011، ص 64). ففي دراسة دولية معمقة شملت 102 أزمة مالية لعشرين بلد خلال العشرين عام الماضية (استخدم مؤشر مزدوج يتكون من درجة انخفاض قيمة العملة، ونسبة الخسارة في الاحتياطات)، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أكثر بلدان العينة عرضة للازمات المالية هي التي شهدت تحريرا في أسواقها المالية، وأزمات مصرفية والتي أدت بدورها إلى أزمة عملات، نظرا للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملات، مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات للبلد المعني (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 89). وبصفة عامة يمكن إرجاع أسباب الأزمات المالية إلى ما يلي:

- ✓ المتغيرات الدولية من الكوارث، الحروب، الأزمات الاقتصادية والحروب التجارية (عبد السلام، رضا، 2010، ص 101).
- ✓ المتغيرات المحلية في معدل التضخم (أسواق السندات)، وأسعار الصرف (أسواق العملات الحرة)، وأسعار الأسهم، وتغير أسعار الفائدة (توفيق، محب خلة، 2011، ص 70).
- ✓ التغيرات التكنولوجية مثل المنتجات الجديدة والاختراعات، وتحول الطلب على المنتجات والخدمات وهياكل محفظة الاستثمار (النجار، سعيد، 1996، ص 58).
- ✓ الإشاعات والمعلومات الملوثة وغير الحقيقية (خبابة، عبد الله، 2009، ص 75).
- ✓ المضاربة غير المحسوبة (القصار، محمد سامر، 2009، ص 112).
- ✓ التقلبات في شروط التبادل الدولي، فعادة ما يصعب على زبائن البنوك الوفاء بالتزاماتهم (خدمة الدين) عندما تختل شروط التبادل الدولي والتي تؤدي إلى اضطراب المشتغلين بنشاطات التصدير والاستيراد (عبد السلام، رضا، 2010، ص 118).
- ✓ عدم الاستقرار السياسي والنزاعات الأهلية في بعض الحالات (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 93).

كما أشرنا سابقا في الدراسة التي أجريت على 102 أزمة، فإن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال التي تؤدي إلى التوسع في منح القروض، بالإضافة إلى انهيار القطاع المالي تشكل القاسم المشترك الذي يسبق حدوث الأزمات المالية، حيث شهدت معظم الدول التي حدثت فيها الأزمات انفتاحا اقتصاديا وتجاريا غير مسبوق، أضف إلى ذلك توسع في القطاع المالي، وتحرر غير وقائي، بعدما كانت اقتصادياتها مغلقة تنتهج سياسات مالية مكبوحة، مما أدى إلى الضغط على الاقتراض، وتقزيم دور القطاع المالي في الاقتصاد (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2009، ص 66).

✓ تعود كثير من الأزمات المالية المصرفية إلى أصحاب البنوك والإدارات القائمة على تسييرها، فكثيرا ما يقدم البنك على تحمل مخاطر زائدة على مقدرته، كما أن الإدارات العليا لدى البنوك كثيرا ما كانت تخفي الديون المعدومة للبنك لعدة سنوات، يرجع ذلك إلى ضعف الرقابة المصرفية من ناحية، وضعف الأنظمة المحاسبية أو قلة الكفاءة في القائمين على محاسبة المصرف (توفيق، محب خلة، 2011، ص 88).

✓ إن اعتماد نظام الصرف الثابت في الدولة عادة ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، إذ في هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور الملجأ الأخير لإقراض العملات الصعبة، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي، وحدث أزمة عملة كما حدث في المكسيك (مدحت، القر، 2008، ص 79).

2 أنواع وخصائص الأزمات المالية

2.1 أنواع الأزمات

بالرجوع إلى الأزمات المالية التي حدثت في كثير من الدول نجدها لا تخرج عن الأنواع الآتية (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2014، ص 122)

2.1.1 أزمة النقد الأجنبي

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة (عبد السلام، رضا، 2010، ص 135).

ويميز بعض المحللين بين أزمات العملة ذات "الطابع القديم" أو "الحركة البطيئة" وبين الأزمات ذات "الطابع الجديد"، إذ أن الأولى تبلغ ذروتها بعد فترة من الإفراط في الإنفاق، والارتفاع الحقيقي في قيمة العملة التي تؤدي إلى إضعاف الحساب الجاري غالبا في سياق من الضوابط المتزايدة على رأس المال بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة (عبد الحميد، عبد المطلب، 2006، ص 74).

أما في الحالة الثانية فإن القلق الذي ينتاب المستثمرين بشأن جدارة الميزانيات لجزء مهم من الاقتصاد سواء كان عاما أو خاصا يمكن أن يؤدي في مناخ الأسواق المالية والرأسمالية الأكثر تحررا وتكاملا إلى الضغط سريعا على سعر الصرف (تودارو، ميشيل، 2009، ص 312).

2.1.2 الأزمة المصرفية

تحدث الأزمات المصرفية عندما يكون اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك (بن طاهر، حسين، 2010، ص 91).

وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، ولها آثار أفسى على النشاط الاقتصادي، وقد كانت الأزمات نادرة نسبيا في الخمسينات والستينات بسبب القيود على رأس المال والتحويل، ولكنها أصبحت أكثر شيوعا منذ السبعينات، وتحدث بالترادف مع أزمة العملة (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2009، ص 83).

ففي تجربة عينة من ستة بلدان في أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، المكسيك، الأوروغواي)، عانت من أزمات على مدى السنوات العشر الماضية، توضح مدى ضخامة تأثير ذلك وطابعه المفاجئ، ففي خلال عام واحد من أزماتها الخاصة زادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

في المتوسط ب 40%، وتمثل التكاليف المالية الأولية لتسوية الأزمات المصرفية نحو 20% من تلك الزيادة (القصار، محمد سامر، 2009، ص 156).

وهكذا فإن الأزمة المصرفية تستطيع في فترة قصيرة جدا أن تبطل قدرا كبيرا من المكاسب التي تحققت بفضل الإدارة الاقتصادية الكلية الرشيدة خاصة المالية على مدى سنوات كثيرة، كما حدث على سبيل المثال في جمهورية الدومنيكان (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 142).

2.1.3 أزمة الديون

تحدث أزمة الديون إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، ويحاولون تصفية القروض القائمة (النجار، سعيد، 1996، ص 102).

وقد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري خاص، أو دين سيادي عام، كما أن المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته قد تؤدي إلى هبوط حاد في تدفقات رأس المال الخاص إلى الداخل، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي (عبد الحميد، عبد المطلب، 2003، ص 67).
إن هذه الأنواع من الأزمات وإن اختلفت طبيعتها فهي تشترك في نفس الخصائص التالية (توفيق، محب خلة، 2011، ص 119):

التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها وأسبابها وقوى المصالح المؤيدة لها أو المعارضة لها.
المفاجأة واستحواذها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات والأفراد.
إن مصدر الخطر أو الأزمة أو الكارثة يمثل نقطة تحول أساسية في أحداث متشابكة أو متصارعة.
إنها تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة نظرا لأن ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي وفي ظل ندرة المعلومات أو نقصها.
بما أن الأزمة تمثل تهديدا لحياة الفرد وممتلكاته ومقومات بيئته فإن مجابهتها تعد واجبا مصيريا.
إن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة واحتكار نظم أو نشاطات تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية.
إن مواجهة الأزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

3 المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية الدالة على إمكانية التعرض لأزمات وصدمة في نوعين كما يبينهم الجدول التالي:

جدول المؤشرات الاقتصادية للتعرض للأزمات

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية البنوية
ارتفاع معدل التضخم	نظام جمود معدلات التبادل
نمو سريع في التدفق النقدي	إستراتيجية النمو المتزايد في الصادرات
انخفاض حقيقي لنمو الصادرات	قطاع التصدير أكثر تركيزا
النمو السريع في الاعتمادات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	ارتفاع معدل التغير في الديون الخارجية
ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض	ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل
ارتفاع نسبة العجز في الحسابات الجارية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	تحرير سوق المال الحديث
نمو الديون الخارجية وزيادة الديون في العملات الأجنبية	إطار ضعيف للإشراف على الأموال وتنظيمها
ارتفاع معدل الفائدة المحلية وارتفاع معدل البطالة	أسواق المال مضمونة بأصول مالية أو عقارية
انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي	سيطرت بعض المؤسسات على سوق الأسهم

4 الأزمة المالية أسبابها ومظاهرها

شهد العالم في نهاية السنة أزمة مالية احتلت جانبا مهما من صفحات الجرائد ووسائل الإعلام والندوات الاقتصادية والملتقيات العلمية نظرا لتداعياتها واختلاف الآراء حولها، حيث وقف العالم مشدوها أمامها.

4.1 قصة الأزمة وأسبابها

4.1.1 قصة الأزمة

✓ **الأزمة المالية:** هي التداعيات الناجمة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت على السطح في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء المساكن والعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي ووصلت تبعاتها إلى اقتصاد أوروبا وآسيا، مطيحة في طريقها بعدد كبير من كبريات البنوك والمؤسسات المالية العالمية، ولم تقلح مئات المليارات التي ضخّت في أسواق المال العالمية في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ظلت تعمل تحت السطح حتى تطورت إلى أزمة مالية عالمية انفجرت في سبتمبر 2008، ولم يخف الكثير من المسؤولين خشيتهم من أن تطيح بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من أنحاء العالم (عبد الحميد، عبد المطلب، 2006، ص 112).

✓ **قصة الأزمة:** لمعرفة بداية الأزمة نتطرق إلى الصورة المحيطة بالقروض العقارية يهدف كل فرد إلى امتلاك عقار يسكن فيه ويتدبر أمر معيشته فيه، والسياسة المتاحة أمامه تكمن من شراء العقار تقسيطا. وتكون الإجراءات المتبعة عادة هي:

- الحصول على قرض بفائدة .
- ثم شراء عقار بأموال القرض .

لكن شروط عقد القرض عادة ما تنص على أن:

- ✓ أسعار الفائدة متغيرة أي ليست ثابتة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي .
- ✓ إذا تأخر المدين عن سداد أي دفعة تضاعفت أسعار الفائدة .
- ✓ كما أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا بعد مرور ثلاثة سنوات (تودارو، ميشيل، 2009، ص 245) .

فبفرض ارتفاع أسعار العقارات، فإن الخيارات المتاحة تكون كالتالي:

- ✓ إما أن يبيع مالك العقار عقاره لتحقيق أرباح مجزية .
 - ✓ أو أن يحاول الحصول على قرض مقابل رهن جزء من العقار الذي ارتفعت قيمته .
- والنتيجة: توافر السيولة التي عادة ما توجه نحو الإنفاق كما يلي:
- ✓ التوسع في الإنفاق في مختلف المجالات .
 - ✓ الحصول على قرض لشراء أصول جديدة مثلا شراء سيارة بالتقسيط .
- ويتلخص سلوك الأفراد المدينين بالآتي:
- ✓ الحصول على قرض بفائدة، مما يعني التزام المقترض بسداد قسط للبنك المقرض .
 - ✓ شراء أصل كعقار مثلا .
 - ✓ يقوم المدين في غالب الأحيان ببيع (تسييل أو توريق) الأصل الذي يملكه أو يرهنه للحصول على مزيد من السيولة .
 - ✓ وعند رهن الأصل يكون الفرد قد حصل على قرض جديد مقابل رهنه للأصل الذي قدمه، مما يعني التزامه بسداد قسط إضافي للبنك المقرض .
 - ✓ ثم يتوجه لمزيد من الإنفاق كشراء أصل آخر كسيارة مثلا .
- فإذا افترضنا أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة، فبحسب شروط عقد القرض، فإن البنك المقرض يرفع القسط المترتب على المقترض، مما يؤدي إلى زيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة. ويتكرر رفع سعر الفائدة من البنك المقرض على المقترض كلما تكرر رفع سعر الفائدة من البنك المركزي مما يؤدي لزيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة مرة تلو الأخرى.
- فإذا افترضنا أن أساس القسط المسدد هو 700 دولار وبعد الزيادات أصبح 1200 دولار، فإن المقترض قد يتأخر بسداد أقساطه لانخفاض تدفقاته النقدية مما يعني احتمال توقفه عن السداد، مما يترتب على ذلك زيادة الفوائد بسبب التأخير فينتقل من الإعسار إلى العجز ثم الإفلاس (القصار، محمد سامر، 2009، ص 88).
- أما سلوك المؤسسات المالية فيكون على التوازي مع سلوك الفرد المقترض ويتلخص بالآتي:
- ✓ يبيع البنك القرض كسندات للمستثمرين ليضاعف إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القرض التي يسدها المقترض، وبعد بيعه السندات يحقق دخلا إضافيا بالعمولات والرسوم .
 - ✓ يستفيد المستثمرون من فوائد السندات التي اشتروها .
 - ✓ يرهن المستثمرون سنداتهم .
 - ✓ ولإضافة مزيد من الطمأنينة يقومون بالتأمين عليها لدى شركات تأمين ضمانا لدينهم .
 - ✓ ثم سرعان ما يقوم المستثمرون برهن سنداتهم ليحصلوا على قرض جديد وسيولة جديدة .
 - ✓ بالعودة إلى النتيجة المحتملة لسلوك الأفراد، وهي إفلاسهم واضطرارهم لبيع عقاراتهم دعما للسندات، فإن زيادة عرض العقارات المعدة للبيع غالبا ما يؤدي لانخفاض أسواقها واحتمال دخولها مرحلة الكساد .

✓ إثر ذلك تفقد السندات قيمتها .

وبصفة مختصرة فإن من أفضل من نجحوا مؤخراً في تقديم صورة مبسطة يقدر الإنسان العادي على فهمها، الباحث الفرنسي طوماس غينولي، حيث يفسر الأزمة بمفعول الدومينو (Brasseul, Jacques, 2022, p. 167).

وفق هذا الطرح فإن ما يلخص الأزمة هو مفعول الدومينو، حيث يؤدي سقوط عنصر واحد إلى تتابع سقوط بقية العناصر في النظام المالي.

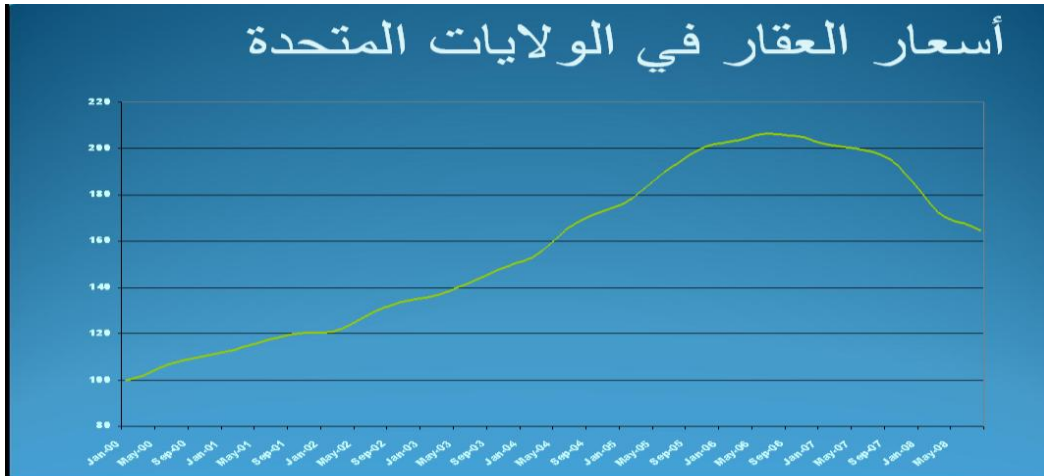
4.2 أسباب الأزمة المالية العالمية

إن الأزمة المالية المعاصرة هي أزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل إلى حد كبير عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد تلك الأسباب كما يلي: أسباب مباشرة:

✓ أن الأزمة المالية بدأت نتيجة توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة، أي انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003م، مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة، وقد أغرت هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية، مما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 134).

✓ الرهون العقارية الأقل جودة subprime ، وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، وحينما يرتفع ثمن العقار المرهون يحاول صاحب العقار، ونتيجة لسهولة الحصول على قرض، الحصول على قرض جديد مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وتوسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة مما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2014، ص 302).

تطور أسعار العقار في الولايات المتحدة الأمريكية



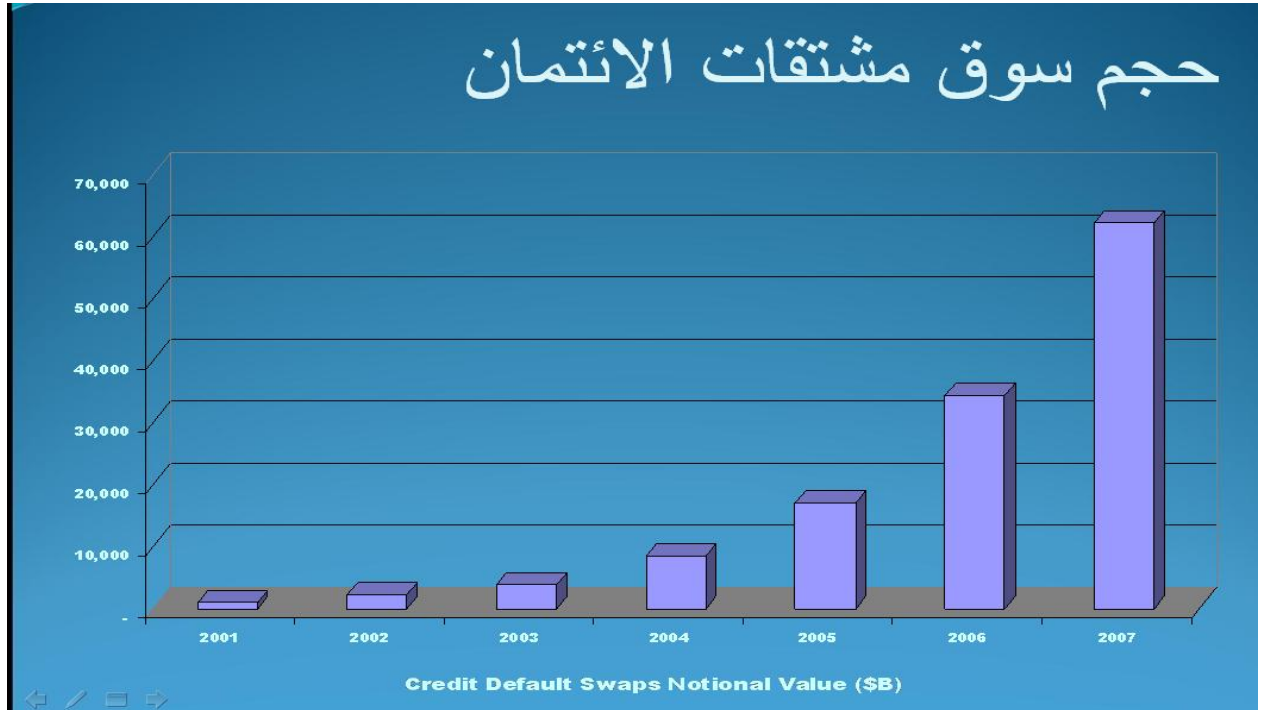
✓ الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization ، وهو ما قام به المهندسون الماليون في الولايات المتحدة حيث تم اختراع جديد اسمه المشتقات المالية، وهو اختراع يمكن من خلاله توليد موجات متتالية من الأصول بناء على أصل واحد، وأنه يمكن تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق

الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد (تودارو، ميشيل، 2009، ص 256) .

تطور المشتقات المالية



✓ البنوك لم تكتف بالتوسع في القروض الأقل جودة بل استخدمت (المشتقات المالية) لتوليد مصادر جديد للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض، وذلك عندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدام هذه (المحفظة من الرهونات العقارية) لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وهكذا فإن العقار يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتالية من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهكذا أدى التركيز في الإقراض في قطاع واحد إلى زيادة المخاطر (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 138).



- ✓ نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، حيث لا تخضع البنوك الاستثمارية للمنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية (القصار، محمد سامر، 2009، ص 95).
 - ✓ ترابط الاقتصاديات: فقد كانت دورات الزيادة والهبوط في أسعار العقار مقصورة في السابق على الدول التي تمر بها من قبل، لكن الفقاعة الأخيرة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار من دول أخرى على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع.
 - وذلك ما جعل انهيار القطاع العقاري الأمريكي وأزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال، ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.
 - وحيث إنه تم توزيع الاقتراض الأمريكي على العالم عبر محافظ سندات الديون لدى البنوك الكبرى ومؤسسات التمويل، فإن ذلك ربما يخفف من أثر صدمة أزمة القطاع المالي على الاقتصاد العالمي (عبد الحميد، عبد المطلب، 2006، ص 119).
 - ✓ أزمة الثقة: لقد تكاثفت الأسباب السابقة على تهديد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو الثقة، فبالرغم من أن العناصر السابقة كافية لإحداث الأزمة، فإن الأمر يصبح خطيرا إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي والذي يقوم على ثقة الأفراد، ويزداد تعقيدا نتيجة للتدخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول (بوقرة، راجح وخبابة، عبد الله، 2014، ص 310).
- أسباب غير مباشرة:

✓ لعل من أهم الأسباب غير المباشرة للأزمة هي النفقات العسكرية على الإرهاب في العراق وأفغانستان، فالولايات المتحدة تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحربها على العراق، مما يعني نزيفا للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي، وذلك بإصدارها سندات خزينة، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي الذي يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا، لذلك يستثمر بها معظم بلاد العالم بلا استثناء (عبد السلام، رضا، 2010، ص 201).

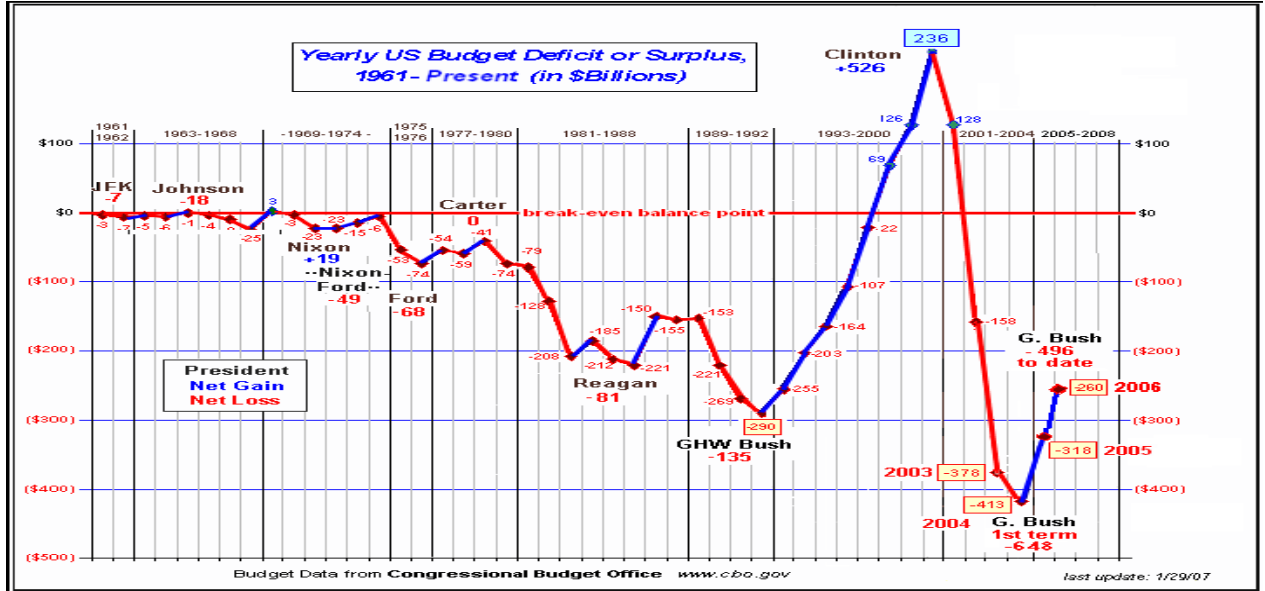
✓ اهتزاز الاقتصاد الأمريكي الأزمة المالية العالمية تقوم على محورين لا يمكن بحال من الأحوال فصل أحدهما على الآخر فمن حيث طبيعتها هي أزمة مزدوجة مالية نقدية، ومن حيث مصدرها فإنها تعود لاهتزاز الاقتصاد الأمريكي وعيوب النظام الرأسمالي. أما المحور الأول فإن الأزمة تقوم في جانب مهم منها على فقدان الثقة في الاقتصاد الأمريكي وعملته، والمحور الثاني القول فيه لأصحاب الاختصاص والمتابع للتطورات المسارعة للأزمة والأسباب الكامنة وراءها يكتشف أن الاقتصاد الأمريكي هو السبب وراء الكارثة. وقد صرح وزير المالية الألماني بير شتاينبروك بأن: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية العالمية الراهنة بسبب الحملة الأنغلوساكسونية التي تهدف لتحقيق أرباح كبيرة، ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات، والأزمة ستخلف أثارا عميقة وستحدث تحولات في النظام المالي العالمي." وعند النظر إلى الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية الحالية والتي تتعلق بوضعية الاقتصاد الأمريكي نجد: أ- عجز الميزانية: أدت السياسات غير المتماسكة لبوش إلى تعميق العجز في الميزانية الأمريكية والمتمثلة في - :الخفض الكبير في الضرائب؛ - الإنفاق الكبير على الأمن الداخلي؛ - الإنفاق الكبير على الحرب ضد الإرهاب؛ - تمويل الحرب في كل من العراق وأفغانستان؛ الشكل 4: عجز الموازنة الأمريكي منذ 1961 حتى 2006 . وعند النظر إلى الأسباب غير المباشرة التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية الحالية والتي تتعلق بوضعية الاقتصاد الأمريكي نجد:

✓ عجز الميزانية:

أدت السياسات غير المتماسكة لبوش إلى تعميق العجز في الميزانية الأمريكية والمتمثلة في:

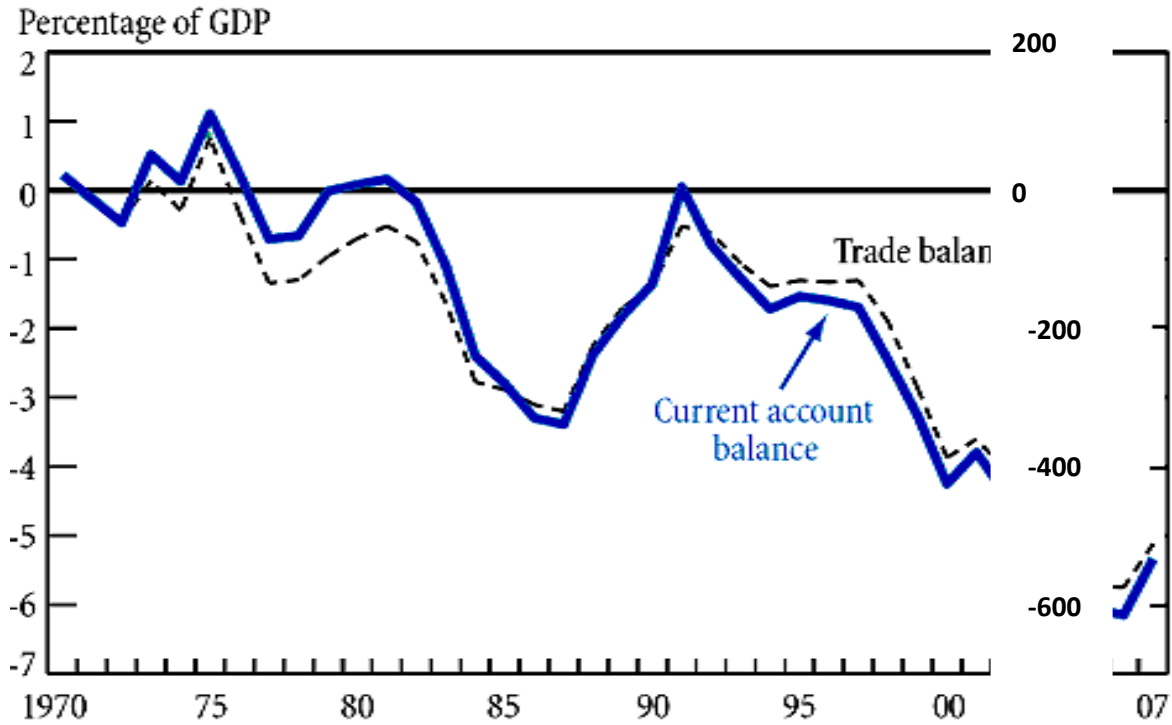
- خفض الكبير في الضرائب؛
- الإنفاق الكبير على الأمن الداخلي؛
- الإنفاق الكبير على الحرب ضد الإرهاب؛
- تمويل الحرب في كل من العراق وأفغانستان (عبد السلام، رضا، 2010، ص 215).

عجز الموازنة الأمريكي منذ 1961 حتى 2006.



ب- عجز ميزان المدفوعات الأمريكي:

- ✓ تدهور وضع الميزان التجاري الأمريكي بسبب :
- ✓ القيود على تصدير المنتجات عالية التقنية Hi-tec-products ؛
- ✓ ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي، بصفة خاصة من السلع المستوردة؛
- ✓ ارتفاع أسعار النفط (تودارو، ميشيل، 2009، ص 273) .



المشكلة الآن هي أن عجز ميزان المدفوعات يسير جنباً إلى جنب مع دين محلي ضخماً، حيث تتردد البنوك المركزية في استخدام احتياطاتها بشراء أذون خزانة أمريكية، ناهيك على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة بدأت تتخفّض بشكل واضح بعد أحداث 11 من سبتمبر (عبد السلام، رضا، 2010، ص 219).

ج- تصاعد حجم الدين الأمريكي:

تضاعف حجم الدين الأمريكي مرة ونصف خلال الفترة (2002-2007)، فقد بلغ في ديسمبر 2007 حوالي 9,2 تريليون دولار، أو ما يمثل حوالي 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وصل إلى حوالي 72,5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 30 سبتمبر 2008، وهو بهذا الشكل يتجاوز مستوى الحد المقبول دولياً (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 141).

5 آثار الأزمة وخطط معالجتها

5.1 الآثار المدمرة لأزمة النظام المالي العالمي

يمكن تلخيص أهم الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية فيما يلي:

- ✓ الذعر والخوف والقلق الذي شمل مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية، من الحكام والمسؤولين إلى أصحاب المؤسسات المالية والمودعين والمستهلكين والعمال، إضافة إلى الفئات الهشة التي تعتمد على الإعانات والصدقات .
- ✓ إفلاس عدد من البنوك والمؤسسات المالية نتيجة نقص السيولة وارتفاع عمليات السحب، مما اضطر الحكومات إلى التدخل عبر البنوك المركزية لتفادي انهيار النظام المالي كلياً .
- ✓ إفلاس بعض الشركات أو توقف نشاطها الإنتاجي، مع لجوء بعض البنوك إلى تنفيذ الرهونات والضمانات، مما أثر سلباً على التدفقات النقدية .

- ✓ ارتفاع معدلات البطالة وفقدان الوظائف، وزيادة الضغط على أنظمة الدعم الاجتماعي، مع توقف العديد من المشاريع الاستثمارية .
- ✓ لجوء بعض الدول إلى رفع الضرائب لمواجهة العجز في الميزانيات الناتج عن الإنقاذ المالي ودعم البنوك والشركات المتعثرة .
- ✓ فقدان ملايين الأفراد لممتلكاتهم العقارية نتيجة تعثرهم في سداد القروض، حيث فقد أكثر من مليوني أمريكي منازلهم، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة التشرد والضغط الاجتماعي (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2014، ص 322).

5.2 أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية

5.2.1 تدخلات الدول والبنوك المركزية لمواجهة الأزمة

واجهت الدول الأزمة المالية العالمية عبر مجموعة من الإجراءات العاجلة والهيكلية، وكان الهدف الأساسي هو منع انهيار النظام المالي واستعادة الثقة في الأسواق.

- ✓ **التدخل النقدي العاجل:** قامت البنوك المركزية، وعلى رأسها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، بضخ كميات كبيرة من السيولة في الأسواق، وخفض أسعار الفائدة بشكل حاد لتسهيل الاقتراض وتحفيز النشاط الاقتصادي، إضافة إلى توفير التمويل الطارئ للبنوك المتعثرة لمنع إفلاسها (عبد الحميد، عبد المطلب، 2013، ص 152).

- ✓ **خطط الإنقاذ المالي (Bailout):** اعتمدت الحكومات برامج إنقاذ ضخمة، مثل الخطة الأمريكية المعروفة بـ 700 مليار دولار، بهدف شراء الأصول "السّمية" من البنوك وإعادة رسميتها، إلى جانب دعم المؤسسات المالية الكبرى التي كانت مهددة بالإفلاس (بوقرة، رابح وخبابة، عبد الله، 2014، ص 330).

- ✓ **تأمين أو دعم البنوك المتعثرة:** في بعض الدول، مثل بريطانيا وأيسلندا، تم تأمين أو الاستحواذ على بنوك كبرى لحمايتها من الانهيار، أو تقديم دعم مباشر لها مقابل دخول الدولة في رأسمالها.
- ✓ **تعزيز الضمانات على الودائع:** رفعت العديد من الدول سقف ضمان الودائع البنكية بهدف حماية أموال المودعين ومنع سحب جماعي للأموال، مما ساهم في تهدئة حالة الذعر المالي (تودارو، ميشيل، 2009، ص 289).

- ✓ **تنسيق دولي:** تم تعزيز التعاون بين الدول عبر مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي، من خلال تنسيق السياسات المالية والنقدية، وتقديم قروض للدول الأكثر تضرراً لتفادي انتقال العدوى المالية.
- ✓ **إصلاح النظام المالي لاحقاً:** بعد تجاوز المرحلة الحرجة، بدأت الدول في فرض رقابة أشد على البنوك والأسواق المالية، خاصة فيما يتعلق بالمشتقات المالية، وتحسين معايير الشفافية والملاءة المالية لتقليل مخاطر تكرار الأزمة.

6 أسئلة الفصل العاشر

- ✓ ما المقصود بأزمة الرهن العقاري، وكيف تطورت إلى أزمة مالية عالمية؟
- ✓ ما دور القروض العقارية عالية المخاطر (Subprime) في نشوء الأزمة؟
- ✓ كيف ساهمت البنوك والمؤسسات المالية في تفاقم الأزمة من خلال التوريق والمشتقات المالية؟
- ✓ كيف انتقلت الأزمة من القطاع العقاري في الولايات المتحدة إلى بقية دول العالم؟
- ✓ ما أبرز مظاهر الأزمة المالية العالمية بعد انفجارها سنة 2008؟
- ✓ لماذا لم تكن هذه الأزمة بنفس حدة الكساد الكبير سنة 1929؟

المراجع:

- ✓ أحمد، فرد مصطفى، وحسن، محمد السيد. (2000). *تطور الفكر والوقائع الاقتصادية*. مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- ✓ إبراهيم، كبة. (1970). *الفكر الاقتصادي والتاريخ الاقتصادي (الجزء الأول)*. مطبعة الإرشاد، بغداد.
- ✓ بن طاهر، حسين. (2010). *مدخل إلى الوقائع الاقتصادية*. دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.
- ✓ بوقرة، رابح، وخبابة، عبد الله. (2009). *الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة*. مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- ✓ بوقرة، رابح، وخبابة، عبد الله. (2014). *الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن الواحد والعشرين*. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- ✓ تودارو، ميشيل. (2009). *التنمية الاقتصادية* (ترجمة: حامد محمود). دار المريخ، السعودية.
- ✓ توفيق، محب خلة. (2011). *التطور واقتصاديات الموارد: دراسة في تطور الفكر والوقائع الاقتصادية*. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- ✓ عبد السلام، رضا. (2010). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر.
- ✓ عبد الحميد، عبد المطلب. (2003). *النظام الاقتصادي العالمي الجديد*. مجموعة النيل العربية، القاهرة.
- ✓ عبد الحميد، عبد المطلب. (2006). *العولمة الاقتصادية*. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ✓ عبد الحميد، عبد المطلب. (2013). *نماذج تنموية معاصرة*. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ✓ القصار، محمد سامر. (2009). *الأزمة المالية العالمية: دلائل اقتصادية على صعود المنظومة الإسلامية*. دار الفكر، دمشق.
- ✓ القر، مدحت. (2008). *تطور الفكر الاقتصادي*. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- ✓ الواري، راشد. (1985). *النظام الاقتصادي*. دار النهضة، بيروت.
- ✓ النجار، سعيد. (1996). *النظام الاقتصادي على عتبة القرن الحادي والعشرين*. القاهرة.
- ✓ نوار، عبد العزيز سليمان، وجمال الدين، محمود محمد. (1999). *التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية*. دار الفكر العربي، القاهرة.
- ✓ Brasseul, Jacques. (2022). *Petite histoire des faits économiques : Des origines à nos jours*. Armand Colin.

AUTHOR' SHORT BIOGRAPHY



Dr. ZOUAD Assia is a Lecturer at the University of Relizane, Algeria. She holds a specialization in Macroeconomics, Monetary Economics, and Financial Economics. Her academic work and research interests focus on macroeconomic analysis, monetary systems, financial markets, and economic policy frameworks.

E-mail: assia.zouad@univ-relizane.dz

ORCID iD: <https://orcid.org/0009-0002-0340-7722>

Google Scholar ; <https://.....>

1.1 ResearchGate; <https://.....>